جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الانعكاسات المتوقعة لخيار الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية على الشمول المالي

–دراسة حالة ولاية المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

–نصيرة طالحي

تحت إشراف:

أ د/ خليـل عبـد القـادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	كون فتيحة	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
الأستاذ	خليل عبد القادر	جامعة يحي فارس المدية	مقررا
الأستاذة	بن يحي نسيمة	جامعة يحي فارس المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الانعكاسات المتوقعة لخيار الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية على الشمول المالي

–دراسة حالة ولاية المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

–نصيرة طالحي

تحت إشراف:

أ د/ خليـل عبـد القــادر

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذة	كون فتيحة	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
الاستاذ	خليل عبد القادر	جامعة يحي فارس المدية	مقررا
الاستاذة	بن يحي نسيمة	جامعة يحي فارس المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكروعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى وجل على جميع نعمه الظاهرة والباطنة، وعلى توفيقه لي لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيد الخلق صلوات الله عليه.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل البروفيسور **خليل عبد القادر** على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في إنجازه بفضل مجهوداته الكبيرة المبذولة ونصائحه وارشاداته القيمة، كما أنه لم يبخل علي بالمعلومات وبوقته فجزاه الله خيراً، كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من كان له العون في إتمام هذا العمل، خاصة مديرية التشغيل لولاية المدية، ومديرية البرمجة والمتابعة الميزانية للولاية المدية والوكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية، ومدير شؤون الاجتماعية للبلدية المدية، لتعاونهم وتقديم لي الإحصاءات والتقارير اللازمة للبحث.

الشكر الجزيل لزوجي الكريم، على تفهمه لظروفي طوال فترة الدراسة وإنجاز هذا العمل، الى فلدات كبدي أبنائي الأعزاء، فريال، آدم وطارق ماسينيسا. وأشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل.

ن.طالحي

إهـــــــــــداء

الى روح أبي الطاهرة (رحمه الله)

الى والدتي العزيزة والغالية حفظها الله ورعاها

إلى زوجي العزيز سندي في هذه الحياة

إلى قرة عيني أبنائي الأعزاء فريال آدم، طارق ماسينيسا

إلى إخواني واخواتي وكل أزواجهم خاصة أختي العزيزة سلمى وأحلام وبناتهم

إلى عائلة زوجي الكريم، والدته أطال الله في عمرها

إلى كل من يحمل لقب طالحي وزروال

إلى كل من غرس في قلبي الأمل وشجعني.

ن. طالحي

مستخلص:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية على الشمول المالي لولاية المدية وانعكاساته، وهذا من خلال دراسة نظرية على سياسة الدعم الحكومي ثم بعدها دراسة تحليلية للفقراء المعنيين بالدعم النقدي وبعدها دراسة لاهم المؤشرات الشمول المالي بالجزائر، وبتحديد مؤشر الشمول المالي على ضوء خيار الشمول لدعم النقدي للفقراء، عن طريق الحسابات البنكية لولاية المدية (2019-2023)، ومختلف انعكاساته، و**استخدمنا** في دراستنا المنهج الوصفي.

و**توصلنا** من خلال هذه الدراسة إلى أنّ مؤشر الشمول المالي يتحسن على ضوء خيار الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية، والذي أدى الى انعكاسات على المستوى الفردي كتشجيع ادماج الفئة الهشة في المنظومة المصرفية وما يترتب عنه من تحسين للوضع المالي، وكذلك الاستفادة من مختلف الخدمات المالية المقدمة بالادخار والائتمان الذي يؤدي الى الاستقرار المالي، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي وبعث التنمية المستدامة في المنطقة

الكلمات المفتاحية:

الدعم النقدي للفقراء، الشمول المالي، الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية.

Abstract:

In this study, we tried to find out the extent of the impact of cash support for the poor through bank accounts on financial inclusion in the state of Medea and its repercussions, through a theoretical study on the government support policy, then an analytical study of the poor concerned with cash support, and then a study of the most important indicators of financial inclusion in Algeria, and by determining the financial inclusion index in light of the option of inclusion for cash support for the poor through bank accounts in the state of Medea (2019-2023) and its various repercussions ,In this study, we used the descriptive approach. We concluded through the study that the financial inclusion index improved in light of the option of cash support for the poor through bank accounts, which led to repercussions at the individual level, such as encouraging the integration of the vulnerable group into the banking system and the resulting improvement of the financial situation, as well as benefiting from various financial services provided by savings and credit, which leads to financial stability and thus improves the standard of living and launches sustainable development in the region.
Keywords: Cash support for the poor, financial inclusion, cash support through bank accounts.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر والعرفان	I
اهداء	II
مستخلص	III
فهرس المحتويات	V-VI
فهرس الاشكال	VII
فهرس الجداول	VIII
قائمة الرموز والمصطلحات	IX
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري حول سياسات الدعم الحكومي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الدعم الحكومي	3
المطلب الأول: مفهوم الدعم الحكومي	3
المطلب الثاني: اهداف الدعم الحكومي	5
المطلب الثالث: أنواع الدعم الحكومي	10
المبحث الثاني: دور سياسات الدعم الحكومي في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية واثارها	16
المطلب الأول: دور سياسات الدعم الحكومي في احداث التنمية	16
المطلب الثاني: اثار سياسات الدعم الحكومي	28
المطلب الثالث: سلبيات وايجابيات سياسات الدعم الحكومي	33
خلاصة الفصل	37

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للفقراء معنيين بخيار الدعم	
تمهيد	39
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفقر	40
المطلب الأول: مفهوم الفقر	40
المطلب الثاني: أسباب الفقر	43
المطلب الثالث: محددات الفقر وانواعه	44
المبحث الثاني: عرض تحليلي لواقع الفقراء لولاية المدية	47
المطلب الأول: لمحة حول تطور السكاني لولاية المدية والعوامل المؤثرة فيه (2008-2023)	47
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لواقع الفقراء عديمي الدخل (فئة الهشة لولاية المدية)	56
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للشمول المالي بولاية المدية على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية	
تمهيد	68
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	69
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي واهداف	69
المطلب الثاني: خصائص الشمول المالي ومؤشراته	70
المبحث الثاني: الشمول المالي لولاية المدية على ضوء خيار الشمول نحو الدعم النقدي عن طريق حسابات البنكية	74
المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر	74
المطلب الثاني: مؤشر الشمول المالي بولاية المدية على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية وانعكاساته.	82
خلاصة الفصل	88
خاتمة	90
قائمة المراجع	99

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أثر سياسة الدعم الحكومي على تنافسية الأسواق	29
02	أثر الدعم الحكومي على الجانب العرض الكلي	30
03	أثر الدعم الحكومي حسب مرونة الطلب	31
04	أثر الدعم الحكومي على جانب الطلب الكلي	32
05	الخريطة 1: تضاريس ولاية المدية	48
06	الخريطة 2: موقع ولاية المدية	48
07	الخريطة 3: الإدارية لولاية المدية	49
08	الخريطة 4: شبكة الطرقات لولاية المدية	49
09	توزيع فقراء عديمي الدخل على مختلف الفئات	57
10	بطاقة مستفيد من المنحة الجزافية للتضامن	59
11	مؤشر الشمول المالي لولاية المدية (2019-2023)	86

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الكثافة السكانية لولاية المدية حسب الدوائر لسنة (2023)	51
02	التوزيع السكاني حسب مكان الإقامة (الحضر والريف) (1966، 1977، 1987، 1998، 2008، 2017، 2023)	53
03	التركيبة السكانية لولاية المدية حسب الجنس والفئة العمرية (2008، 2011، 2015، 2018، 2021، 2023)	54
04	مكونات فئة الفقراء عديمي الدخل فئة الهشة (أفريل 2024) لولاية المدية	56
05	توزيع عدد المسنين عديمي الدخل لولاية المدية (افريل 2024)	60
06	توزيع المصابين بالأمراض المزمنة عديمي الدخل لولاية المدية شهر (افريل 2024)	61
07	توزيع عدد المعاقين الأكثر من 18 سنة عديمي الدخل لولاية المدية (افريل 2024)	62
08	توزيع عدد المعاقين الأقل من 18 سنة عديمي الدخل لولاية المدية (افريل 2024)	63
09	توزيع عدد نساء ربات عائلة عديمي الدخل للمستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن لولاية المدية (افريل 2024)	64
10	عدد الأشخاص تحت الكفالة عديمي الدخل لولاية المدية شهر (افريل 2024)	65
11	عدد الحسابات البنكية المستخدمين في الجزائر (2016-2021)	75
12	عدد السكان البالغين في الجزائر سنة (2016-2021)	76
13	مؤشر استخدام الحسابات البنكية للبالغين في الجزائر (2016-2021)	77
14	نسبة الافراد البالغين الذين يملكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين (2011-2014-2017-2021)	78
15	نسبة الافراد البالغين الذين يملكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية (2011-2014-2017-2021)	79
16	نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال الوصول الى حسابات (2017-2023)	80

17	عدد الفقراء عديمي الدخل المستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية (2019-2023)	83
18	عدد السكان البالغين لولاية المدية (2019-2023)	84
19	مؤشر الشمول المالي لفئة المستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية مدخل الحسابات البنكية (2019-2023)	85

قائمة الرموز والمصطلحات:

الرمز	المعنى
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
OMC	منظمة التجارة الدولية
ANSANG	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
AND	وكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

مقدمـــة

مقدمـــــة

يُعدّ الدعم الحكومي أداة حيوية تستخدمها الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أشكاله المختلفة، حيث لدينا الدعم العيني الذي يقدم سلع وخدمات مدعومة و بأسعار منخفضة، لكن التجارب أظهرت أنّ هذا النوع من الدعم يتسبب في تشوهات اقتصادية، ويكون عرضة لسوء الاستغلال ولا يصل لمستحقيه. ولهذا الأسباب تبنّت العديد من الدول سياسات التحول نحو الدعم النقدي الذي يقدّم مبالغ مالية مباشرة بدلا عن تقديم السلع المدعومة؛ ويتيح هذا النوع من الدعم تتبع للأموال وضمان وصولها الى مستحقيها الفعليين، والمتمثلين في الأفراد الذين لا يمكنهم تلبية حاجياتهم الأساسية، وهذا لمحدودية دخلهم أو انعدامه، فتمنح لهم الدولة الدعم النقدي عن طريق الخدمات المالية، لغرض تحسين مستواهم الاجتماعي والقضاء على الفقر أو الحد منه.

وفي إطار الأهداف الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالشمول المالي الذي يقصد به تسهيل وصول كافة فئات المجتمع، لاسيما الفئة الهشة الى خدمات المالية وتمكينهم من استخدامها. ولتعزيز الشمول المالي كان ولابد من اختيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية، وهذا لتوفير الخدمات المالية المتنوعة وبتكلفة منخفضة، وحسب القدرات والاحتياجات لفئة المعينة بالدعم، وكذلك مختلف فئات المجتمع. ولقياس الشمول المالي، وضع البنك الدولي عدة مؤشرات لقياسه والتي أخذت عدة معايير منها: استخدام الحسابات البنكية، الوصول الى خدمات بنكية وجودة الخدمات المالية.

والجزائر وعلى غرار الدول العربية، تعرف مستويات متدنية في الشمول المالي بسبب المعوقات الموجودة، لكن الحكومة الجزائرية تبذل جهوداً لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير البنية التحتية، وكذلك التشريعية، بوضع قوانين ومراسيم تنفيذية كالقانون النقدي والمصرفي 09/23، وكذلك وضع استراتيجية وطنية شاملة موجهة لتعزيز الثقافة المالية وتطويرها وتحسين الفرص للحصول على الخدمات المالية.

وحتى نقف على الشمول المالي في الجزائر وجب معرفة واقعه في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الكلية، أو الجزئية في إحدى ولايتها (ولاية المدية) بقياس الشمول المالي على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية، والوقوف على مختلف الانعكاسات المتوقعة لهذا التحول لتعزيز الشمول المالي.

❖ الإشكاليـــة:

اعتمادا على العرض السابق، جاءت دراستنا هذه بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يؤثر تحول الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية على مستوى الشمول المالي، وما انعكاس ذلك في ولاية المدية؟

❖ الأسئلة الفرعيـــة:

بغرض معالجة الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي أهم أشكال الدعم الحكومي؟

-ماهي الفئات المستهدفة للاستفادة من الدعم النقدي؟

-كيف يؤثر خيار الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية على الشمول المالي في ولاية المدية؟

❖ الفرضيـات:

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يتجلى الدعم الحكومي في عدة أشكال، أهمها الدعم العيني والدعم النقدي؛

الفرضية الثانية: الفئة المعنية بالدعم النقدي هم أصحاب الدخل المحدود والمنعدم.

الفرضية الثالثة: يؤدي خيار الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية إلى انعكاسات إيجابية على الشمول المالي بولاية المدية.

❖ أهمية الموضـــوع:

يُعتبر التحول النقدي للفقراء عبر الحسابات البنكية خطوة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي، لما لهذه الأخيرة من فوائد على الفرد من استخدام حسابات بنكية وتشجيع الادخار والائتمان، أو على الدولة لتعزيز الشفافية والكفاءة وتحسين الإدارة المالية.

❖ أهداف الموضـوع:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل انعكاسات المتوقعة لخيار الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية على الشمول المالي في الجزائر (ولاية المدية) خلال فترة زمنية قيد الدراسة، كما يهدف لتحقيق الأهداف فرعية تتمثل في:

-التعرف على الدعم الحكومي أهدافه وأنواعه ودوره في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

-التعرف على الفقر وأسبابه ومحدداته وأنواعه؛

-دراسة تحليلية لواقع الفقراء (ولاية المدية)؛

-التعرف على الشمول المالي، أهدافه وخصائصه وأهم مؤشراته.

-قياس أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وولاية المدية؛

-التعرف على أهم الاثار المترتبة على خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية.

❖ **حدود الدراسة:** تتحدد دراسة الموضوع من جانبين المكاني والزماني:

-**الجانب المكاني**: خصص هذا البحث لدراسة الشمول المالي بالجزائر، وعلى ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية (جانب الدراسة ولاية المدية)؛

-الجانب الزماني: تم انجاز البحث للفترة الزمنية خلال الفترة (2016-2021) عند دراسة مؤشرات الشمول المالي للجزائر، كما نعتمد على الفترة الزمنية (2019-2023) عند دراسة مؤشر الشمول المالي لولاية المدية.

❖ المنهج والأدوات المستعملة:

لمعالجة موضوع البحث، تم الاعتماد على المناهج المتبعة في البحوث العلمية: المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي من خلال تناول كل من الجزء النظري والتحليلي للموضوع. كما تتم الاستعانة بعدة أدوات منها التقارير السنوية لكل من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية، ومديرية التشغيل لولاية المدية، وتقارير شهرية (الوكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية).

❖ مجتمع وعينة مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان الجزائر (عدد البالغين)، واما عينة الدراسة فتتمثل في سكان ولاية المدية (عدد البالغين، عدد الفقراء).

❖ الدراسات السابقة:

هناك دراسات متنوعة تناولت الموضوع الشمول المالي، فمنه ما تعرضت له كمتغير مستقل يربط بالتنمية والاستقرار المالي، ومنها ما تناولته كمتغير تابع. حيث تؤثر في الشمول المالي العديد من المتغيرات المستقلة على غرار دراستنا الذي ربطناه بالدعم النقدي للفقراء كمتغير مستقل، وقد حاولنا جمع هذه الدراسات على اختلاف هياكلها وترتيبها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1-دراسة (**لعلاوي نواري، 2022**)، الموسومة ب: "**استخدام وسائل الدفع الالكتروني لإرساء الشمول المالي بالجزائر**"، مع الإشارة لتجارب دولة رائدة: دراسة تطبيقية بالمصاريف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال فترة (2016-2021)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة يحي فارس. حيث **تناولت** الدراسة دور وسائل الدفع الالكتروني في إرساء الشمول المالي، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرضة لمفاهيم حول الدفع الالكتروني والشمول المالي، وتحليلها لتجارب دول رائدة في الشمول المالي في محاولة منها استلهام الدروس منها، وكذلك تحليلها لواقع استخدام وسائل وقنوات الدفع الالكتروني في الجزائر، ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي. **وتوصلت** هذه الدراسة إلى أن وسائل الدفع الالكتروني تساهم في تعزيز الشمول المالي، باعتبارها توفر مزايا عديدة سواء للزبائن أو المصاريف أو الاقتصاد ككل.

وتشترك دراساتنا مع هذه الدراسة في متغير الشمول المالي كمتغير تابع، ونختلف في المتغير المستقل.

2-دراسة (**مفيدة الأحسن وآخرون، 2023**)، موسومة ب:"**واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه**"، مقال منشور بمجلة البحوث والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، شهر ديسمبر. حيث **تناولت** هذه الدراسة إبراز واقع الشمول المالي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهه، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات من مؤشرات الشمول المالي في الجزائر التي تقدمها قاعدة بيانات البنك الدولي، والتي من خلالها تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين، وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية، وتم اعتماد المنهج الوصفي لوصف دقيق للمتغيرات والمنهج التحليلي للإلهام بمتغيرات الدراسة. **وتوصلت** الدراسة إلى أن الشمول المالي يُعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر وعلى الدولة الجزائرية تكثيف جهودها لرفع من مستوى الشمول المالي في الجزائر. ونختلف عن هذه الدراسة في إدراج متغير مستقل يتمثل في الحسابات البنكية المتعلقة بخيار التحول للدفع النقدي للفقراء

3-دراسة (**فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، 2021**)، الموسومة ب:"**الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**"، مقال منشور في مجلة وطنية للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 04 العدد 02، شهر نوفمبر. حيث **تناولت** هذه الدراسة الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. **وتوصلت** الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، أن الشمول المالي له دور أساسي في نمو الدول من الناحية الاقتصادية لأي دولة في الحالة الوجود الكثير من المؤسسات والأفراد داخل المجتمع ممن تم استبعادهم ماليا من القطاع الدولة المالي الرسمي، كما أوصت على ضرورة تحفيز ودعم البنوك، والمساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية والمفعلة لمفهوم الشمول المالي. **ونختلف** عن هذه الدراسة في دراسة الشمول المالي كمتغير تابع، بالإضافة لإدراج متغير مستقل يتمثل في الحسابات البنكية المتعلقة بخيار التحول للدفع النقدي للفقراء

4-دراسة (**لوزري نادية،2021**)، الموسومة ب "**واقع الشمول المالي في الدول العربية وآلية تعزيزه**"، دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة الدول العربية، مقال منشور في مجلة البحوث والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، شهر ديسمبر. **وتناولت** الدراسة إبراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على الواقع الشمول المالي، التي تبين من خلالها تدني مستواه في العديد من الدول العربية، باستثناء دول الخليج، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين، وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية، وانتهجت الدراسة المنهج التحليلي بالاستعانة بالمجموعة من الأشكال لتوضع تطور الشمول المالي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لإدماج أكبر شريحة من السكان في القطاع المالي الرسمي وبطريقة عادلة. **ونختلف** عن هذه الدراسة في دراسة الشمول المالي كمتغير تابع، بالإضافة لإدراج متغير مستقل يتمثل في الحسابات البنكية المتعلقة بخيار التحول للدفع النقدي للفقراء

5-دراسة (**طرشي محمد، أنساعد رضوان، عبو عمر 2019**)، الموسومة ب:"**متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**"، مقال منشور في مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، شهر ديسمبر.

حيث **تناولت** الدراسة تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر، واقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الائتمان المالي في ظل الإصلاحات والتطورات المالية والمصرفية، التي يشاهدها القطاع المالي في الجزائر. **وتوصلت** الدراسة إلى كل مؤشرات الشمول المالي تكشف ضعف نفوذ الأفراد إلى الخدمات المالية، التي يقدمها القطاع الرسمي الجزائري في الجزائر، الأمر الذي استلزم ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية تتمحور حول تطور البنية التحتية المالية، وتحسين بنية الأعمال إضافة إلى نشر الثقافة المالية في نطاق واسع. **ونختلف** عن هذه الدراسة في الاعتماد على الشمول المالي كمتغير تابع، ووجود متغير مستقل.

6-دراسة (معمري نرجس، أوكيل حميدة، 2019)، الموسومة ب:"**الشمول المالي في الجزائر واقع تحديات** "، مقال منشور في مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، لشهر ديسمبر. **تناولت** الدراسة كل من تعريف الشمول المالي، ركائزه وأهميته، إلى جانب أهم أهدافه ومؤشراته بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الجزائرية له في الجزائر، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. **وتوصلت** الدراسة إلى أن معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة لحد ما، ولكنها دون المستوى المطلوب، إنما قورنت بنظيرتها للدول المتقدمة، غياب التثقيف المالي، كما أن هناك مجموعة من المعوقات تواجه الجزائر في تجسيدها للشمول المالي. وكسابقتها لم تتضمن الدراسة متغيرين (تابع، ومستقل)، في حين اهتمت دراستنا بذلك.

خلاصة هذه الدراسات، أنها اهتمت بالشمول كمتغير وحيد، أو أضيف لك متغير آخر كمتغير مستقل أو كمتغير تابع وأما دراستنا فتناولت الشمول المالي كمتغير تابع، وأما المتغير المستقل فكان الحسابات البنكية – المستعملة في اقتراحنا-كخيار للتحول نحو الدفع النقدي بخصوص دعم الفئات الفقيرة

❖ **صعوبات الدراسة:**

صادفنا العديد من الصعوبات، أثناء قيامنا بهذا العمل والتي تمثل في:

-عدم توفر المعطيات الكافية والإحصائية على فئة الفقراء لولاية المدية، الأمر الذي أدى بنا إلى ضبط مصطلح فئة الفقراء وربطه بعديمي الدخل؛

- قلة الأطروحات والمقالات التي عالجت موضوع الشمول المالي بربطه بالحسابات البنكية، خاصة الوطنية منها نظرا لحداثة الموضوع.

❖ هيكل الدراســة:

لمعالجة هذا الموضوع، نقوم بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، تناول في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري لسياسات الدعم الحكومي، حيث نتطرق لمفهومه وأهدافه وأنواعه، ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومختلف أثاره، وأما في **الفصل الثاني** فنتناول فيه عرض تحليلي للفقراء المعنيين بخيار الدعم النقدي، وهذا بدراسة الإطار المفاهيمي للفقر بالتطرف لمفهومه وأسبابه ومحدداته وأنواعه، ثم قمنا بعرض تحليلي لواقع الفقراء لولاية المدية، وهذا بإعطائه لمحة عن تطور المكان لسكان المدية والعوامل المؤثرة فيه، ثم عرض تحليلي للفئات المعنية بالدعم النقدي عديمة الدخل ونتناول في **الفصل الثالث** دراسة تحليلية للشمول المالي بولاية المدية على الضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية، وهذا من خلال معرفة الإطار النظري للشمول المالي (مفهومه، أهدافه، وخصائصه ، ومؤشراته) ثم نتطرق الشمول المالي بولاية المدية للفقراء المعنيين بخيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات النقدية، من خلال دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي بالجزائر (مدخل الاستخدام)،ومؤشر الشمول المالي بولاية المدية للمعنيين بخيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية.

.

الفصل الأول:

الاطار النظري لسياسات الدعم الحكومي

ويشتمل على:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الدعم الحكومي؛

المبحث الثاني: دور سياسات الدعم الحكومي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآثارها.

تمهيد:

شكَّل الدعم الحكومي طرحاً هاماً، من خلال مختلف سياساته والتي أثارت جدلاً كبيراً من طرف الاقتصاديين والناشطين الاجتماعيين وكذا الدولة عبر الزمن، وهذا ما أوجد تضاربا في المفاهيم والتعاريف الخاصة بالدعم الحكومي، وتشعّبت الأهداف المسطرة لأجله، والتي تجسّدت في أرض الواقع عن طريق مختلف أشكال وأنواع الدعم، وما لعبته هذه الأخيرة من دور هام وأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم التأثيرات التي أنجرت عنها وما خلفته من إيجابيات وسلبيات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ومن كل ما ذكر آنفا سوف نتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل وهذا عبر مبحثين هما:

- ✓ **مدخل مفاهيمي حول الدعم الحكومي؛**
- ✓ **دور سياسات الدعم الحكومي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآثارها.**

المبحث الأول:

مدخل مفاهيمي حول الدعم الحكومي:

إن اختلاف وجهات النظر حول الدعم الحكومي أوجد تنوع وتعدد مفاهيم هذا الأخير، وعليه سوف نتناول أهم تعاريف الدعم الحكومي وأهدافه ومختلف أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الدعم الحكومي

إن مفهوم الدعم الحكومي يعتبر صعب المنال ويرى الباحث "**HOUTHALKER**" بأن: "الدعم مثل الجمال يختلف وفق العين الذي تنظر إليه، وحتى لو أمكن العثور على مفهوم مناسب للدعم فإنه سيظل هناك مشكلة قياسه"[1]. وعليه في الفروع التالية سوف نتطرق لمفهوم الدعم الحكومي في نظر الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية.

فرع الاول: مفهوم الدعم من وجهة نظر الاقتصاديين.

عرّفه الباحث "**CARL SHOUP**": "على أنه أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو الشركة في القطاع الخاص من المجتمع، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف التسيير بالزيادة أو التخفيض شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة او ذلك العامل المعين من عوامل الانتاج بسعر اقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحر"[2].

ومن التعريف السابق، نجد أن الدعم الحكومي هي أداة تستعملها الدولة لتوفير القدرة المالية سواء للأسرة للحصول على السلع والخدمات أو للمؤسسات، وهذا للزيادة قدرتها الإنتاجية. غير أن هذا التعريف تعرض للنقد من طرف الاقتصادي " AR.PREST" الذي أكد على الدور الحيوي لإعادة توزيع الدخل في الدول النامية والذي له أهمية خاصة، وصرح على أنه لا يمكن استبعاد توزيع بعض المواد الغذائية بالمجان رغم ضخامة

---

[1] Benedict clements, et all government international, trends and reform options, international monetary fund worker paper, September 1995, p1.

[2] حسن صيام، سياسة الدعم الأسعار عن طريق الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق جامعة القاهرة، 1983، ص 11.

هذه السياسة على الميزانية العامة للدولة[1]. ونجد أيضاً تعريفاً للدعم الحكومي من الباحثين " **Norman Myers and Jennifer kent** "، على أنه " مدفوعات مالية تدفعها الحكومة للفرد أو الشركة، الغرض منها من الناحية النظرية هي تقليل الاختلاف من التكاليف والفوائد الخاصة والاجتماعية للاستيعاب العوامل الخارجية ويمكن أن يكون هذا الدعم مباشرا أو غير مباشر"[2]. وايضاً تعريف الباحث ريشار ستون "**RISHARD Stone**"، الذي عرّفه بأنه رسوم تتكبدها السلطة العامة بهدف تمكين الناس من الحصول على سلعة أو خدمة بأقل من الثمن الذي كان سيتم دفعه، وتأخذ شكل مدفوعات للمنتجين لتغطية التكاليف أو تمثل الفرق في أسعار الشراء والبيع لدى السلطة العامة التي تدفع قيمة الدعم[3].

فرع الثاني: تعريف الدعم حسب المنظمات الدولية:

أولا- تعريف البنك الدولي: عرّف الدعم الحكومي على أنه كل ما يتعلق بالإعانات المالية والمنافع الاجتماعية الأخرى والمنح ومختلف التحويلات غير قابلة للسداد وغير معوّضة في الحسابات الجارية، الممنوحة للمؤسسات العامة والخاصة وكذلك الإعانات المقدمة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، و المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والعوائد الاجتماعية للأرباب العمل العينية والنقدية[4].

ثانياً- تعريف منظمة الأمم المتحدة: الدعم هو عبارة عن دفعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين والمستهلكين من أجل تحفيزهم على زيادة الإنتاج أو تشجيعهم على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة[5].

ثالثاً- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): الدعم هو عبارة عن برنامج نقدي أو عيني والذي يهدف إلى الحد من الفقر عبر إعادة توزيع الثروة وضمان حد أدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدات الأسر.

---

[1] دندن فتحي حسن، **سياسة الدعم الحكومي وآثارها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه ل م د، في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي والاستشراق جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2023، ص 17

[2] Norman Myers and Jennifer kent, Government sponsored poverty review of perverse, subsidy edition Bioscience vol 51N05 May 2001. P 408.

[3] RICHARD STONE, Definitions Measurement of national income And construction of social at counts un ted nation, Geneva1947, p33.

[4] Tong Xinle, et all**, The influence of Government subsidy on enterprise innovation,** based on Chinese high tech, enterprises economic research. Istrazivanja, p1483

[5] سي محمد كمال، **تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر، MOCAS، عدد 08 رقم 02، ص 147.

رابعا–تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: ترى الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الاجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض التكاليف إنتاجهم.

خامساً–تعريف صندوق النقد الدولي: يعرفه على أنه عبارة عن مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تقوم تلك المشروعات فإنتاجها أو بيعها أو تصدير أو استيرادها.[1]

سادساً– تعريف منظمة التجارة الدولية (OMD): الدعم هو مبلغ من الأموال المقدمة من الأموال العامة لمساعدة قطاع ما أو الحفاظ على سعر منتج ما أو خدمة ما على مستوى منخفض[2].

المطلب الثاني: أهداف سياسات الدعم الحكومي:

تسعى سياسة الدعم الحكومي إلى تحقيق كل من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فرع الاول: الأهداف السياسية لسياسة الدعم الحكومي: تقوم أحيانا بعض الدول بتقديم الدعم الحكومي لأغراض سياسية، فمثلا في حالة وقوع أزمة سياسية تلجأ الدولة إلى خفض الأسعار المواد الواسعة الاستهلاك لإضفاء جو من الطمأنينة وتصريف الاحتقان القائم وهذا ما يطلق عليه شراء السلم الاجتماعي.

كما تهدف لمحاربة الفقر وما ينجر عليه من ممارسات الغذائية، ويعتبر الدعم كسياسة لتقاسم ثروة وتوزيعها بين أفراد المجتمع، وهذا لتعزيز الانتماء السياسي لهذا البلد، وتقليص تفاوتات في مستويات الدخول، كما تقدم الدولة إعانات الاعتبارات سياسية، فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع، وخاصة في البلدان المنتجة للنفط وتوزيع الريع الغاز والنفط، وتقوم الدولة بدعم الانتاج وهذا لرفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية بين المنتجين وهكذا يتم دعم الحكومي لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع سواء فاعلين

[1] طارق محمد صفوت: **إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران)**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص 53.

[2] OMC les surventions le commerce et l' OMC rapport sur le commerce mondiale 2006,p 49.

اقتصاديين أو مؤسسات أو خواص أو أفراد مجتمع وهذا كله لتحقيق التعايش وتكافل الاجتماعي في ظل البلد الواحد.

فرع الثاني: أهداف الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي: باختصار سياسة الدعم الحكومي هي من الأدوات السياسية الاقتصادية، فهي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية قصد تحسين الوضع الاقتصادي وهذا وفقاً للآليات التالية:

أولاً–أداة لإعادة التوازن الاقتصادي: يمكن للدولة من خلال سياسة الدعم الحكومي تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والتوازن في ميزان المدفوعات، ففي وجود فائض في عرض السلع عن طريق تقديم إعانات ضريبية للمصدرين، أو عن طريق دعم وتقديم إعانات للمستهلكين، من أجل تشجيع الاستهلاك لامتصاص الفائض وإعادة الأسعار إلى التوازن أما في حالة زيادة الطلب الكلي تتوجه الدولة نحو المشاريع لزيادة الإنتاج بواسطة تقديم دعم مباشر عند الكساد[1].

أما فيما يخص ميزان المدفوعات، والذي يمثل فيه الميزان التجاري الجزء الأكبر، فهنا تدخل سياسة الدعم الحكومي بشكل محوري لتحقيق توازن فيه، ففي حالة زيادة الطلب على السلع المستوردة، الذي يقابله انخفاض في سلع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث كساد وعجز في ميزان المدفوعات، نتيجة تسرب جزء كبير من الدخل القومي إلى الخارج، لأن الاستيراد يكون أكبر من تصدير، هنا تتدخل سياسة الدعم الحكومي لمنح إعانات اقتصادية للمصدرين وتحفيزات ضريبية قصد تشجيع الإنتاج والتصدير، وهذا ما يحدث فائض في ميزان التجاري الذي يؤدي إلى آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً–أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية: توجه سياسة الدعم الحكومي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بمنحها إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة، خاصة الاستثمارات التي لها علاقة بمشاريع مختلفة في القطاع الخاص، والتي تؤدي إلى التطور التكنولوجي، مع الحرص على إحداث التوازن بين هذه الاستثمارات المحفزة والأرباح المحققة والتحويلات إلى الخارج، وهذا بالقيام بسياسة الدعم، بتوجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة المرغوب فيها، وفي المناطق التي فيها نقص الإنتاج والتشغيل، وهي ما يسمى بسياسة

[1] محمد عبد العزيز المعرك علي شفيق، **أصول الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى**، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود مملكة العربية السعودية، سنة 2003، ص254.

التنمية المحلية، فهناك العديد من الدول النامية، شرعت في إعداد القوانين لإعطاء مثل هذه تحفيزات ضريبية للأنشطة الاقتصادية كالصناعة والزراعة.

ثالثاً–أداة لتصحيح سلوك السوق الحر: عندما يكون الهدف من الدعم، هو تصحيح سلوك السوق الحر، المتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية بالنسبة للسلع أو الخدمات، التي تصاحبها منافع خارجية مثل خدمات التعليم، ويعجز نظام السوق الحر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وفي تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة سلع وخدمات عامة، والتي يصاحب استهلاكها وانتاجها أو تقديمها منافع أو تكاليف خارجية، ولهذا تعتمد الحكومة على سياسة الدعم لتصحيح سلوك نظام السوق سعيا منها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بالنسبة للمنتجات العامة[1].

رابعاً–أداة لتوجيه الاستهلاك: يستخدم دعم الأسعار بشكل أساسي من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وهذا لتحقيق أهداف عامة، كمعالجة العوامل الخارجية، فيتم التأثير على الاستهلاك من جهتين، من جهة تحسين مستويات الاستهلاك للمواطنين خاصة وشريحة الفقيرة، وأصحاب الدخل المحدود من خلال قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل الوطني على المستوى الشخصي، وهذا لتمكين الأفراد من اقتناء والحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية. أما من جهة أخرى، تهدف إلى تحديد وتوجيه أنماط الاستهلاك (سواء كان استهلاك نهائي أو وسطي)، وكذا خلق أنماط استهلاكية جديدة وهذا لتحقيق الانسجام بين الإنتاج والاستهلاك.

وباعتبار أن الجزء الأكبر من اتفاق لشريحة الفقراء ومحدودي الدخل هو الإنفاق على السلع الأساسية والضرورية، فهدف الرئيسي لسياسة الدعم، هي توفير هذه السلع كالسكر والقمح والزيت، وتقوم سياسة الدعم بتأثير على معدل الاستهلاك فردي لزيادة الإنتاج، في المحاصيل الزراعية والمنتجة محليا. وهذا ما يحقق الأمن الغذائي (الاكتفاء الذاتي)، كما ينتج عنه سد في عجز الميزان التجاري، وزيادة رصيد الدولة من العملات الصعبة، وهذا نتيجة إحلال السلع المستوردة بسلع منتجة محليا. فتحكم الدولة في سوق السلع والخدمات، وهذا بتوجيه نحو الاتجاه الذي يهدف لتحقيق المنفعة العامة، فمثلا تدخلها في مجال الإسكان والبناء مساكن اقتصادية لفئات الهشة، فهي بذلك تشجيع الإنتاج الصناعي لمواد البناء كما أن شرائها السلع والخدمات تتعلق بالدعم الصحي

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، جامعة بيروت العربية، دار الجامعة، الاسكندرية، سنة 2008، ص ص 517 – 520.

والتعليمي والثقافي يؤدي إلى الرفع من مستوى الاجتماعي للمواطنين مما يسمح بممارسة أعمالهم بكفاءة أعلى ورفع من إنتاجية العمل[1].

ومن كل ما سبق، ولتحقيق هدف توجيه الاستهلاك والتأثير على مستويات التفضيل، لابد من استراتيجية طويلة الأمد حتى تتمكن هذه السياسة من أن تأتي ثمارها[2]. وعليه ومن الضروري أن تقوم الدولة من توجيه الدعم الحكومي وفق سياسة محددة تنسجم ومتطلبات وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بتأثير على حجم الاستهلاك القومي[3].

خامساً–أداة لتحقيق الاستقرار في الأسعار: تعمل سياسة الدعم الحكومي، على تحقيق الاستقرار في الأسعار، بشكل يتناسب مع الأجور المتحصل عليها، وهذا عبر تثبيت الأسعار خاصة بسلع الغذائية الضرورية، وكذلك التقليل من عبئ الضغوط التضخمية المتزايدة والمستمرة في ارتفاع الأسعار للفئات محدودي الدخل[4].كما تقوم سياسة الدعم الحكومي، بتحقيق الاستقرار النسبي لأسعار السلع المستوردة، والتي تكون عادة مقيدة بشروط التجارة وتبادل الدولي، وتزايد الأسعار العالمية، كما تعمل على حماية السلع الضرورية، وتكاليف السلع ومستلزمات الانتاج المستوردة، من انعكاسات الأسعار العالمية المترفعة[5].كما أن الدعم يستطيع أن يحافظ على استقرار الأسعار من خلال ما يلي[6]:

– أن السلع والخدمات المدعمة، تكون على الأسعار أقل مما هي عليه، لو كانت تباع في السوق الحر، وبدون دعم، وعليه فإن الدعم يعمل على استقرار أسعار السلع والخدمات التي هي محل الدعم؛

–استقرار أسعار السلع والخدمات المدعمة تنعكس على أسعار السلع والخدمات أخرى غير مدعمة، وهذا نتيجة لدخول السلع المدعمة كسلع وسيطة في إنتاج سلع أخرى غير مدعمة مثل المواد الطاقة.

سادساً–أداة لحماية المنتجين المحليين من منافسة السلع الخارجية: إن حماية المنتجين من منافسة السلع الأجنبية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية تعتبر من أهم أهداف الدعم وهذا عندما لا يستطيع المنتجين المحليين مجابهة

---

[1] طاهر الجانبي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل العراق، بدون سنة نشر، ص 47.

[2] حنصال أبو بكر، **سياسة الدعم الأسعار أسبابها آثارها، وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 42.

[3] طاهر الجانبي، **مرجع سابق**، ص 47.

[4] أحمد عرفة، **مرجع سابق**، ص 42 – 44.

[5] **نفس المرجع** السابق، ص 43.

[6] محمود شافي العجمي، **إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي رؤية شرعية، مجلة كلية دار العلوم**، مجلد 37 العدد 131، 2020 ص 45

أسعار السلع الأجنبية، لانخفاض تكاليف هذه الأخيرة. بحيث يتم دعم المباشر بالنسبة للمنتجين، وهذا للإنتاج السلع بأسعار منخفضة بشكل يمكنهم من منافسة سلع الأجنبية سواء في السوق المحلية أو الأجنبية وهذا دعم الإنتاج ووسائل الإنتاج أو عن طريق تخفيضات في الرسوم الجمركية لصادراتها أو دعم الطاقة أو دعم نقدي مباشر[1].

فرع 3: الأهداف الاجتماعية سياسات الدعم الحكومي: تعتبر سياسات الدعم الحكومي كأداة أيضا لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتي تستعمل فيها فيما يلي:

أولاً- أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية: يعمل الدعم الحكومي على توفير خدمات اجتماعية ضرورية كالتعليم والصحة والسكن وتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتقديم الرعاية الاجتماعية ودعم التعاونيات الخيرية[2]، فتوسيع الدعم في هذه المجالات يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ثانياً– أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية: تهدف سياسة الدعم الحكومي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية بين الفئات الاجتماعية، فالنفقات الاجتماعية المتمثلة في دعم قطاع التعليم والصحة والسكن وإعانات الضمان الاجتماعي، فهي تزيد الدخول الحقيقية للأفراد، وتعتبر وسيلة فعالة في إعادة توزيع ومساواة الدخل، فزيادة أجور العمال بنسب مختلفة على حسب تحديد نسب إعانات الاجتماعية، كنسبة من الأجر، بحيث يستفيد منها أكثر الأفراد ذوي الدخل الضعيف ،وتنخفض الاستفادة من الإعانة كلما ارتفع الأجر إلى أن يصل بمستوى لا يصرف فيها الإعانة وبالتالي يتمتع أصحاب الدخل الضعيف بالدعم[3].

ثالثاً–أداة ل تحسين المستوى المعيشي: إن الهدف من سياسة الدعم الحكومي هي تمكين الفئات الأقل دخلا من الحصول على السلع والخدمات الضرورية بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعارها الحقيقية وهو ما يعكس تحسين المستوى الغذائي وبالتالي رفع المستوى الصحي لدى الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.

رابعاً–أداة توفير حد أدنى من الغذاء: تعتبر سياسة الدعم الحكومي من أضمن وأفضل وسيلة لتوفير حد أدنى من الغذاء، الذي يعتبر من متطلبات الأساسية للحياة الإنسان، لإشباع حاجاته الضرورية خاصة وأن الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء، فدعم السلع الغذائية يساهم بدرجة كبيرة في رفع وتحسين

---

[1] سيق الملا: معضلات الأزمة المصرية: (أزمة دعم أزمة الأجور) بين اليأس والرجاء أفاق ورؤى، المؤتمر السنوي السادس عشر آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحدث الربيع العربي، دار الضيافة، جامعة عين شمس القاهرة، ديسمبر 2017، ص 911.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **أثر الدعم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** مجلة الدراسات الاقتصادية المجلد السابع العدد 14، 2008، ص 15.

[3] خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**: دار الكتب المصرية جامعة القاهرة 2016، ص 101.

المستوى الصحي لأفراد المجتمع، والرفع من قدرتهم على العمل، ورفع المستوى المعيشي والزيادة الانتاجية[1]. ولتحقيق الأمن القومي، وجب توفير الدعم كذلك للقطاع الزراعي، بتوفير الأسمدة وبذور وأعلاف، وغيرها بأسعار مناسبة لتشجيع الفلاحين ومستثمرين على الاستمرار في الإنتاج، وتوفير المنتجات الفلاحية من الحبوب والخضروات واللحوم بكميات وافرة وكافية وبأسعار مناسبة.

خامساً–أداة لحماية تكوين الأسرة: ساهم الدعم الحكومي في تعزيز البعد الاجتماعي للدولة، وهذا بحماية تكوين الأسر ومساعدتها باعتبارها الحجر الأساس للمجتمع، وهذا بتحقيق مستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتوفير السكن اللائق واستغلال الفرص المتاحة في الشغل بشكل أفضل للأسر حتى تتسنى لهم حياة كريمة وسوية.

المطلب الثالث: أنواع سياسات الدعم الحكومي:

إنّ سياسة الدعم الحكومي هي أحد الأدوات التي تمارس فيها الدولة مسؤولياتها الاجتماعية ولتحقيق أهدافها اقتصادية واجتماعية مسطرة، اتخذت سياسة الدعم الحكومي عدة أشكال وتقسيمات سيتم ذكرها بالتفصيل فيما يلي:

فرع الاول: أنواع الدعم من حيث أثره الميزانية العامة: لدينا ما يلي:

أولاً. الدعم المباشر (الدعم الصريح): وهي المبالغ الدعم التي يتم تسجيلها في الميزانية العامة للدولة، فهو يعتبر جزءا من النفقات العامة، ويكون صريحاً في الميزانية، ويمكن قياسه وتتبع تطوره، بسهولة من سنة إلى أخرى، ثم تحليل أسباب التغير في قيمته[2]؛

ثانياً–الدعم غير المباشر (الدعم الضمني): هو الدعم الذي لا يتم تسجيله في الميزانية العامة للدولة لذلك يصعب تتبعه وقياسه، وهو دعم لسد العجز أو دعم لتوازن، يكون نظير وضع الدولة لأسعار جبرية لبعض السلع والخدمات وإلزام بيعها بالسعر المحدد لها[3]. وله عدة صور وهي:

أ– دعم سعر الصرف: يعني بيع العملة الأجنبية بأسعار منخفضة للمستوردين المحليين أو شراء العملة الأجنبية من المواطنين بأسعار عالية من سعر السوق؛

---

[1] محمود أحمد، محمود أمين، **سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول)**، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 2013، ص 7.

[2] قدار مريم، **إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، دراسة استشرافية، لحالة الدعم الوقود في آفاق 2030**، أطروحة دكتوراه للعلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 3، 2019 – 2020، ص 17.

[3] طارق محمد صفوت قابل، إصلاح الدعم المواد البترولية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2018، ص 55.

ب– دعم الجمركي: إعفاء المشاريع من كافة الرسوم الجمركية المستحقة على استراد مستلزمات الإنتاج الضرورية، للتخفيف من التكاليف المعيشة وحدة تزايدها؛

ج– دعم الإعفاءات الضريبية: إعفاء المواد الأولية المستوردة والمستعملة أصلا لإنتاج السلعة المصدرة من الضرائب والرسوم كذلك تقديم إعفاءات جبائية لتشجيع وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

د– دعم المستتر: وهي بيع المنتجات المحلية مهما كانت مادة خامة أو سلع استهلاكية أو وسيطة سواء إلى المنتجين أو المستهلكين بأسعار أقل من أسعار الاستيراد أو أسعار تصدير[1].

فرع الثاني: الدعم من حيث منظور الأثر التوزيعي: يتم تصنيف هذا الأخير على حسب الفئة المستهدفة إلى دعم معمم ودعم مستهدف[2].

أولاً–دعم المعمم: يستند الدعم المعمم على فكرة منتجات معينة بغض النظر على القدرات المالية للمستفيد منه، ومن الأمثلة له: نجد الرعاية الصحية، دعم أسعار المواد الأساسية الحبوب والسكر ومنتجات الطاقة وتعمير والتعليم[3]. ويأخذ الدعم المعمم أشكال مختلفة منها برنامج التخفيض في أسعار المنتجات التي أقل من تكلفتها الإنتاجية أو الاستيرادية، منح إعفاءات وامتيازات ضريبية وجمركية، وتخفيض من الرسوم الحكومية، تخفيض سعر الصرف إلى أقل من سعر الضرف الرسمي، وبهدف لاسترداد بعض السلع وخفض معدل الفائدة للقروض الموجهة لقطاعات معينة[4]؛

ثانياً–دعم المستهدف: يوجه هذا النوع من الدعم نحو فئة المواطنين الذين يستوفون شروط ومعايير معينة حتى يتمكنوا من الاستفادة من الدعم والمنفعة النقدية ويعتبر الدعم المستهدف من اهم آليات إصلاح الدعم الحكومي؛

فرع الثالث: أنواع الدعم من حيث تقسيمه للإنفاق العام: هناك ثلاثة أنواع رئيسية للإنفاق العام تتمثل النفقات على تحويلات اقتصادية ونفقات تحويلية اجتماعية ونفقات تحويلية مالية. ويختلف تقسيمها من بلد إلى آخر وكذلك من فترة إلى أخرى.

---

[1] ليعسوف سمير، **اشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي**، المجلة الجزائرية للمالية العامة العدد 2017/07، ص 16.

[2] دندن فتحي، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] ليعسوف سمير، **مرجع السابق**، ص 16.

[4] طارق إسماعيل، **سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد الدولي**، دراسات اقتصادية، أبو ظبي دولة الإمارات العربية، المتحدة 2018، ص 14.

أولاً–النفقات التحويلية الاقتصادية: هذا النوع من الدعم يكون موجه لبعض المشاريع الانتاجية، لتشجيعهم على زيادة إنتاج السلع أو الخدمات، وهذا إما بطرحها في السوق بأسعار منخفضة، وإمّا لتشجيع تصديرها، ويسعى هذا النوع من الدعم إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، ويكون في صورته العينية، ويؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بزيادة دخول بعض الأنشطة الاقتصادية لبعض الأقاليم الدول على حساب أقاليم أخرى.

ثانياً–النفقات التحولية الاجتماعية: هي عبارة عن النفقات الدعم الحكومي، التي تهدف لتحقيق البعد الاجتماعي للإنفاق العام، وتتم بدون مقابل، مثل دعم البطالة، وهي إعانات تقدم لفئات فقدوا وظائفهم لأسباب خارج عن نطاقهم أو الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل في سوق العمل وكذلك الإعانات التي تقدم لكبار السن والفقراء والذين دخلهم جد محدود وهذه النفقات يتم تحويلها مباشرة للفئة التي يستحقها بشكل نقدي، والذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل إلى أصحاب الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفع[1].

ثالثاً–النفقات التحولية المالية: وهي نفقات الدعم، التي تهدف إلى مواجهة العبء المالي للإقراض العام أو نفقات خدمة الدين العام، المتمثل في فوائد الدين العام واستهلاكه.

فرع الرابع: أنواع الدعم من حيث المعيار الأصولي (المعيار سيادي): تتمثّل فيما يلي[2]:

أولاً–الدعم على شكل منح أو عطاء: يمثل النفقة العامة ناقل تحويلي دون مقابل معين من المستفيد منه، حيث هذه النفقة لا يترتب عليها استهلاك سلع أو خدمات، إنما انتقال القوى الشرائية إلى المستفيد من الدعم سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وتتخذ عدة أشكال؛

أ–إعانات الاستغلال: وهي إعانات التي تمكن المستهلكين من شراء المنتجات بثمن أقل من تكلفته وهذا بواسطة دعم مرحلة معينة من مراحل الدورة الانتاجية للسلع والخدمات. والغرض منه هو استقرار الأسعار وتفادي مشاكل حدة تضخم، وهنا تقوم الدولة بتغطية الفرق بين تكلفة السلعة أو الخدمة وثمن السوق المنخفض؛

ب–إعانات تحقيق التوازن: وهي إعانات تعطى لغرض سد العجز الجزئي أو الكلي للمشروعات التي يتعرض وجودها إلى خطر الإفلاس، حيث تهدف هذه المشروعات لتحقيق الفائدة العامة؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعة، الاسكندرية 2004 – 2005، ص ص 190 – 198.

[2] دندن فتحي، **مرجع سابق**، ص 27.

ج–إعانات الإنشاء: وهي تدعى أيضا بإعانات الاستثمار، وهو الدعم الذي يقدم إلى المؤسسات، لغرض تجديد وسائل الانتاج أو تغطية نفقات إنشاء المشاريع، وهذا عن طريق منح قروض متوسطة أو طويلة الأجل بشروط ميسرة وبمعدل فائدة منخفض، وفي الجزائر يقدم هذا النوع من الدعم في إطار هيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSENO) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (AND).

ثانياً– الدعم بالتخلي عن الاقتضاء: وهو يسمح بتقديم الدعم بصورة غير مباشرة، وتأخذ إعانات اقتصادية بشكل إعانات ضريبية وهي إعانات من جانب الإيرادات العامة للموازنة وليست النفقات العامة.

فرع الخامس: أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين: ينقسم الدعم من حيث شكل تقديمه إلى دعم عيني ودعم نقدي.

أولاً–الدعم العيني: يتمثل في تدخل الدولة في خفض أسعار المنتجات من السلع والخدمات في الأسواق، وتتوقف الاستفادة من الدعم العيني على حجم استهلاك الأفراد لتلك السلع والخدمات، والتي تكون غالبا أساسية للأفراد، وشيء الذي يعاب على هذا الدعم، أنه يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، لقدرة الأغنياء على اقتناء السلع بكميات أكبر من الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل، والدعم العيني منتشر بشكل كبير في الدول النامية والجزائر من بين هذه الدول، والدعم العيني لديه عدة برامج:

أ–برامج الدعم العيني: يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع من دعم المواد الغذائية ودعم الإسكان ودعم الطاقة[1].

– برنامج دعم الغذاء: وفيه برامج متعددة هي الأخرى نذكر منها[2] :

* **دعم العام للأسعار:** وهنا تكون الاستفادة من الدعم لكافة أفراد المجتمع، حيث تكون أسعار السلع أقل من أسعارها في السوق، لكل المستهلكين.

* **البطاقات التموينية:** وهنا كمية الدعم تكون بشكل حصص محددة وتكون أسعار السلع والخدمات أقل من أسعارها في السوق.

* **برنامج التغذية المكملة:** يستهدف مجموعة معينة من المجتمع مثل النساء الحوامل أو الرضع أو التلاميذ المدارس وهي عبارة عن وجبات مدرسية أو أغذية الأطفال الصغار مثل الحليب وغيرها.

---

[1] K.Subbarao et all, Safety, net programs and poverty, reduction, the world bank WSHINTON 1997, p 45.

[2] طارق محمد صفوت، **مرجع سابق**، ص 21.

*كربونات الغذاء: ويتم في هذا البرنامج بتوزيع الغذاء على الأسر التي يكون دخلها أقل من خط الفقر، يكون غالبا في أماكن تجمع الفقراء مثل المدارس ومراكز الصحية في المناطق الفقيرة[1].

ب– برامج دعم الطاقة: وهي عبارة عن تسعيرة الطاقة بأقل من تكلفتها الحقيقية من اجل تخفيض أسعارها وحماية المستهلكين خاصة الفئات الفقيرة، مثل: دعم الكهرباء لأصحاب الاستهلاك المنخفض[2].

ج– برنامج الدعم السكن: هي مجموعة من الاجراءات التي تسمح بتوفير السكن مجانا، أو تقديم الدعم لأصحاب الدخل الضعيف لشراء السكن، أو بتخفيض معدل الفائدة على قروض السكن، وتخفيض سعر الإيجارات السكنية[3].

ثانياً– الدعم النقدي: يتمّ عن طريق منح دعم على شكل دخل نقدي للمستفيدين منه لزيادة قدراتهم الشرائية واقتناء السلع الأساسية الموجودة في السوق، ومن مثال على ذلك إعانة البطالة وإعانة الشيخوخة والإعاقة، وكذلك الدعم الموجه للمشاريع الحكومية كمساهمتها بنسب من الانفاق الاستثماري، لتشجيع هذا النوع من المشاريع على المزيد من الاستثمار والتشغيل[4].

أ– برامج الدعم النقدي: وتتكون من عدة برامج نذكر منها[5] :

– المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: الغرض من هذا البرنامج هو ألا يكون دخل الفرد عند دون مستوى خط الفقر، وبالتالي تقوم بالإعانة وفق دخل الفرد، أو القدرة على الكسب، مثل: مساعدة المعوزين ورعاية معاقين وكبار السن الذين ليس بمقدورهم العمل.

– المساعدات العائلية الخاصة: الهدف من هذه المساعدات هو رعاية الأسر للأبناء وإلحاقهم بالتعليم النظامي، ويكون بواسطة الإعانة حسب عدد الأطفال في الأسرة.

---

[1] أحمد عرفة، أحمد يوسف، **مرجع سابق**، ص 72.

[2] زينب توفيق السيد عليوة، **تقديم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة من 1990 إلى 2014**، مقال في المجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 74 – 75 صيف 2016، ص 12.

[3] طارق محمد صفوت، **مرجع سابق**، ص 60.

[4] عبد المنعم لطفي محمد كمال، **الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر**، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011، ص 21.

[5] رضوى عبد الواحد عبد الحليم يوسف، **نموذج إحصائي للتنبؤ احتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإحصاء التطبيقي، جامعة عين شمس، ص 39.

– **التحويلات النقدية المشروطة**: وتتم هذه الإعانة وفق شروط معينة من أجل التخفيف من حدة الفقر، وزيادة على ذلك تحقيق أهداف فرعية نذكر منها تحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة التسرب المدرسي، وذلك للحد من الفئة المستهدفة من الفقر مستقبلا.

المبحث الثاني:

دور سياسات الدعم الحكومي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآثارها:

هناك علاقة تكاملية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، باعتبارها عملية تنمية الاقتصادية تعتمد على توفير رأس المال البشري، الذي ينتج عن عملية التنمية الاجتماعية، والتي تعتمد على مداخيل التي تنتج عن تنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق سنتناول في هذا المبحث، دور سياسات الدعم الحكومي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المطلب الاول)، ثم الآثار المترتبة عن سياسة الدعم الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المطلب الثاني) وفي الأخير إيجابيات وسلبيات سياسات الدعم (المطلب الثالث).

المطلب الأول: دور سياسات الدعم الحكومي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فروع الأول دور سياسة الدعم في تحقيق النمو الاقتصادي والثاني يتناول دور سياسات الدعم في تغيير الهيكل الاقتصادي وتوزيعه والثالث دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل ومجابهة الفقر ورابعا وأخيرا مناقشة دور الدعم الحكومي في توفير الخدمات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

فرع الاول: دور الدعم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي: سنقوم بتحليل كيفية تأثير سياسة الدعم الحكومي في زيادة الناتج والانتاج الوطني بالتفصيل.

أولاً– دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة الانتاج الوطني: للدعم الحكومي دور كبير في استمرار وانتعاش عمل القطاع الإنتاج، والذي يعتبر من أحد أهم المراكز المهمة في توليد الدخل والناتج، لاستمرارية عملية التنمية الاقتصادية، خصوصا في الدول النامية، ليكون الدعم الحكومي يساعد في إيجاد البيئة الملائمة، والأفضل للاستثمار في القطاع الانتاجية[1]، وهذا طبعا على حسب نوع الدعم سواء ذات الطابع الاجتماعي أو ذات طابع الاقتصادي؛

أ– دور الدعم الاجتماعي في تحفيز الانتاج وزيادة الكفاية الانتاجية للعمل: الدعم الاجتماعي يسعى إلى توفير السلع والخدمات الأساسية للأفراد، ويساهم في زيادة الانتاج ،إما بزيادة الطلب الكلي على السلع

[1] مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد، دهش "**واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2004 – 2016)**، مجلة واسط للعلوم الانسانية العدد 115، 2019، ص 694.

والخدمات، أو زيادة الدخول الحقيقة للأفراد، أو حتى بزيادة في الكفاءة الانتاجية للعمل، عن طريق رفع مستوى الاجتماعي للأفراد.

– دور الدعم الاجتماعي في زيادة الطلب الكلي وتحفيز الانتاج: يعمل الدعم على زيادة الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة، ومحدودة الدخل، وهذا إما عن طريق الدعم النقدي مثل: إعانات البطالة والمساعدات المختلفة للرّعاية الاجتماعية، أو عن طريق دعم الأسعار سواء دعم عيني أو تخفيضات، أو إعفاءات ضريبية، وهذا ما يؤدي إلى رفع ميل الاستهلاكي للفئات الفقيرة، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للسلع استهلاكية، أو حتى عن طريق دعم المنتجين، من خلال تخفيض تكاليف الانتاج، والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية، التي تسمح برفع مستوى استخدام، وتشغيل المزيد من الموارد وعناصر الانتاج العاطلة، والزيادة في الانتاج القومي ،كما ان دعم الانتاج للسلع الاستهلاكية، يترتب عليه زيادة في الطلب على السلع الانتاجية (الأثر المعجل)، ومن ثم ارتفاع معدل الاستثمار في الاقتصاد، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة إضافية في الدخل القومي ،الذي يتبعه زيادة في الاستهلاك مرة ثانية (الأثر المضاعف). وبالتالي يؤدي تفاعل بين الأثر المعجل والأثر المضاعف إلى ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي وإلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية[1]، ولكن يتوقف هذا كله على درجة مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد، فكلما كان جهاز الانتاجي متجاوب مع الزيادات المستمرة في الاستهلاك من خلال العرض، كلما زاد الدعم في زيادة الانتاج الوطني وزاد الأثر المضاعف بشكل ملموس، أما إذا حدث العكس فإن الدعم النقدي سيؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار.

ـدور الدعم الاجتماعي في رفع إنتاجية العمل: تكمن دور الدعم الاجتماعي في زيادة الكفاءة الانتاجية العمل في رفع المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال:[2]

* مساهمة الدعم في زيادة رفاهية العامل

* دعم التعليم الفني والتدريب المهني الذي يسمح للعمال باكتساب المهارات والقدرات إنتاجية عالية

* دعم الخدمات الصحية والذي يسمح بالمحافظة على صحة العمال الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي.

ب– دور الدعم الاقتصادي في زيادة الانتاج وناتج الوطني: ونقصد بالدعم الاقتصادي، هي تلك الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، وهذا لتحقيق الأهداف الاقتصادية، سواء أهداف

[1] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**"، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000، ص 355.

[2] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الاسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2006، ص 232.

التقليدية، المتمثلة في الحد من الآثار التضخمية وتخفيض التكاليف المعيشية خاصة الفئات الفقيرة، بتخفيض أسعار السلع الضرورية. بالإضافة إلى أهداف أخرى كرفع قدرات الانتاجية للاقتصاد القومي[1].

وتقديم الإعانات برؤوس الاموال العينية، لغرض الاستثمار وهذا النوع من الدعم يعتبر من النفقات المنتجة، والذي يساهم في الرفع من الكفاءة الاقتصادية والانتاج القومي[2]، ويتم بعدة **طرق** أهمها:

-توفير الدعم للسلع المصدرة وهذا من خلال تخفيض أو إعفاءات الجمركية على السلع وحتى ضريبية، ودعم سعر الصرف للسلع المصدرة وكذا دعم تكاليف الانتاج سواء دعم المواد الاولية أو مستلزمات الإنتاج؛

-تقديم الدعم للمنتجين وهذا لتحفيزهم على الاستمرار في نشاطاتهم الانتاجية، وكذلك التوسع فيها، وهذا باستخدام عناصر الانتاج وتوظيفها لموارد وزيادة في الإنتاج؛

-رغبة الدولة في استمرار إنتاج بعض المنتوجات ذات النفع العام، تقدم الدعم لها على شكل إعانات مالية (إعفاءات ضريبية)، أو تقديم إعانة موجهة، بحيث تؤمّن الحد الأدنى للمستثمرين الأسعار المنتجات المشروع لتحقيقهم أرباح معقولة وتقدم إعانة إيجابية أيضا، إذا كانت لتغطية عجز مشروع ناشئ؛

-دعم لتطوير البحث وتسويقه ودعم البنية التحتية ودعم المعلوماتية والتكنولوجيا، للحد من تذبذب الانتاج، وتوجيه الانتاج المحلي حسب متطلبات السوق والتنمية الاقتصادية[3].

ثانياً- دور الدعم في رفع معدلات الاستثمارات: يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لدفع عجلة التنمية والمحدد الأساسي لتطور النشاط الاقتصادي في دولة ما، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد وحمايتها من خلال توفير فرص العمل، والقضاء على البطالة، والتي هي منتشرة بكثرة في الدول النامية[4].هناك نوعان من الاستثمار: المحلي والذي يكون تحت إشراف مؤسسات محلية أو وطنية، واستثمار الأجنبي والذي يكون تحت إشراف مؤسسات خارج البلد.

أ-دور الدعم في زيادة الاستثمارات المحلية: تعمل سياسة الدعم الحكومي على زيادة الاستثمارات، فالدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للأفراد، يؤدي إلى زيادة في دخولهم وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، والتي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي تقوم بتلبية هذا الطلب، بزيادة الإنتاج. كما يمكن أن ينتج عن زيادة

---

[1] عزت فتاوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع الفيوم، 2006، ص 66.

[2] طاهر الجانبي، **مرجع سابق**، ص 46.

[3] مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد دهيش، **مرجع سابق**، ص 686.

[4] عزت الفتاوي، **مرجع سابق**، ص 66.

الدخول، لمختلف شرائح المجتمع، زيادة في الادخار، وبالأخص شريحة المتوسطة أو المرتفعة الدخل، وبالتالي يوفر قدرة أكبر، للاستثمار من خلال زيادة الادخار. أيضاً تقديم الدعم للمستثمرين، وكذلك المنتجين والمصدرين من شأنه تشجيع المشروعات الاستثمارية للمنتجين والتوسيع في مجال الإنتاج، مما يتحقق زيادة في الاستثمار[1].

ويكمل أهمية هذا الدعم لتشجيع الاستثمار خاصة في الدول النامية، كتقديم الدعم الحكومي إلى مشاريع الصناعية الذي يعتبر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يمكن للإعانات توجيه الاستثمارات إلى بعض القطاعات المهمة واللازمة لتقدم الاقتصادي ولتشغيل اليد العاملة.

ب–دور الدعم الحكومي ب في جذب الاستثمارات الأجنبية: تكمل أهمية الاستثمارات الأجنبية، في زيادة المستوى الاستثمار القومي، كما تزيد في فرص العمل وجلب التكنولوجيا جديدة، في عملية الانتاج وتحفيز مستوى الصادرات، لذا تلجأ بعض الدول إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية، بسبب العجز في تمويل المشاريع الإنمائية، وهذا عبر سياسات الدعم الحكومي التالية:

– الإعفاءات والتحفيزات الجمركية على الأموال الرأسمالية، والمعدات والآلات والمواد الأولية، ووسائل النقل والمستلزمات السلعية، وكل ما يتناسب مع طبيعة نشاطاتهم، حيث تعتبر الشركات الأجنبية هي مصدر أساسي لنقل المعرفة والابتكارات إلى دول أخرى، وهذا سوف يرفع إنتاجية وتحديث الآلات والمعدات داخل الاقتصاد، وهذا كله وفق ضوابط وشروط تضعها الدولة، لتحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في المشاريع التي تكون ذات فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

– الاعفاءات الضريبية والتي هي الأخرى من شأنها أن تجذب المستثمر الأجنبي، وهو الذي يؤدي إلى رفع العائد الصافي للاستثمارات، فالدولة تختار أنواع معينة من الحوافز الضريبية في سياسة الدعم الحكومي، وتحدد المناطق التي يمكنها الاستفادة من الامتيازات الضريبية، خاصة المناطق المعنية بالتنمية والإنعاش الاقتصادي، لتوفير مناصب شغل لسكان وتنشيط التجارة فيها.

ثالثاً–دور الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تلعب سياسة الدعم الحكومي دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر محاربتها الكساد والتضخم، وتأثيرها على عدة متغيرات اقتصادية، كمستوى التشغيل التام، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والدخل الوطني ، وذلك باستخدامها مجموعة من الأدوات، تأثر بها على الطلب الكلي ارتفاعاً، باستخدامها سياسة توسعية، عبر زيادة مخصصات الدعم، وهذا

[1] فليح حسن، **خلق التنمية والتخيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، أربيد 2006، ص 144.

حسب الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد (الكساد)، ففي حالة العجز في الطلب الكلي دون أن يتناسب مع العرض الكلي، يكون تدّخل الدولة بأدوات سياسة الدعم الحكومي لمنع زعزعة الاستقرار، عبر رفع مستوى الطلب الكلي إلى مستوى معين يحقق التشغيل التام. ويتم استخدام سياسة الدعم بشقيها الإنفاق والاعفاءات الضريبية، وهذا بتوسيع نفقات دعم الحكومي، بتقديم إعانات اجتماعية أو دعم الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة في الدخول الحقيقية، وزيادة القدرة الانفاقية لدى الأفراد وتحفيز الاستثمار، وينتج عنه زيادة في المستوى العمالة، كما يمكن استخدام إعفاءات ضريبية لمجابهة الكساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يساهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار[1].

فرع الثاني: دور الدعم الحكومي في تغيير هيكل الاقتصادي الوطني وتخصيص الموارد الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات: سنتحدث على كل من دور الدعم الحكومي في تعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيير هيكل الاقتصادي الوطني وكذلك ستتناول دور سياسة الدعم الحكومي في تخصيص الموارد وأيضا على دور الدعم في تحسين الميزان التجاري.

أولاً–دور الدعم الحكومي في تعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيير الهيكل الاقتصاد الوطني: يمكن سياسة الدعم الحكومي أن تساهم في تعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية وتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وتنويع مصادر الدخل، والقاعدة الانتاجية، وهذا من خلال تنمية القطاعات المختلفة كقطاع الزراعي والصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة خاصة في المجال الخدماتي؛

أ–دور الدعم الحكومي في تنمية القطاع الزراعي: تولي سياسة الدعم الحكومي أهمية كبيرة بهذا القطاع لتطويره، وزيادة الانتاجية، وهذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية والغذائية الحيوية، ويتمثل مجال الدعم، في القروض الزراعية وهذا لتمويل وتكوين رأسمال والتشغيل بالإضافة إلى تقديم مختلف الإعانات الزراعية[2].ويمكن تقسيم الدعم الزراعي إلى **ثلاثة أنواع** وهي:

– دعم مدخلات الإنتاج الزراعي: ويهدف هذا النوع من الدعم التقليص من حجم تكاليف الانتاج، مما يساعد على استمرارية الاستثمار الزراعي من طرف المستثمرين، وأبرز أنواع هذا الدعم هي: القروض الزراعية

[1] دندن فتحي، **مرجع سابق**، ص 102-103.

[2] محمود عوض الخطيب، **مرجع سابق**، ص 10.

إعانات تربية المواشي، إعانة الآلات والمعدات الفلاحية، توزيع الأراضي البور، إعانات الأسمدة الكيمياوية والأعلاف؛

– **دعم مخرجات الإنتاج الزراعي**: ويساهم هذا النوع من الدعم في توسيع وزيادة الإنتاج، وتقديم تسهيلات تسويقية، ويتم ذلك عبر شراء السلع الزراعية أو جزء منها بأسعار تشجيعية أعلى من أسعارها الدولية، ويمنح إعانة مقطوعة لبعض المنتجات الزراعية المختارة كالقمح والحبوب والشعير والذرى والتمر والأرز وغيرها من المنتجات الاستراتيجية؛

– **دعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الزراعي**: ويتم هذا بتقديم خدمات البحوث والاستثمارات للمزارعين في مراكز البحوث التابعة للدولة، وكذلك خدمات الحجر الزراعي والبيطري وتشييد السدود والمخازن الحكومية لتخزين المحاصيل الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك خدمات التدريب والاتقان؛

ب– دور الدعم الحكومي في تطوير القطاع الصناعي: من خلال دعم الصناعات التي تعتبر مهمة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع الاستثمارات وتوجيهها إلى بعض القطاعات المهمة واللازمة لتقديم الاقتصادي وكذا تشغيل اليد العاملة المعطلة وكذلك مد إعانات إيجابية ومساعدات استثمارية، وتجهيز المشروعات ببعض الآلات والمعدات، وتحديثها وهذا للمحافظة على معدل نمو الناتج الاجتماعي[1]، وعليه يساهم الدعم الحكومي في زيادة الانتاج الصناعي وتغيير الهيكل الاقتصادي وتنويع الانتاج في القطاعات المختلفة مما يسمح من تقليل من تأثير تقلبات الأسعار الدولية على الدخل الوطني، ويشمل دعم القطاع الصناعي **ثلاثة أشكال**:

– **دعم مدخلات الإنتاج الصناعي**: ويشمل هذا الدعم تقديم القروض الصناعية، وتأجير وبيع الأراضي في المدن الصناعية بأثمان رمزية، وكذا إعانة الكهرباء والمياه والإعفاءات الجمركية لمختلف مستلزمات الصناعة اللازمة في خط الانتاج[2]. وكذلك دعم الطاقة بمختلف أنواعها لأنها ضرورية لتشغيل الآلات، وإعفاءات ضريبية لمختلف مستلزمات الانتاج لتمكينها من المنافسة والاستمرار داخليا وخارجيا؛

– **دعم مخرجات النتاج الصناعي**: ويتمثل في الإعانات وتسهيلات من أجل شراء المنتجات الصناعية الوطنية، وجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأخرى، داخل الاقتصاد الوطني وخارجه. ومن أشكال الدعم: المخرجات

[1] طاهر الجانبي، مرجع سابق، ص 46.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سابق**، ص 13.

الانتاج الصناعي: دعم الصادرات الصناعية وتقديم الحماية الجمركية وإعطاء الأولوية لاقتناء مشتريات حكومية للمنتجات المصنعة في الوطن وإعطاء محفزات مادية للمستهلك لاقتناء هذه المنتجات[1]؛

– **دعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الصناعي**: إعانة تدريب العمال ودعم خدمات توصيل الكهرباء والماء ومختلف الخدمات المساعدة[2]؛

ج– دور الدعم في التنمية المشروعات الصغيرة: يعتبر دعم والتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية. حيث أثبت في العالم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عصب الاقتصاد للدول النامية منها أو المتقدمة. وتكمن مساهمة الدعم الحكومي في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال[3] :

– **السياسة الائتمانية**: تشمل توفير التمويل الحكومي ومنح الضمانات حكومية ودعم الحكومي لفوائد الإقراض، وتقديم القروض الميسرة عبر مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة.

د–دور الدعم الحكومي في حماية الصناعات الناشئة والخدماتية: إن صناعات الناشئة في الدول النامية، لا يمكنها من النمو والتطور في وجود المنافسة الشديدة من طرف الصناعات العريقة في الدول المتقدمة، ولذلك من الضروري حمايتها، حتى تصبح ناضجة، ويتم حماية الصناعات الناشئة التي تنفرد بمقومات النجاح في المستقبل، ويكمل الدعم للمؤسسات الناشئة في تقديم الدعم للصادرات عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية للصادرات أو منح الدعم للواردات، فيما يخص إيراداتها من رأس المال ومستلزمات الانتاج وهذا لحمايتها من المنافسة الخارجية في الأسواق المحلية، مما يسمح لها في زيادة الانتاج والنمو.

ثانياً–دور السياسة الدعم الحكومي في تخصيص الموارد : تسعى سياسة الدعم الحكومي إلى زيادة كفاءة الاقتصادية من خلال إعانة تخصيص الموارد، عبر تقديم الدعم للوحدات الإنتاجية التي تنتج السلع المرغوب إنتاجها، والذي عجز جهاز السوق في توجيه الموارد الإنتاج لهذه السلع نتيجة سوء تخصيص الموارد. وتوجد حالات يكون فيها إلزامية تخصيص الموارد منها[4]:

– حالة أن تكون الموارد بالغة الأهمية والاستراتيجية (كالنفط والغاز)

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، **نفس المرجع**، ص 13.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 14.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 14.

[4] عماد السخن، **التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان 2016، ص ص 99 – 102.

– حالة الموارد التي تزيد ندرتها على المدى البعيد كالموارد المائية.

أ–إجراءات سياسة الدعم الحكومي لإعادة تخصيص الموارد: هناك إجراءات تساهم في تخصيص الموارد، وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق مع أولويات وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وهذه الاجراءات تشمل كل من المنتجين المستهلكين كما يلي:

– بالنسبة للمنتجين: وتتمثل في تجهيزات المالية للمنتجين لتشجيعهم على الاستثمار ومنها:

– الاعفاءات الضريبية خاصة على الأرباح الأعمال ومنه بالنسبة للاستثمارات الجديدة ولفترة محدودة؛

– الاعفاء الجزئي للرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة؛

– تقديم الدعم رأسمالي والإعانات للمؤسسات الصغيرة؛

– دعم برامج التدريب وتأهيل

– بالنسبة للمستهلكين: تتدخل الدولة عن طريق سياسة الدعم لصلاح المستهلك، وهذا عبر دعم الأسعار السلع في حالة ارتفاع الأسعار، بسبب سوء تخصيص الموارد واستغلالها من طرف الاحتكاريين، حيث تقوم الدولة بإعانة مالية للمنتجين تدعى "إعانة الاستغلال".

ثالثاً–دور الدعم في تحسين الميزان التجاري: نظرا لدور الدعم في توسيع وتنويع الانتاج الفلاحي، وخاصة المخصص لتصدير، يؤدي إلى زيادة في صادرات، كما ان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الفلاحي، يقلل من استراد المواد الغذائية، أي خفض الواردات، هذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، وهو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية، كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية، يؤدي إلى التقليل من طلب السلع الكمالية، التي يتم استيرادها من الخارج، وهذا يقلل من الضغط على ميزان المدفوعات وهو أمر مستحسن في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

فرع الثالث: دور سياسات الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة: تستعمل سياسات الدعم الحكومي كأحد آليات في إطار تحمل مسؤوليات الاجتماعية، اتجاه أفراد المجتمع، وعليه فهدفها هي محاربة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بتوزيع الدخل لصالح الفئات المحتاجة وتقليل التفاوت في الدخل داخل المجتمع، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة وتقليل التفاوت في الدخل داخل المجتمع، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة.

أولاً–دور الدعم في إعادة توزيع وتقليل التفاوت في الدخل بين الفئات المجتمع: إن تحقيق العدالة في هيكل توزيع الدخول أصبح أمرا حيوياً، لدفع عجلة التنمية وتقدمها، كما من شأنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي، فالتوزيع الأولي للدخل من خلال آلية السوق وخاصة في الدول المتقدمة، يؤدي إلى تفاوت واسع وحاد في توزيع الدخل، وهذا ما يفرض على الدولة التدخل من خلال سياسة الدعم الحكومي التي تلعب الدور المؤثر في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال ما يلي:

– الاعفاءات أو التخفيضات الضريبية على الدخل لأصحاب دخول الضعيفة، لتوفير الحد الأدنى من المستوى المعيشي، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي لهم؛

– تقديم منح والدعم النقدي، في إطار الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة ومحدودي الدخل، وإعانة شيخوخة والعجز والتأمينات الاجتماعية ...إلخ؛

– منح الدعم العيني لبعض السلع والخدمات مجانا أو بأسعار منخفضة مما هو عليه في السوق، وتقديم دعم لخدمات التعليم والصحة، وتوفير الإسكان لبعض الشرائح المجتمع معوزة؛

– تقديم الدعم العيني أو النقدي من أجل توفير الخدمات التعليمية والصحية والتدريبية، التي تحسّن من القدرات المهارية الإنتاجية، لطبقات الفقيرة، الأمر الذي يرفع من كفاءتهم وأدائهم الإنتاجي، ومن ثم زيادة في دخولهم. =المساهمة في تقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول؛

– إعادة توزيع الدخل لرأس المال، من خلال التخفيض النسبي في دخول رأسمال، بتقديم إعفاءات جمركية على الآلات والمعدات والأصول الرأسمالية المستوردة، وهذا من أجل توزيع الدخل لصالح المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة دخولهم الحقيقية.

ثانياً–دور الدعم الحكومي في تحسين المستوى المعيشي: يكمن الفقر في عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي[1]، وتعتبر سياسة الدعم الحكومي من أهم آليات المناسبة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد ومجابهة الفقر من خلال:

– منح إعفاءات ضريبية على الدخول المنخفضة، ودعم الخدمات في مجال التعليم والصحة والسكن المجاني والغذاء، والذي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية لاجتماعية؛

[1] فوزي حليم رزق، **آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه**، مجلة مصر المعاصر، المجلد 100 العدد 489، ص 59.

– تقوم سياسة الدعم الحكومي بتقديم الدعم، للمنتجين أو المستوردين الذين يرتبط نشاطهم بتوفير السلع الضرورية والخدمات، للطبقة المنخفضة الدخل من أجل رفع المستويات المعيشية لها؛

ثالثاً–دور الدعم في توفير فرص عمل: تقدم سياسة الدعم الحكومي، الدعم النقدي الذي يؤدي إلى زيادة مداخيل الطبقات الفقيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل الطلب الفعال وبالتالي يزيد النشاط لاقتصادي هذا ما يؤدي إلى زيادة في مستوى العمالة، وبالتالي خلق مداخيل جديدة للأفراد، والزيادة مستوى التشغيل في المجتمع وبالتالي توفير فرص العمل. كما يؤدي دعم من جهة المنتجين والمستثمرين، على توفير موارد مالية وذلك بمنح امتيازات ضريبية وإعانات نقدية أو دعم أسعار المستلزمات الإنتاج، والتي تسمح بإقامة مشاريع وإنشاء مؤسسات صغيرة من شأنها خلق فرص جديدة للعمل وتقليص البطالة[1]؛

رابعاً–دور الدعم في الرعاية الاجتماعية :تعمل سياسة الدعم الحكومي على تقديم خدمات اجتماعية أخرى تتمثل في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وكذلك دعم التعاونيات والجمعيات الخيرية ورعاية الشباب، ويشمل هذا النوع من الدعم، إعانات أو قروض ميسرة لتوفير تلك الخدمات والهدف منها هي حل المشكلات الاجتماعية التي قد يمر بها الفرد في حياته اليومية، مثل العلاج وزواج، وتتجسد الرعاية الاجتماعية في الاعانات التي تمنح في إطار برنامج دعم الشبكة الحماية الاجتماعية، والتي تساعد الأسر وأفراد المجتمع على تجاوز حالة العسر، والأزمات التي تحيط بهم نتيجة عدم العمل أو عند العجز أو بسبب تغيير الوضع الاجتماعي للأفراد كوفاة معيل الأسرة أو الطلاق أو الترمل، أو عند الشيخوخة أو عند الأزمات الطارئة التي تسود الدول نتيجة الحرب أو الحصار الاقتصادي أو المجاعة، ويكون دعم الشبكة على شكل دعم نقدي أو عيني، والهدف من هذه شبكة هو الرعاية الاجتماعية للأفراد، وتخفيف من حدة الفقر لديهم وتمكينهم من العيش حياة كريمة.

فرع الرابع: دور الدعم في تنمية القدرات البشرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي: للدعم دور مهم في توفير وتلبية الحاجات الأساسية، كخدمات التعليم والصحة والسكن، بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة، كما ان الدعم يساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويتم ذلك من خلال:

[1] يلمى شاوش فاطمة الزهراء وآخرون، **واقع امتيازات الجبائية في الجزائر بين الدعم الاقتصادي للمؤسسات والتهرب الضريبي**، دراسة حالة مديرية الضرائب، ص23

أولاً–دور الدعم في تحقيق مستوى التعليم: يمكن أن تساهم سياسة الدعم الحكومي مساهمة فعالة في مجال التعليم، بواسطة الإعانات وتخفيضات في معدل الضريبي وامتيازات ضريبية إما على المؤسسات التي تقدم تلك الخدمة أو المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تستعمل في القطاع، كمستلزمات التعليم أو دور

النشر أو غيرها من الوسائل المختلفة، وهذا من أجل تقديمها بأسعار مناسبة للفئة المحرومة، والهدف من هذه الإعفاءات الضريبية، هي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع التعليم من خلال إنشاء معاهد التعليمية وفق مناهج التي تضعها الدولة، كما تحرص الدولة على تلقي جميع أفراد المجتمع التعليم الكافي حسب قدرة الفرد والمواهب الفكر، بغض النظر على مستواه المادي[1]؛

ثانياً–دور الدعم في تحسين الخدمات الصحية: يكمن دور الدعم في توفير الخدمات الصحية المتقدمة وتحسينها خاصة الطب الوقائي، ومن أهم الأليات الدعم النهوض بالقطاع الصحي وتوفير الخدمات الصحية للأفراد:

– دعم تأمين الصحي، من أجل رفع كفاءة التأمين الصحي[2]؛

[1] هشام مصطفى الجميل، **مرجع السابق**، ص 209.

[2] أحمد عرقة أحمد يوسف، **مرجع سابق**، ص 49.

– تقديم دعم الأدوية والحليب للأطفال من اجل توفير الأدوية بأسعار مناسبة؛

– الاعفاءات الضريبية على الأفراد والمؤسسات التي تقوم بالإنفاق على هذا المجال عبر التزامات والإعانات التي تقدمها إلى المؤسسة الاجتماعية أو الهيئة الخيرية[1].

ثالثاً–دور الدعم في توفير السكن الملائم للفئات المحرومة: تلعب سياسة الدعم الحكومي دورا محورياً في حل مشكلة السكن، بحيث تستفيد الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل من الدعم، للاقتناء السكن لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والذي هو من متطلبات التنمية وتتم وفق الآليات التالية[2]:

– منح مساكن عامة يتم تدعيم إيجارها؛

– دعم معدلات الفائدة على القروض المخصصة لشراء المنازل للفقراء ومحدودي الدخل لاقتناء مساكن خاصة؛

– دعم أسعار مواد البناء من خلال إعفاءات أو تخفيضاً ضريبي من أجل تمكين طالبي السكن تشييد منازلهم؛

– تقديم الدعم النقدي مباشرة إلى الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل لمساعدتهم على اقتناء السكنات.

رابعاً–دور الدعم في تحسين المرافق العامة الأخرى: رغبة من الدولة لاستكمال عملية تجهيز البنية الأساسية الواجبة، لدفع عملية التنمية الشاملة وهذا عبر توفير خدمات العامة، كالنقل والكهرباء والطاقة والمياه صالحة للشرب وهذا عبر الدعم كالتالي:

أ–دعم النقل: وتشمل صيغة الدعم كل المجالات النقل سواء إعانات التجارة البحرية من خلال دعم الأساطيل وكذلك الملاحة الجوية، ودعم أيضا سكك الحديدية، وكل هذه مرافق لها ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية وآثارها المباشر في رقي المجتمع[3]؛

ب – دعم الكهرباء والطاقة والمياه الصالحة للشرب: تسعى الدولة لدعم الطاقة لتوسيع فرص الحصول عليها إلى الجميع الخاصة الفئات المحدودة الدخل وهذا لمجابهة الظروف القاسية التي تواجهها. يمكنها من الحصول على الغذاء الصحي والحصول على التدفئة بواسطة الغاز الطبيعي وتشغيل مختلف الأجهزة الضرورية (عبر الكهرباء)، بالإضافة إلى دعم وتخفيض أسعار المياه الصالحة للشرب من أجل ضمان وصولها لكافة فئات المجتمع.

خامساً– دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار السياسي الاجتماعي: إن سياسة الدعم الحكومي دور كبير واستراتيجي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالاستقرار الاجتماعي مستمد من قدرة الدولة ورغبتها

---

[1] أحمد عرفة، **نفس المرجع**، ص 98.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص 527.

[3] هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص 269.

في المحافظة على توازن طبقات المجتمع، وأي خطأ في اتخاذ القرارات تخص سياسة الدعم تؤدي إلى استبعاد اجتماعي، والمتمثل في حرمان شريحة وعدم تمكنها من الاستفادة من موارد الدولة، والذي يتولد عنه اختفاء طبقات الوسطى ونزولها إلى طبقات فقيرة، والذي ينتج عنه خلل في توازن المجتمع ويشكل تهديدا للنسيج المجتمعي، نفس الشيء، فصرف نظر نظام سياسي عن دور وأهمية سياسة الدعم الحكومي ستنجر عنه آثار اجتماعية سيئة، مع إمكانية ظهور احتجاجات ومظاهرات تنادي برحيل النظام[1]. وعليه فإن ديناميكية ومرونة النظام السياسي في مثل هذه المواقف، ومدى استجابة الدولة لضغوط واحتجاجات الجماهير، وتعظيم مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية، كأهم مبادئ تتعامل بها الدولة في سياستها في مختلف جوانب الحياة. وعليه سياسة الدعم الحكومي لها علاقة وطيدة مع الاستقرار السياسي الاجتماعي معا وعليه وجب أخذ الحيطة والحذر في اتخاذ قرارات سياسية الدعم الحكومي وعلى من يستحقها.

المطلب الثاني: آثار سياسة الدعم الحكومي الاقتصادي والاجتماعي:

خلّفت سياسات الدعم آثارا متعددة الأوجه الاقتصادية والمالية وحتى الاجتماعية.

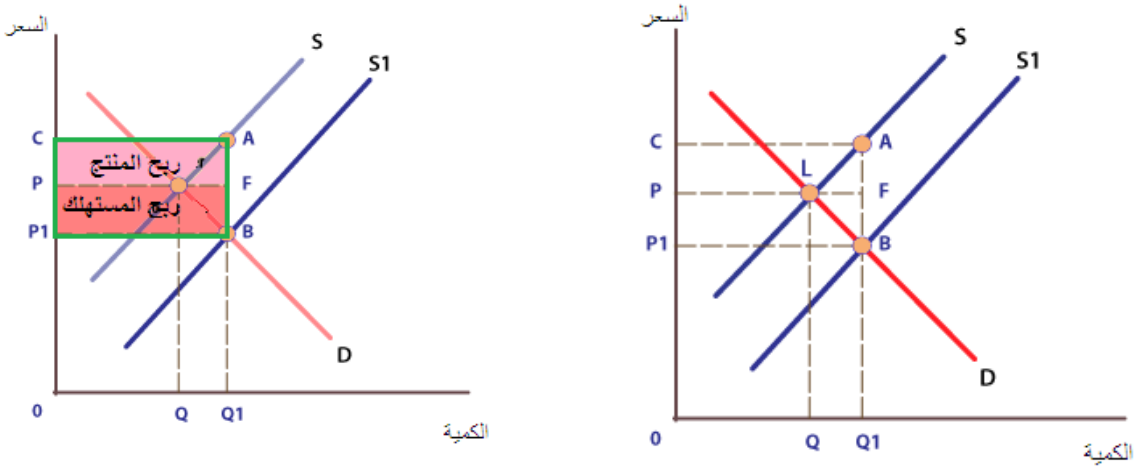
فرع الاول: أثر الدعم على الإنتاج والاستهلاك: إن أثر الدعم الاقتصادي يكمن توضيحه من خلال الرسم البياني أدناه حيث أن الدعم لكل وحدة يمثل بـ AB والكمية الجديدة المستهلكة هي Q1.

من خلال المنحنى أدناه يمكن ملاحظة ما يلي:

- إن السعر الذي يدفعه المستهلك لا ينخفض بكامل قيمة الدعم، بل ينخفض من P إلى P1؛
- المستهلك يكسب من P1– P لكل وحدة والكسب الكامل للمستهلك تمثله المنطقة P – P FB؛
- على الرغم من أن القصد من الدعم هو تخفيض السعر بالنسبة للمستهلك بكامل قيمة الدعم فإن المنتج يحصل على جزء من الفائدة من حيث الإيرادات الإضافية؛
- كسب المنتج هو P-C لكل وحدة والمكسب الكلي له هو المنطقة CABP فهي تمثل تكلفة الدعم الإجمالي للحكومة وفيما يلي عرض أثر الدعم الحكومي المقدم للعرض وللطلب الكليين.

[1] مصطفى عبد الباسط حسن محمد، **سياسات الدعم الحكومي في مصر، وأثارها على الاستقرار السياسي والاجتماعي**، المجلة العلمية كلية التجارة، جامعة أسيوط العدد 64، جوان 2018، ص 256 – 260.

المنحنى رقم 1: أثر سياسة الدعم الحكومي على تنافسية الأسواق



Source: http://www.economicsonline.co.uk/Competitive_markets/Subsidies.html

أولاً– أثر الدعم على الانتاج الكلي: بهدف حماية المنتجات المحلية، تقوم الدولة بدعم المنتجين الذين تتنافس بضائعهم مع الواردات، على أن تقوم بفرض رسوم جمركية على الواردات المنافسة، حيث أن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الأسعار السلع المستوردة من جهة، وتسمح بارتفاع أسعار المحلية المحمية من جهة أخرى. وهذا ما يجبر المستهلك على دفع سعر أعلى، أما إذا استخدمت الدولة سياسة الدعم فإن السعر المحلي يبقى مساوي لسعر السلعة المستوردة المعفية من الرسوم الجمركية، ويسمح الدعم المقدم للسلعة المحلية بالتنافس مع الواردات بأسعار عالمية[1]. فيؤدي هذا الدعم إلى زيادة فائض الانتاج بخسارة صافية تكون أقل خسارة من تلك الناجمة من الرسوم الجمركية[2].عندما تقوم الدولة بتقديم دعم من جانب العرض الكلي إلى المنتجين منتوج معين، فإن منحنى العرض

[1] L ¨ organisation. Mondial du commerce.op.cit. P59

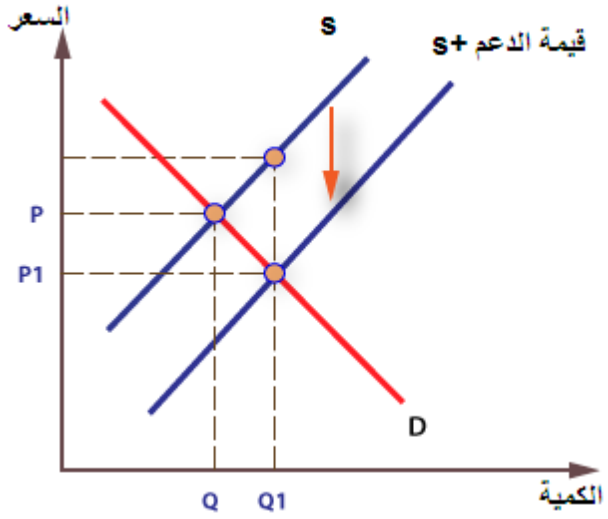
[2] Mohaman Fatchima. Impact des subventions à l'exportation des produits agricoles sur la Croisances économique des pays en développement. Mémoire de master en sciences économiques. Option économie général, Université ABDOU MOUMOUNI DE NIAMEY.2005/2006 .p21.

لكلي ينحرف نحو اليمين ويبقى منحنى الطلب الكلي، كما هو لأنه عندما تقوم الدولة بتقديم الدعم للمنتجين فإنها تحفزهم على إنتاج المزيد من المنتجات لكن بتكلفة أقل[1].

والمنحنى مرفق يوضح ذلك.

نلاحظ من خلال المنحنى أدناه أن تأثير الدعم يكمن في تحويل منحنى العرض الكلي إلى الأسفل بمقدار الدعم المقدم فيكون منحنى العرض الكلي الجديد موازيا للأصل، اعتمادا على مرونة الطلب فإن الأثر يتمثل في خفض الأسعار وزيادة الانتاج[2].

المنحنى رقم 2: أثر الدعم الحكومي على الجانب العرض الكل

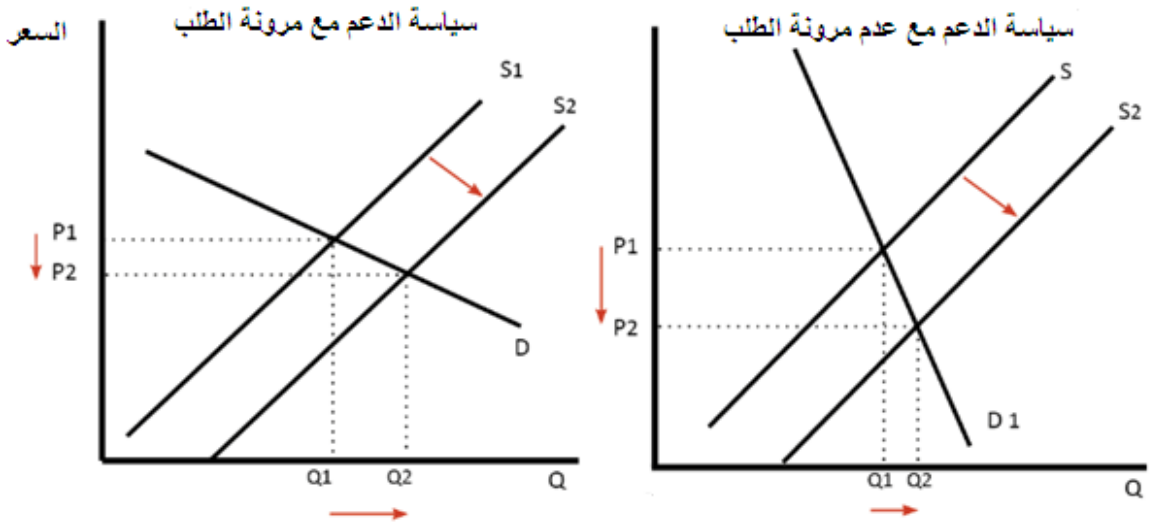


Source :http://www.economicsonline.co.uk/Competitive_markets/Subsidies.html

إن تأثير الدعم على العرض الكلي يصاحبه تغير الطلب الكلي وفقا للمنحيين التاليين:

[1] Cynthia Gaffney. The effects of subsidies=on the supply and demand curve. Article at. http ://smallbusiness.chron.com/effects of subsidies-supply -demend-curve.33921.htul.vuh 2017/12/30.

[2] Economic on line. Subsidies site: http/www.economic on line.com/Competitive markets/Subsidies . htul .see2017/12/30.



/**Source** :https://www.economicshelp.org/blog/915/economics/effect-of-government-subsidies

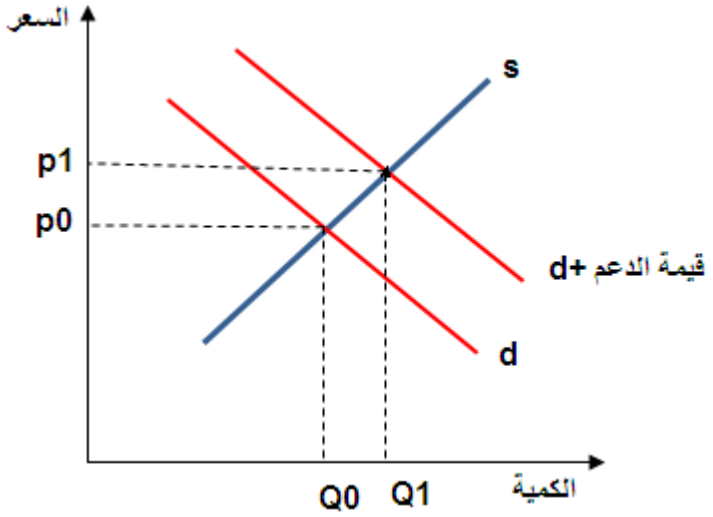
من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أنه إذا كان الطلب مرنا فإن الدعم يؤدي إلى زيادة كبيرة في الكمية المطلوبة وانخفاض صغير في السعر، أما إذا كان الطلب غير مرن فإن الدعم إلى زيادة صغيرة في الكمية المطلوبة مع انخفاض كبير في السعر.

ثانياً– أثر الدعم على الطلب الكلي: تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالا كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات المحرومة، مما ينعكس على الاستهلاك[1]. كذلك عندما تقدم الدولة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان للطبقات الفقيرة بالمجان، فإنها توفر قسماً من مداخيل هذه الطبقات، الذي كان من المفترض أن ينفق على هذه الأغراض وتمكنهم من استخدام هذا الجزء الموفر في رفع مستوى معيشتهم من خلال زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية[2].عندما تقوم الدولة بتقديم دعم للمستهلكين من جانب الطلب فإنها تشجعهم على شراء منتج معين فيتحرك منحنى الطلب إلى اليمين، في حين يحافظ منحنى العرض على مكانه ،لأن المستهلكين سوف يدفعون أقل ويمكن للمنتجين رفع الأسعار لأنه بإمكانهم الإنتاج أكثر.

[1] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة وفق للتطورات الراهنة، الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 205.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الميزانية العامة**، الأردن، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2005، ط 7، ص 304.

المنحنى رقم 4: أثر الدعم الحكومي على جانب الطلب الكلي



المصدر: مريم قدار (أطروحة دكتوراه) ص23

من خلال المنحنى السابق نلاحظ انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى نحو اليمين مشكلا بذلك زيادة في الكمية المطلوبة، مصاحبة بارتفاع الأسعار.

فرع الثاني: الآثار الثابتة للإعانات على الكفاءة: تحدث سياسة الدعم الحكومي تشوهات خاصة الدعم الموجه للقطاعات أو صناعات محددة، حيث تميل الاعانات إلى تحويل الموارد من الاستخدامات الأكثر إنتاجية إلى استخدامات الأقل إنتاجية، مما يقلل الكفاءة الاقتصادية[1].حيث يؤدي الدعم إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية للأسباب التالية:

1- تساهم سياسة الدعم على الإبقاء على بعض المنتجين الغير أكفاء في السوق وغير قادرين على زيادة الانتاج مما يؤثر على الكفاءة؛

2- تؤدي سياسة الدعم إلى استعمال غير الرشيد والعقلاني للسلع المدعمة وكذا يساهم في الإسراف استهلاكها؛

3- الإفراط في استهلاك المواد المدعمة إلى حد تبذير.

لذا وجب من الحكومة ترشيد الدعم عن طريق رقمنه الأرضية، لاقتصار الدعم على الطبقة الهشة وذوي الدخل المحدود والضعيف ،وكذا فرض الرقابة على مراحل عمل المنظومة، مع تشديد العقوبات على المخالفين

[1] ROMALD Steenblik. Asubsidy Primer. Global subsidies Initiative. GENEVA. See 13/11/18.http://www.iisd.org/gsi/sites/defaules/primer.pdf

للتعليمات المنظمة آليا، مع التأكيد على أن تكون هناك مرحلة انتقالية لرفع الدعم تدريجيا بما يتناسب وتحسين الأجور والمستوى المعيشي. كما إن الاهتمام بتوفير البيئة المناسبة المحفزة لجذب الاستثمارات الصناعية والفلاحية، مع تطوير التشريعات، من شأنه خلق العديد من فرص العمل، وإمكانية رفع الأجور ما يكفل علاج التشوهات الاقتصادية وإلغاء الدعم الحكومي بمختلف أشكاله.

فرع الثالث: الأثر على الميزانية: زيادة الانفاق العام للدولة نتيجة ارتفاع مخصصات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة العجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إن كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد العجز الميزانية العامة، وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من المضاعفات الناتجة عن الضغوط التضخمية تتمثل فيما يلي:

– زيادة في ثراء الفئات الغير المستهدفة أو المستحقة من الدعم مثل: التجار والوسطاء وأصحاب الأموال الذين يستغلونهم في نشاطات أخرى؛

– نقص قيمة الدعم الذي يستهدف الفئات الفقيرة، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة نتيجة هذه المضاعفات، زيادة عن ذلك مطالبة بمزيد من الدعم؛

– ظهور ضغوط على ميزان المدفوعات للدولة، وخاصة التي تدعم السلع التي تستوردها وهذا لسد العجز الناتج عن عدم تحقيقها الاكتفاء الذاتي لهذه السلع[1].

المطلب الثالث: سلبيات وإيجابيات سياسة الدعم:

كما سبق الذكر لعبت سياسة الدعم الحكومي دورا هاما وجوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى من جانب السياسي، إلا أن هذا لا يخلوا من سلبيات إلى جانب الايجابيات سنتطرق إليها في فرعين التاليين:

فرع الاول: إيجابيات سياسة الدعم الحكومي: يترتب على سياسة الدعم إيجابيات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسة سنذكرها فيما يلي:

أولاً– اقتصاديا: هناك العديد من الايجابيات في المجال الاقتصادي سنلخصها في نقاط:

[1] حنصال أبو بكر، **مرجع سابق**، ص 44.

– إن سياسة الدعم تعزز الاقتصاد من خلال دعم القطاعات الحيوية وهذا من خلال تقديم المساعدات المالية من أجل تشجيع الاستثمار؛

– تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال وتغيير الهيكل الاقتصاد وهذا بدعم قطاعات الانتاجية الغير نفطية؛

– زيادة القدرة الانتاجية للمنتجين ومساعدتهم؛

– دعم المشاريع والمبادرات التي من شأنها تعزيز الاستدامة سواء البيئية أو الاقتصادية؛

– حماية كل من صناعات الناشئة ودعمها بشكل يجعلها قادرة على المنافسة ومجابهة المصاعب؛

– خلق فرص عمل جديدة بدعم الشركات للحفاظ على وظائفها.

ثانياً– اجتماعيا: من الايجابيات لسياسة الدعم في المجال الاجتماعي نذكر:

– تقديم الدعم للفئات الهشة والفقيرة اقتصاديا واجتماعيا لتحسين مستواهم المعيشي وحمايتهم وتوفير ظروف العيش الكريم لهم؛

– تنمية الاستثمار في العنصر البشري وتطويره؛

– تحفيز الابتكار والبحث ودعم الأنشطة البحثية والابتكار والتطور التكنولوجي؛

– توفير الخدمات الاجتماعية وتحسينها كالتعليم والصحة والسكن؛

– تحقيق التوازن الاجتماعي بتوجيه الدعم والتقليل الفوارق الاجتماعية؛

– العمل على تقارب مستويات الدخل لدى أغلب فئات المجتمع (المتوسطة ومنخفضة الدخل)؛

– المحاولة من الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع وسوء التغذية؛

– تطوير القدرات لدى الفرد وتطوير المهارات البشرية والبنية التحتية؛

– إعادة توزيع الثروة وتقاسمها بين أفراد المجتمع بشكل عادل.

ثالثاً–سياسيا: تكمن الايجابيات سياسة الدعم الحكومي من جانب سياسي فيما يلي:

– الاستقرار والأمن الغذائي؛

– السلم الاجتماعي من خلال خفض الأسعار المواد واسعة الاستهلاك وتوفيرها لأفراد المجتمع؛

– الحد من النزاعات العرقية ونشر المحبة والتآلف بين أفراد الوطن الواحد من خلال تقليص التفاوتات ومستويات الدخول؛

– دعم الحكومي لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع لتحقيق التعايش وتكافل الاجتماعي.

فرع الثاني: سلبيات سياسة الدعم الحكومي: بالرغم من وجود إيجابيات كثيرة لسياسة الدعم إلا انها لم تخلو من سلبيات سنلخصها في المجالات التالية:

أولاً–اقتصاديا: لقد ظهرت على سياسة الدعم الحكومي عدة عيوب في المجال الاقتصادي سنذكرها في النقاط التالية:

– تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة زيادة النفقات المخصصة للدعم الحكومي وانخفاض الإيرادات الحكومية؛

– ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار العرض نتيجة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة ولجوئها للاقتراض بنوعية الداخلي والخارجي؛

تحمل الدولة المبالغ الضخمة الموجهة للدعم الحكومي بدلا من توجيهها وضخها في مجالات أخرى تساهم في النمو والتنمية؛

– تشويه الهيكل الاقتصادي في كل من هيكل الاستهلاك والانتاج والاستثمار؛

– تهريب المواد المدعمة عبر الحدود نتيجة فوارق الأسعار؛

– تشجيع الاقتصاد الموازي والغير الشرعي؛

– تبذير الاسراف وسوء استخدام السلع والخدمات المدعمة نتيجة توافرها بأسعار منخفضة ورمزية؛

– دعم كفاءة الجهاز المصرفي الذي يؤدي إلى عدم وصول التحويلات لمستحقيها بسهولة وفي الفترة المحددة.

ثانياً–اجتماعيا: لقد ظهرت عدة سلبيات نتيجة للدعم في المجال الاجتماعي نذكر منها:

– استفادة الأغنياء بالدعم أكثر من الفقراء خاصة في مجال الطاقة والكهرباء؛

– عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل؛

– عدم كفاية الدعم العيني من الحد من الفقر؛

– يمثل عبئ على الأشخاص دافعي الضرائب؛

– يمثل الدعم تكلفة زائدة على البيئة خصوصا فيما يخص دعم في مجال الطاقة؛

– صعوبة تطبيق الدعم النقدي لعدم توفر نظام معلوماتي شامل على عدد الفقراء مما يحول إلى عدم وصول الدعم لمستحقيه.

ثالثاً–سياسيا: تتمثل سلبيات سياسة الدعم كما يلي:

- عدم تحلي الدعم بالشفافية العامة؛
- استخدام سياسة الدعم كورقة ضغط يستعملها صانعي القرار من خلال حملات الانتخابية والاستحقاقات.

خلاصة الفصل الأوّل:

للدعم عدة تعاريف ومفاهيم تطرق لها عدة باحثين والعديد من المدارس والمنظمات الدولية ومختلف الأنظمة الاقتصادية، فالكل حسب وجهة نظره إلاّ أنهم اجتمعوا على شيء واحد، أن الدعم يقع على عاتق الدولة سواء من إيراداتها أو من مصادر أخرى. فهو جزء من المسؤولية الاجتماعية للدولة، وعليها تحقيق العدالة الاجتماعية والرعاية للفئات المحرومة وغير القادرة على توفير الحاجات الأساسية لها. – كما تسعى سياسة الدعم الحكومي لتحقيق أهداف تكون إما اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فهي أداة في يد الدولة الهدف منها تحقيق العالة الاجتماعية وحماية الفقراء وأصحاب الدخل الضعيف من ارتفاع الاسعار أو أداة لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد الاقتصادية نحو الانتاج السلع والخدمات التي تحقق منافع اجتماعية وحماية المؤسسات المحلية من نظيرتها الخارجية.

واتخذت سياسة الدعم الحكومي من عدة أشكال وتقسيمات سواء كان دعم مباشر أو غير مباشر أو دعم معمم أو مستهدف أو على شكل عيني أو نقدي. فكانت سياسة الدعم أدوار كثيرة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت من أهم المراكز المهتمة بتوليد الدخل والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في رفع معدلات الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي كما كان لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد وتحسين ميزان المدفوعات، محافظة على الهيكل الاقتصادي. وقد كان لها أدوار أخرى كإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة وتنمية القدرات البشرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخلق سياسة الدعم آثار اقتصادية واجتماعية على مستوى الانتاج والاستهلاك والإعانات على الكفاءة وكذلك على ميزانية العامة. وفي النهاية تطرقنا إلى اهم النقاط الايجابية والسلبية للسياسة الدعم سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وحتى تصل سياسة الدعم لمستحقيها وجب معرفة الفئة المعنية بالدعم وخاصة النقدي وتحليلها، وهذا ما سنتطرق له في **الفصل الثاني**

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للفقراء المعنيين بخيار الدعم النقدي

ويشتمل على:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفقر؛**
- ✓ **المبحث الثاني: عرض تحليلي لواقع الفقراء لولاية المدية.**

تمهيد:

ما زال انتشار الفقر في نطاق واسع ويمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية، حيث يكون الفقر مصحوبا في أحيان كثيرة بالبطالة، وسوء التغذية والأمية، والتعرض للمخاطر البيئة، والمحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية، وهذه العوامل جميعها تساهم في ارتفاع مستويات الخصوبة والوفيات، فضلا عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، كما يتصل الفقر اتصالا وثيقا بالتوزيع السكاني والمكاني، الغير ملائمين والتوزيع الغير منصف للموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق سنبني تحليلا في هذا الفصل تحت مبحثين هما:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفقر؛**
- ✓ **المبحث الثاني: عرض تحليلي لواقع الفقراء لولاية المدية.**

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للفقر.

يُعتبر الفقر مسألة حساسة للغاية، لذا أولت العديد من الدول الاهتمام بهذه الظاهرة، ولقد أخذ الفقر حيزا كبيرا من البحوث والدراسات، من أجل الخروج بمختلف المفاهيم وتعاريف للفقر ومعرفة أسبابه وأهم محدداته وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الفقر

تُعتبر قضية الفقر من أكثر التحديات التي تواجه العالم اليوم لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة وتغير مفهوم الفقر من جهة ثانية، لذا سنتطرق لمختلف مفاهيم الفقر من قبل المفكرين الاقتصاديين ومنظمات وهيئات الدولية ومختلف الأنظمة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الفقر بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين:

الفقر ظاهرة قديمة قدم البشرية لكن الشعور بها ازداد حدته بزيادة احتياجات الإنسان، فقد حاول الباحثين والمنظرين إعطاء تعريف لهاته الظاهرة لكن الاختلاف كان جليا في الزوايا التي عولج منها سواء كان مادي أو اجتماعية أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجتمع بين أبعاد موضوعية (كالدخل – الملكية – المهنة – الطبقة)، وذاتية (كأسلوب الحياة – الإنفاق، الاستهلاك، الوعي الثقافي)[1]. أما بالنسبة لجمهور الاقتصادي، فهم يركزون على الجانب التي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تتضمن بقاء الإنسان وتنميته، وهذا ما يكون سببا في انخفاض المستويات الصحية والتعليمية ... الخ [2].

الفرع الثاني: مفهوم الدخل من مختلف المنظمات والهيئات.

1–البنك الدولي: قام البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على 47 دولة، وقد ظهر مفهومان أولها: يعبر عن ضعف وسهولة التأثير، أما ثانيهما يرتبط بتفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها، أي نقص المشاركة في اتخاذ القرارات سواء في إدلاء الأصوات أو الحقوق السياسية والتي يوصف بالميزة الجوهرية للفقر[3].

2–تقرير التنمية الإنسانية العربية: (2009): الفقر هو الفرق بين فقر الدخل المتمثل فيما يحتاجه الإنسان من سلع وخدمات ضرورية، والذي يحدد خط الفقر والمقدر بواحد دولار يوميا للفرد، أو الفقر الإنساني الذي لا يحدده

[1] الجيلالي التوني، **إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له مجلة العلوم الإنسانية** لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020، الجزائر ص 359.

[2] عريس مختا، بابا عبد القادر، **محددات وأسباب الفقر في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد4 رقم 7، ص31جوان2024، ص 274.

[3] الجيلالي التوني، **مرجع سابق**، ص361.

الدخل بل يتخطى لأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم، الصحة، الحرية[1]. وفي 2002 عرف الفقر بأنه عبارة عن عجز الانسان أو جماعة من الناس في المجتمع إن وجد، ما يوفر مستوى الكفاية في العيش[2].

3-برنامج الأمم المتحدة للتنمية: في عام 2000 قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تعريف الفقر، وصنف أنداك على أنه أكثر شمولية، فقد قسم الفقر إلى ثلاثة أشكال، فقر المدقع هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع احتياجاته الغذائية الضرورية. فقر العام هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع احتياجاته الغير الغذائية مثل اللباس، السكن الطاقة، والفقر الإنساني ويمثل غياب القدرات الإنسانية المتمثلة في الأمية، سوء التغذية، تدهور الصحي، الحرمان، العنصرية، الجهل، الاستغلال، غياب تطلعات مستقبلية

الفرع الثالث: مفهوم الفقر عند مختلف النظم الاقتصادية.

1- **مفهوم الفقر بالنسبة للنظام الرأسمالية:** يُنظر النظام الرأسمالي للفقر على أنه شر من الشرور الحياة ومشكلة من المشكلات، ولكن المسؤول عن ذلك هو الشخص الفقير نفسه، بسبب قدره وحظه العاثر أو لا يوجد علاقة بالدولة أو بالأغنياء، فكل شخص مسؤول عن تصرفاته، وأن ما وصل له الفقير من بؤس يرجع إليه نتيجة كسله، أو سقوط مروءته أو غبائه.[3]

ونتيجة لهذا الفكر ينتج تفاوت في الدخول على حسب تفاوت الشديد في ملكية أدوات ووسائل الإنتاج، كما أن من الطبيعي أن ينشأ في ظل هذا النظام أغنياء يعيشون الترف، بينما الأغلبية الكادحة تعاني في معيشتها الفقر والحرمان[4]. بالإضافة إلى ظهور الأنانية، بحيث يتعلم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيق لمصالحهم الشخصية دون احترامهم للمصلحة العامة[5].كما ينتشر الاحتكار في ظل غياب المنافسة الكاملة، بحيث يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها لتحقيق أكبر ربح ممكن، وهذا بالتحكم في الإنتاج والأسعار، وهذا ما يفقد روح التعاون والتعاطف والمساواة والتكافل في المجتمع[6].

2- مفهوم الفقر لدى النظام الاشتراكي: لإشباع الحاجات العامة ورعاية مصلحة الأغلبية أو معالجة سوء توزيع الثروة، فإنه ينظر للفقر على أنه شر وبلاء وأنه مشكلة تستدعي الحل. ويرون أنا السبب اتشار الفقر وتوسع الفجوة

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص 11.

[2] تنمية الإنسانية العربية 2002، ص 11.

[3] الشوم محمد القاسم، **الفقر أسبابه أثاره علاجه من منظور الإسلام**، دار النوادر، 2012، ص 23.

[4] الفنجري محمد شوقي، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتب 1997م، ص 197.

[5] أحمد عماد، عمر خلق الله، **الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الوضعية**، بحث منشور في الملتقى الأول بعنوان (الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبل)، الجزائر. ص11

[6] الطريقي عبد الله بن عبد المحسن، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، بريد، ط 11، 2009، ص 30.

بين الأغنياء والفقراء هي الحرية المطلقة التي تميز بها النظام الاقتصادي الرأسمالي. حيث أدى إلى اختفاء الطبقة المتوسطة من المزارعين والحرفيين وتجار الصغار، وتحويلهم إلى طبقة العملاء الأجراء[1].ويرون أن لإنصاف الفقراء لا يتم إلا بمصادرة أموال الأغنياء والقضاء عليهم وحرمانهم من ثرواتهم[2].

وينتج على هذا النظام تفاوت في الدخول نتيجة اختلاف القدرات والمواهب الإنسانية، فهي تقيد الحريات الفردية وتقتل الحافر الفردي الذي هو أساسي في النشاط الاقتصادي، كما تحد من حرية الأفراد في اختيار السلع اللازمة لإشباع حاجتهم، لكونه نظام يلغي الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج، وتأميم الممتلكات الصناعية والتجارية ، وهذا بتغليب مصلحة المجتمع، ويجعل الدولة مالكة لكل شيء والأفراد يؤدون أعمالهم للدولة نظير أجور متساوية على أن توزع الدولة السلع والمنتجات الاستهلاكية الكل وفق حاجته، وتقوم بتوجيه الاقتصاد وفقا للخطة الاقتصادية عامة.

3- مفهوم الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي: إن النظام الإسلامي يقوم على الوسطية فلا يأخذ باللامبالاة بالنسبية للفقراء شأن النظام الرأسمالي أو لا يعادي الأغنياء شأن النظام الاشتراكي فهو يعمل على التقريب بين الفئتين، عن طريق الإحلال التعاون والتكافل بينهما لا تناقض والصراع[3]. وقد ألزمت الشريعة الإسلامية الحكومة بكفالة الفقراء والمحتاجين من خزينة الدولة وبيت ما لها[4]. فالسياسة الاقتصادية في الإسلام تقوم على أساسي ضمان المستوى اللائق للمعيشة كل فرد، وأنه متى توافر كل فرد في المجتمع الإسلامي سد حاجته الضرورية يقدر الكفاية باعتباره ذلك قوام الحياة الكريمة، فالإسلام يسمح بالثروة والغنى لكل حسب جهده وعمله باعتباره ذلك زينة الحياة الدنيا[5]. وهذا التفاوت الذي يسمح به الإسلام يكون بعد القضاء على الفقر والحاجة بضمان حد الكفاية لا الكفاف الكل فرد.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي بأصوله الرّبانية، عدد الوسائل ونوعها للقضاء على آفة الفقر، فهناك وسائل إيمانية، وسائل ذاتية متعددة، ووسائل دينية اجتماعية إلى جانب الوسائل. الحلول التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وتتمثل هذه الوسائل في لحقوق التي فرضتها الشريعة الإسلامية للفقراء والمحتاجين في أموال الأغنياء، أو يدخل في ذلك الزكاة والبذور والأضحية، والكفارات الصدقات كما تشمل على سبيل المثال التطوع الوقف والوصية والهبة[6].

---

[1] الشوم محمد القاسم، **مرجع سابق** ص 16.

[2] الصعيدي عبد الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة 2، مطابع البيان 1998، ص 203.

[3] محارب عبد العزيز قاسم، **الاقتصاد الإسلامي علمها وعملا منهجية خصائص تطبيقاته تاريخه مستقبله**، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص 352.

[4] الشافعي عبد الرحيم، **المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي**، إبريد، عالم الكتب الحديث، 2009م، ص 109.

[5] نفس المرجع السابق، 108

[6] نفس المرجع السابق، ص 118.

المطلب الثاني: أسباب الفقر

يرجع تصنيف أسباب الفقر إلى عوامل متعددة ومتداخلة، تختلف من فئة إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ويمكن حصر هذه الأسباب إلى داخلية وخارجية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية: وتنقسم بدورها إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وديموغرافية.

أولاً–الأسباب الاقتصادية: ويمكن حصرها في النقاط التالية

–السياسة الائتمانية الغير المناسبة؛

– قلة فرص العمل، مما يؤدي إلى تفشي البطالة؛

–نقص في الهياكل الأساسية، انعدام المنافذ إلى السّوق؛

–انخفاض معدلات الأجور، تحت خط الفقر؛

–التحكم المحدود في الموارد، البيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي ملائم؛

–نقص الموارد المالية، التضخم ارتفاع المستوى الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للفرد.

ثانياً–الأسباب الاجتماعية: نلمها في النقاط التالية.

–عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية وغير الحكومية)؛

–قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن، التدريب المهني)؛

–العزلة الاجتماعية، التمييز ضد المرأة، التهميش لمعظم فئات المجتمع؛

–المشاكل الاجتماعية وانعدام الاستقرار الاجتماعي، نتيجة الفقر المفقع؛

–سوء توزيع الدخل والثروات على أفراد المجتمع الواحد.

ثالثاً–الأسباب السياسية: نوجزها فيما يلي:

– انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.

–ضعف المشاركة الشعبية، وفقدان الثقة في الرجال السياسيين؛

– حالات انهيار الاستقرار الداخلي نتيجة النزاعات والحروب الأصلية؛

– البيئة الغير مساعدة لمشاركة المنظمات الغير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية بمشاركة فاعلة؛

– الفساد البيروقراطي.

رابعاً– الأسباب الديموغرافية: وهي

–ارتفاع معدل نمو السكان؛

-كبر حجم الأسر مما يزيد في ارتفاع معدل الإعانة.

الفرع الثاني-الأسباب الخارجية: نجملها هي الأخرى في عدة نقاط كما يلي[1] :

- عدم توافر الدعم من جانب المنظمات الإقليمية؛
- تنفيذ برامج تصحيح الهيكلي الممول من قبل منظمات الدولية، عبء السيولة الخارجية؛
- الحروب والنزاعات الإقليمية؛
- تدهور نسب التبادل التجاري، عولمة أسواق السلع والخدمات؛
- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية برامج مكافحة الفقر.

المطلب الثالث: محددات وأنواع الفقر.

إن التشخيص الصحيح لمحددات الفقر، هو شرط ضروري لوضع سياسات تنموية صحيحة للحد من الفقر، والوقوف على مختلف تصنيفات الفقر وأنواعه، والتي سنتطرق لها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول- محددات الفقر: إن البحث في محددات الفقر أدى إلى توصل لعدة عوامل مؤثرة سواء اقتصادية أو سكانية أو اجتماعية كانت أو حتى السياسية[2].

أولا-العوامل السكانية: يعتبر النمو السكاني محدداً أساسياً في هذه العوامل، وسرعته تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، فيعدّ قوى مضادة للنمو في المجتمع، من أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي، ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني، مما ساعد في زيادة عوامل الفقر، وأعاق كل السياسات الموضوعة لتحسين مستوى المعيشة ودعم برامج الحد من الفقر والبطالة. ويرجع سبب ارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني، فشل سياسات تحديد النسل يسبب العادات والتقاليد، وكذلك ارتفاع المتزايد في متوسط العمر.

ثانياً- العوامل الاقتصادية: تعد العوائل الاقتصادية من المحددات الجوهرية في سياسة الفقر ونذكر منها:

أ-توزيع الدخل: يعتبر توزيع الغير العادل للدخل من بين أهم العوامل للفقر، فالإنفاق مثلا دائما ما ينحاز للمدن على حساب الأرياف وأنماط نمو المنتهجة يكون غاليا لصالح الأغنياء على حساب الفقراء؛

[1] عريس مختار، **مرجع سابق** ص282.

[2] عمر محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة، القاهرة 1971م، ص 244.

ب – ضعف الهياكل الاقتصادية: غالباً ما تكون هذه الدول، تتميز بنسيج اقتصادي ضعيف حيث أنها تعتمد على قطاع وحيد مثل قطاع المحروقات "اقتصاد "، فهو رهين الأسواق الدولية وتقلبات الأسعار كذلك ارتباط المؤسسات والشركات المحلية بشركات عالمية. عملاقة تبقى دائما تطور هذه البلدان محدود، ووفق تبعية[1]؛

ج– العوامل الاجتماعية: فالعوامل الاجتماعية تشارك بدورها في زيادة الفقر وانتشاره، فتزايد الأمية وانخفاض التعليم والتكوين المهني الملائم مع متطلبات سوق العمل، ونقص اليد العاملة المؤهلة والماهرة على إدارة الإنتاج، وتزايد البطالة وبالتالي انعدام الاستقرار الاجتماعي؛

د– العوامل السياسية: تعرضت معظم الدول الفقيرة حاليا، إلى الاستعمار سابقا هذا ما ساهم في استنزاف مواردها وخيراتها، وكذلك وجود طبقة سياسية غير ناضجة تحتكر السلطة وتخدم الاستعمار، والدول الكبرى، وأحيانا انخفاض معدل الشفافية والديمقراطية.

الفرع الثاني– أنواع الفقر: يختلف الفقر من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى، كما تختلف باختلاف دورة الحياة نفسها، ومن أشهر تلك التصنيفات، هو التصنيف القائم باعتباره (المستوى الفقر – الفترة الزمنية للفقر) وهذا ما ستتناوله فيما يلي[2]:

أولاً– أنواع الفقر باعتبار مستوى الفقر: تم تقسيم الفقر بهذا الاعتبار إلى الآتي:

أ– الفقر المطلق: هو حالة الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بحيث لا يستطيع الدخل الذي يتقاضاه الإنسان، إشباع حاجته الأساسية المتمثلة: في الغذاء والمسكن والملبس والصحة والتعليم والنقل.

ب – الفقر النسبي: هو تحصل الفرد على أقل دخل في المجتمع، كأن يصنف الشخص من أفقر (10%) أو (20%) في المجتمع، فالفقر النسبي يشير الى الحالة التي يكون فيها دخل الشخص أو الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.[3]

ج – الفقر المدقع (الكلي): فهو الفقر الذي يشمل الصحة المعتلة ونقص الدخول، وقصور في التعليم والخدمات الأساسية الأخرى. ووجود المساكن غير اللائقة، والبيئات التي تفتقر إلى الأمن والخدمات الاجتماعية[4].وهذا النوع من الفقر يريد البنك الدولي الحد منه بحلول عام 2030.

---

[1] عبد الرزاق فارس، **الفقر وإعادة توزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص 112.

[2] ما دوغي بن سيدي سيلا، **الفقر في ضوء النظام الاقتصادي الإسلامي في دراسة مقارنة مع النظم الاقتصادية المعاصرة**، مجلة الصراط، مجلد 22، العدد 01، 2020، ص 256.

[3] بليح مخلص رمضان، **سياسات الإصلاح الاجتماعي وتحسين معيشة الفقراء**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2017، ص126.

[4] رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **الفقر والمجتمع دراسة في علم الاجتماع مؤسسة**، شباب الجامعية 2007، ص 186.

ثانياً–أنواع الفقر باعتبار الفترة الزمنية: يقسم الفقر بهذا الاعتبار إلى قسمين:

أ–الفقر الثابت المتواصل: قد يكون فقر جماعي هيكلي، وعادة ما يكون في الدول المتخلفة، والتي تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج.

ب–الفقر المؤقت (الموسمي): يسمى بالفقر الطارئ، كالظروف الناجمة عن أزمة اقتصادية أو عسكرية، أو سياسية، عابرة أو الكوارث الطبيعية، وعادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي؛

أ – الفقر الثابت (المزمن): هو الذي يكون بسبب المرض أو الإعاقة الدائمة.

المبحث الثاني:

عرض تحليلي لواقع الفقراء الولاية المدية

يتأثر التوزيع السكاني في الكثير من الدول بالعوامل الجغرافية السائدة وحجم توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما يتبع ذلك آثار ديمغرافية واجتماعية واقتصادية للسكان والتي تنعكس إيجابا وسلبا على سكانها ومستوى المعيشي لهم، ممّا يؤدى لتفشي ظاهرة الفقر في تلك البلدان. في هذا المبحث سنحلل هذه الظاهرة تحت مطلبين الأول: لمحة حول التطور السكاني لولاية المدية (2008 - 2023)، أما المطلب الثاني: دراسة تحليلية لواقع الفقراء لولاية المدية.

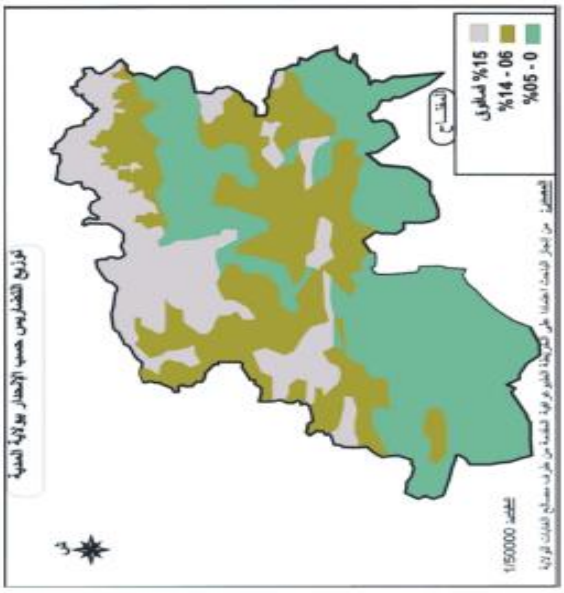
المطلب الأول: لمحة حول التطور السكاني لولاية المدية والعوامل المؤثرة فيه (2008 – 2023)

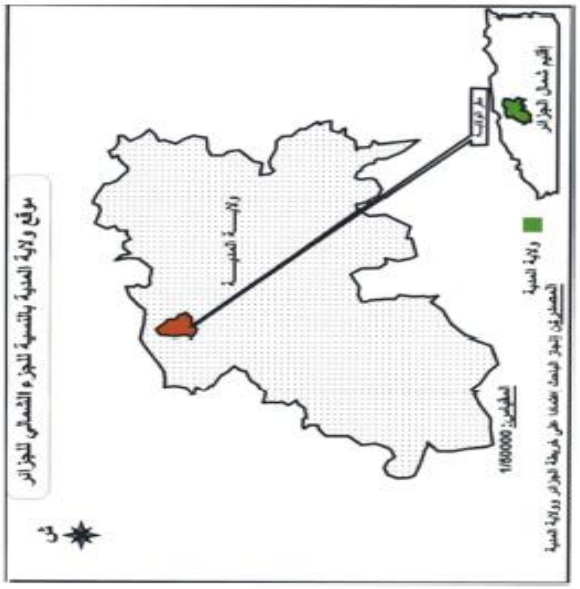
شهد التطور السكاني لولاية المدية في هذه المرحلة ازديادا ملحوظا، وتغيرا في تركيبته السكانية وذلك راجعا الى تظافر عدة عوامل طبيعية واقتصادية، سيتم التطرق لهما في الفرعين التالين:

الفرع الأول _الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لولاية المدية: سنوضحها فيما يلي[1]:

أولا– الموقع والحدود: تتربع ولاية الملاية على مساحة تقدر بحوالي 215877565، وتقع في الجهة الجنوبية من العاصمة الجزائر على بعد 88 كلم^2 وعلى ارتفاع 900م عن مستوى سطح البحر، وهي جزء من الإقليم التلي (أنظر الخريطة 1) كما تشترك ولاية المدية في حدودها الإدارية مع عدة ولايات إذ يحدها شمالا ولاية البليدة من الغرب ولاية عين الدفلى وولاية تسمسيلت ومن الجنوب ولاية الجلفة ومن الشرق ولايتي المسيلة والبويرة (أنظر الخريطة2) أما من ناحية التقسيم الإداري لولاية المدية وهي تضم 64 بلدية موزعة على 19 دائرة.

[1] سالم جلالي، الإمكانات الطبيعية والاقتصادية لولاية المدية وعلاقتها بالتوزيع السكاني والمردود التربوي لطورين الابتدائي والمتوسط، https://www.researchgate.net//publication/ 347935340.p297,298 ,299 .





الخريطة1 **الخريطة 2**

ثانيا – الناحية الطبيعية (المدية): تتواجد ولاية المدية في قلب الأطلس التي تتميز تضاريسها بالارتفاع المتباين (أنظر الخريطة رقم 1)، والتي تتخللها بعض السهول الضيقة والمتقطعة العالية الخصوبة، كما يمكن تقسيم تضاريس الولاية إلى **أربعة** مناطق.

أ– المنطقة الجبلية: يتشكل الشريط، من سلسلة جبلية متواصلة يحد الولاية من الجهة الغربية والشمالية، تمتد المنطقة من الونشريس إلى غاية تابلاط وهي تتميز بقلة الكثافة السكانية وانتشار الغطاء الغابي الكثيف كما يمارس سكانها تربية المواشي؛

ب– المنطقة التلية: والتي تتوسط إقليم الولاية تتميز بالنشاط الفلاحي، حيث تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والكروم بمختلف أنواع العنب في المنحدرات والتلال، كما تنتشر أيضاً، المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والمجاري المائية؛

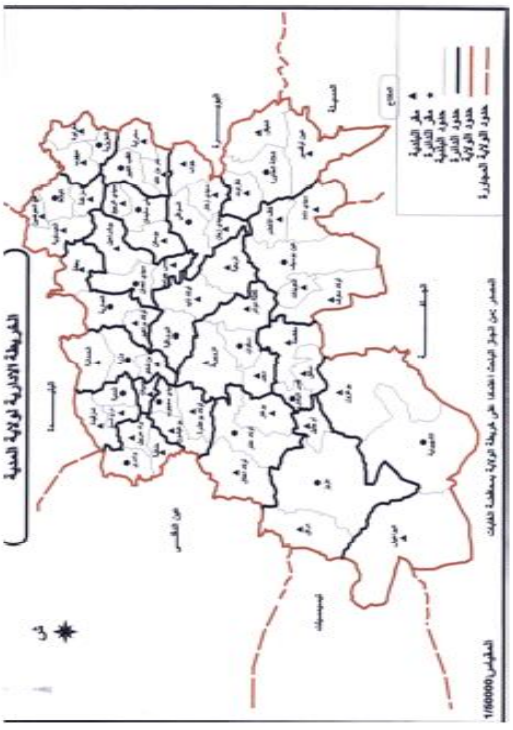
ج– المنطقة السهلية: وتضم هذه المنطقة سهل بيني سليمان وسهل مراشد وهي تقع وسط المنطقة التلية يمارس فيها النشاط الزراعي المتمثل في زراعة الحبوب وزراعة أشجار الفواكه وتربية المواشي؛

د– المنطقة الجنوبية: تتميز هذه المنطقة بعدم انتظام تساقط الأمطار حيث تكثر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع بالإضافة إلى تربية الماشية (الأبقار الأغنام والماعز) تمتد المنطقة الجنوبية من بوقزول إلى شلالة العذاورة على شكل هضاب.

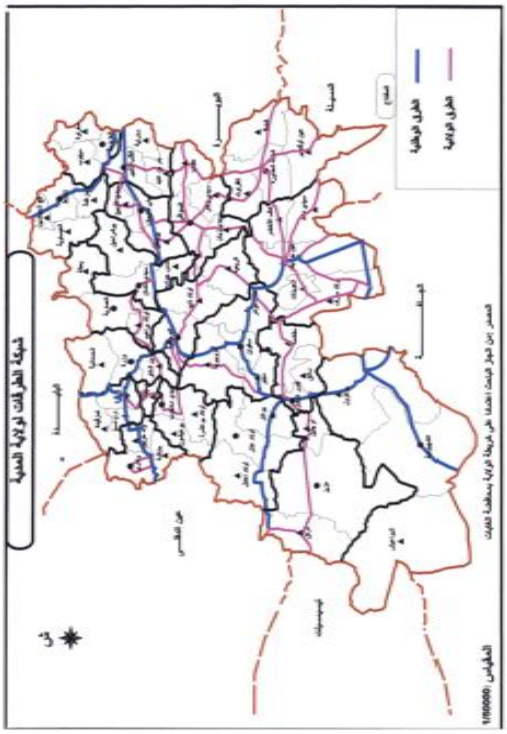
ثالثا– المناخ: تعتبر الولاية بفضل موقعها الجغرافي همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا وهي ذات طابع فلاحي رعوي إذ تقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 341000 هكتار ومساحة غابية تصل إلى 161885 هكتار تتوفر على إمكانيات حقيقة للنشاطات اقتصادية متعددة، يتميز مناخ المدية بخصائص فرضتها عوامل:

- ارتفاع يصل إلى 1240م من مستوى سطح البحر (قمة بن شكاو)؛
- وقوعها في سلسلة الأطلس التلي؛
- تعرضها لرياح وتيارات هوائية غربية ورياح قادمة من الجنوب (رياح السيروكو). فهذه الأخيرة تؤثر بشكل واضح خاصة على الجزء الجنوبي للولاية (الشهبونية، بوغزول والبواعيش ....) وبالتالي فهي تتميز بمناخ متوسطي شبه قاري معدل التساقط السنوي ما بين 150 ملم / 900 ملم سنويا، وذلك حسب خصائص كل منطقة.

رابعا– شبكة الطرقات: تعتبر الهياكل الأساسية للطرق على مستوى ولاية المدية، الدعامة الأساسية للمبادلات ما بين المناطق الولاية والولايات المجاورة لتلبية الاحتياجات وتطوير النشاط الاقتصادي. فشبكة الطرق بأنواعها (الطرق الوطنية، الطرق الولائية والطرق البلدية). تتشكل من طريقين رئيسين يربطان بين الشمال والجنوب (الطريق الوطني رقم 01 وطريق الوطني رقم 08) وأخرى تربط الشرق والغرب (الطريق الوطني رقم 18 بين خميس مليانة والبويرة، الطريق الوطني رقم 40 بين تيارت والمسيلة) بمجموع 671 كلم.



الخريطة 3



الخريطة 4

خامسا– الواقع الاقتصادي لولاية المدية.

أ– ولاية فلاحية: بالرغم من اعتبار ولاية المدية منطقة ريفية، فهي تعتمد على موارد فلاحية على وجه الخصوص، كما توجد هناك بعض الصناعات المتمركزة عبر مراكز الحضارية كالصناعة الأدوية بالمدية (لمؤسسة صناعة الأدوية صيدال أنتيبيوتيكال) بدائرة المدية والصناعة الميكانيكية بالبرواقية ومجمع بوفال لصناعة المضخات والصمامات) وصناعة الزروع في مطاحن القمح في كل من قصر البخاري والمدية، دون أن ننسى صناعة الأحذية التي ورثها أهل بلدية المدية أبا عن جد بالإضافة

وجود معطيات اقتصادية أخرى (مقلع الجبس، مقلع الحجر ومقلع الرمل)

ب –المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية والاجتماعية: تعتبر المنشآت القاعدية جد محتشمة إذا ما قورنت بمساحة الولاية وإمكانياتها نذكر:(مناطق الصناعية3 مساحتها257 هكتار، عدد مناطق النشاط 16، واحد قطب جامعي، مستشفيات 6)[1]؛

ج –النشاطات السياحية: يعرف النشاط السياحي تطوراً بطيئاً نظرا لضعف الهياكل السياحية، حيث توجد 03 فنادق على مستوى الولاية، أما المواقع السياحية فنجد (دار الأمير عبد القادر، حديقة التسلية وأطلال أشير)؛

الفرع الثاني: الإمكانيات البشرية لولاية المدية (2008–2023): عرفت ولاية المدية تطورا كبيرا من الناحية الديمغرافية حيث تخطت عتبة المليون نسمة ابتداء من سنة 2019 ليصل عدد السكان سنة 2023م المقدر ب 1145031 نسمة بعد ما كان في سنة 2008م بتعداد وصل 819933 نسمة، وحتى نتمكن من تحليل هذه الإمكانات البشرية وجب معرفة تفاعل عدد السكان مع المساحة الجغرافية للولاية(الكثافة)، ومكان الإقامة (حضري أو ريفي)، التركيبة السكانية (الفئة العمرية والجنس) وهذا ما سنتعرض له:

أولا: التوزيع السكاني حسب الكثافة السكانية: تعد الكثافة السكانية، أحد أهم المؤشرات المبينة للمناطق التمركز السكاني المرتفع أو المنخفض وتحدد المناطق الأكثر ازدحاما بالسكان. ويقصد بها عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد وتحسب عدد السكان في الإقليم على المساحة الكيلومتر المربع.

[1] مديرية التجارة لولاية المدية.

جدول رقم 01: الكثافة السكانية لولاية المدية حسب الدوائر لسنة 2023م:

الدائرة	مساحتها KM^2	نسبتها/المساحة الكلية للولاية%	عدد سكانها	الكثافة ن/ كلم^2
دائرة المدية	202.5	0.23	220800	3387
دائرة وزرة	337	0.04	36052	482
دائرة وامري	204	0.02	35458	455
دائرة سي المحجوب	229	0.03	22107	229
دائرة البرواقية	46132	5.26	111073	669
دائرة سغوان	5022	0.57	38746	322
دائرة عمارية	29319	334	41155	445
دائرة سيدي نعمان	40972	466	51082	436
دائرة قصر البخاري	27844	317	102438	1736
دائرة الشهبونية	151455	1728	59115	116
دائرة ولاد عنتر	55615	633	15531	97
دائرة عزيز	86992	991	27629	122
دائرة عين بوسيف	83541	952	74201	367
دائرة قلب الكبير	25637	292	43055	516
دائرة شلالة العذاورة	66934	763	67720	453
دائرة بني سليمان	24345	277	68457	748
دائرة السواقي	38174	435	43664	392
دائرة تابلاط	30823	35	55234	714
دائرة العزيزية	22312	265	31596	436
	877565	100%	1145112	130

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية

من خلال الجدول يتضح جليا أن التوزيع السكاني في ولاية المدية عبر كامل دوائرها، غير منتظم وهذا راجع لعوامل الاستقطاب السكاني، وكذا تنوع أشكال السّطح كما يمكن تقسيم منطقة الدراسة حسب الكثافة السكانية الى ثلاثة مناطق:

أ–مناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة: تشمل البلديات التي تتعدى فيها الكثافة السكانية 200 ن/كم^2 كما هو الحال في مقر الولاية حيث تصل الكثافة السكانية فيها 3024 نسمة/كلم^2 (بلدية المدية)، تليها قصر البخاري 1625 ن/كلم^2، وبلديات أخرى (كذراع سمار بن شكاو وامري سي محجوب برواقية، عمارية أولاد براهيم، خمس جوامع، بئر من عابد، شلالة عذاورة بني سليمان تابلاط العزيزية). حيث مجمل هذه البلديات يمثل 55.99% من عدد سكان ولاية المدية لسنة 2023م وبمساحة لا تتعدى 4.25 % من المساحة الكلية للولاية. وهي تعتبر من أكبر البلديات ازدحاما وهذا يرجع لما تتوفر عليه من هياكل قاعدية في مقدمتها الطرقات (انظر للخريطة وقم 4)؛

ب– المناطق ذات كثافة سكانية متوسطة: وتشمل البلديات تتراوح الكثافة السكانية (من 199 ن/كلم^2 الى 50ن/كلم^2) منها (ميهوب، مغراوة، مزغن العيساوية، سيدي زهار، جواب سواقي، بوسكن تافراوت، سدارية، العوينات، ولد معرف، عين بوسيف أم جليل، بوغار، بوشراحيل. سيدي نعمان ،ثلاثة دوائر، سغوان، حناشة، واد عربيل، وامري، وزرة، تمزقيدة) ، والتي تمثل نسبة السكان فيها 32.90% من التعداد الاجمالي السكاني لولاية المدية فعددها يصل إلى 376847 نسمة(2023) يتمركزون في مساحة قدرها 15.23% من المساحة الإجمالية للولاية، ويعود هذا التمركز المتوسط، لطبيعة التضاريس، والإمكانيات المتاحة بهذه المناطق؛

ج – مناطق ذات الكثافة السكانية القليلة: وهي تمثل البلديات التي تصل فيها الكثافة السكانية أقل من 50 نسمة /كلم^2، وتشتمل البلديات المتواجدة في الجنوب الغربي للولاية وبعض البلديات المتواجدة في الحدود الشمالية للولاية والمجاورة لها إذ نجد نسبة 11,13 % من السكان الولاية يتمركزون على مساحتها نسبتها 79,92 % من المساحة الإجمالية للولاية، ويعود ضعف التمركز فيها، إلى طبيعة التضاريس القاسية الشبه الصحراوية وعدم انتظام تساقط الأمطار فيها وهذا في الجزء الواقع جنوب الولاية أما فيما يخص الجزء الشمالي الشرقي، فيتأثر بالطابع الجبلي للمنطقة وكثافة الغطاء الغابي فالعيش فيها شبه معدوم.

ثانيا: التوزيع السكاني حسب مكان الإقامة: (بين المدينة والريف) يعتبر نوع الإقامة سواء في الوسط الحضري أو الريفي، من أهم المتغيرات التي يمكن على أساسها وصف السكان الحضر وسكان الريف، مثل الخصوبة الوفيات الهجرة والمستوى المعيشي لسكان ... الخ .

جدول رقم (02): التوزيع السكان حسب مكان الإقامة الحضري والريفي

السنوات	سكان الحضر	النسبة%	سكان الريف	النسبة %
1966	83520	23%	344297	76.90
1977	131603	27.60	407765	72.30
1987	245197	37.50	483276	62.40
1998	318802	39.70	398323	60.20
2008	421609	5142	286042	48.58
2013	652933	69.54	346509	30.46
2023	798543	69.73	346569	30.26

المصدر: إحصاء (1966،1977،1998، 2008) وتقديرات (2017 و2023) من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية.

فمن خلال الجدول نلاحظ انتقل معدل التحضر من نسبة 23% خلال تعداد (1966م)، ليصل إلى نسبة 51.42 % خلال تعداد (2008م)[1]، ليواصل ارتفاعه ليصل في تعداد (2023) إلى 69.73% من سكان الإجمالي لولاية المدية. وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أنّ توزيع السكان بين الريف والحضر، شهد تحولات جذرية سريعة، فبعدما كانت الولاية يغلب عليها الطابع الريفي، أصبحت أكثر تحضر (عدد سكان الحضر 798.543 سنة 2023) يعود سرعة التمدن إلى مجموعة من عوامل المتداخلة التأثير، منها الهجرة الريفية بحثا عن فرص للعمل، أو هروبا من المناطق المعزولة، نتيجة تدني الأوضاع الأمنية خلال العشرية السوداء التي شهدتها الولاية في التسعينات الى تجمعات سكانية سوءا كانت رئيسية أو ثانوية.

فبعض البلديات نذكر منها (بوغزول، بئرعابد، شلالة عذاورة، بني سليمان عين بوسيف، قصر البخاري، العمارية، الزوبيرية، البرواقية، وامري) كانت ريفية بنسبة 100% حسب تعداد (1998) ، لتفوق نسبة التحضر فيها 90 % خلال إحصاء (2023) ، وهذا نتيجة لخصائص الطبيعية المميزة لهذه المناطق، والتي ساهمت في استقطاب السكان واستقرارهم، وكذلك عودة الأمن لهذه المناطق بشكل كامل واعتبارها مناطق تتوفر على الهياكل القاعدية، سواءا الاقتصادية او الإدارية او السياسية. بينما نجد المناطق الأقل تمدن، تتواجد في المناطق الجنوبية للولاية

[1] سالم جلالي، **مرجع سابق**، ص 303.

فهي شبه صحراوية وكذلك المناطق الشمالية الشرقية، المتميزة بطابع الجبلي وانتشار الغابات الكثيفة فيها، وتعتبر مناطق طاردة لسكان بسبب نقص التجهيزات والاستثمارات فيها.

ثالثا: التركيبة السكانية لولاية المدية حسب الجنس والفئة العمرية : تكمن الدراسة التركيبية للسكان حسب الجنس (ذكور، اناث) والفئة العمرية (فئة الأطفال، فئة النشطة(العاملة)، فئة المسنين) والجدول اسفله يمثل احصائيات لهذه الفئات .

جدول رقم 03: التركيبة السكانية لولاية المدية حسب الجنس والفئة العمرية.

السنوات	الفئة العمرية (سنة)	الذكور	نسبة%	الإناث	نسبة%	المجموع الكلي	النسبة%
2008	15 - 0	115578	51.25	109913	48.74	225491	27.5
819933	15 – 59	271012	56.65	264004	49.34	535016	55.25
	60 فما فوق	30970	52.11	28456	47.88	59426	17.24
2011	14-0	121139	51.27	115763	48.72	236902	7.50
861204	59-15	284552	50.30	276959	49.69	561511	65.20
	60 فما فوق	32733	12.38	30067	47.61	62800	5.29
2015	14-0	130480	51.27	123990	48.72	254470	27.76
916466	59-15	300278	50.30	296677	49.69	596955	65.13
	60 فما فوق	34070	52.38	30971	47.61	65041	7.09
2018	14-0	1135690	51.27	128941	48.73	264631	27.76
953060	59-15	312267	50.30	308522	49.60	620765	55.13

	60 فما فوق	35431	52.38	32208	47.61	67639	7.09
2021	14-0	173236	51.04	166169	48.95	339405	30.78
1102554	59-15	288572	47.08	324352	52.91	612924	5.59
	60 فما فوق	54209	48.64	55017	51.35	111443	10.10
2023	14-0	180096	42.01	248585	57.98	428681	37.43
1145031	59-15	342205	50.39	336874	49.60	679079	59.30
	60 فما فوق	56303	49.63	57140	50.36	113443	9.90

المصدر: من إنجاز الطالبة وفقا لإحصائيات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية المدية.

نلاحظ من خلال الجدول أن التركيبة السكانية من حيث الجنس هناك تقارب بين نسبة الذكور والاناث وهذا خلال السنوات مدونة في الجدول (2008-2011-2015 – 2018 – 2021 – 2023)، أما فيما يخص الفئة العمرية فقد قسمناها إلى ثلاثة مجموعات الأولى (0-14سنة) وهي فئة الأطفال وهي تمثل نسبة تقارب 30 % من نسبة الكلية لعدد سكان السكان. أما الفئة الثانية (15-59سنة): تمثل الفئة النشطة بمتوسط 60% من نسبة الاجمالي للسكان الولاية وهذا منذ سنة (2008 إلى غاية 2023).

وأخيرا فئة (60سنة فما فوق) وهي فئة المسنين وتمثل الأقلية من إجمالي سكان ولاية المدية بمتوسط 7%. وما يمكن استخلاصه من الجدول أن تركيبة سكانية ولاية المدية تمثل مجتمع فتي ونشط، حيث تغلب عليه الفئة العاملة، وهذا ما يشكل ضغطا كبيرا على الوظائف المتوفرة في الولاية وعددها الجد محدودة مقارنة بطلبات العمل، وهذا ما أدى إلى وجود بطالة في أوساط هذه الفئة حيث قدرت في سنة 2023 حوالي 95537 بطالا بنسبة 27.80% من اجمالي عدد السكان وهذا حسب وثائق إحصائية من مديرية التشغيل لولاية المدية مما أدت الى تدني المستوى المعيشي وظهور الفئة الهشة عديمة الدخل.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لواقع الفقراء عديمي الدخل الفئة الهشة لولاية المدية:

نتناول في هذا المطلب عرضا تحليليا لواقع الفقراء عديمي الدخل (الفئة الهشة) مستثنين الفئة ذوي الاجر الادنى لعدم إمكانية حصولنا على معلومات بخصوصهم، والمعطيات التي تحصلنا عليها متعلقة بالفئة المدروسة من وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية.

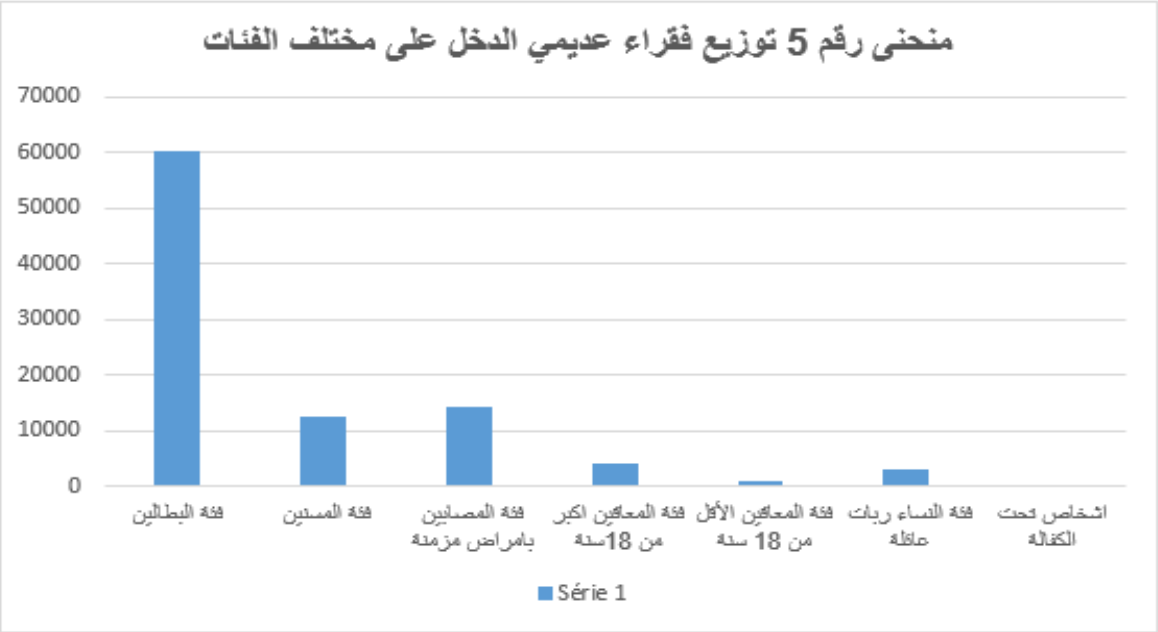
الفرع الأول: عرض الفئات الفقيرة عديمة الدخل (الفئة الهشة): بعد تحصلنا على وثائق من الوكالة الاجتماعية لولاية المدية وعند تفحصنا للوثائق استطعنا حصر مكونات هذه الفئة، حسب ما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (04): مكونات فئة الفقراء عديمي الدخل الفئة الهشة.

الرقم فئات القراء	1 (A) فئة البطالين	2 (B) المسنين	D3 المصابين بالأمراض المزمنة	D4 المعاقين أكثر من 18 سنة	E5 المعاقين أقل من 18 سنة	F6 النساء ربات عائلة
العدد	60158	12614	14193	4192	1047	2919
فئة الفقراء	الأشخاص تحت الكفالة	المجموع النهائي				
العدد	9329	34965				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية.

من الجدول السابق تحصلنا على المنحنى التالي:



من المنحنى، نجد أن الفئة التي تمثل العدد الأكبر من إجمالي الفئات هي فئة البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة، يقدر عددهم 60158 شخص، وهذا حسب إحصاء شهر أبريل 2024م حسب مديرية التشغيل لولاية المدية، ويرجع السبب كما تطرقنا في المبحث السابق لتركيبة السكانية لولاية المدية والتي تمثل فيها نسبة البطالة حوالي 27.08% من إجمالي السكان نتيجة المحدودية الوظائف بالولاية لنقص الاستثمارات والمشاريع التنموية بالمنطقة، ثم تأتي الفئة التي تمثل المصابين بالأمراض المزمنة بحوالي 14193 شخص، ويرجع إلى نقص المتابعة والعناية الصحية بالولاية وتأتي بعدها، فئة المسنين بـ 12614 التي اصابتهم الشيخوخة فيقل نشاطهم وينعدم نظرا لتقدم في السن، أما فئة الأشخاص تحت الكفالة بـ 9329 وهي فئة (الأبناء القصر، زوجات) الذين لا يمكنهم العمل يعيشون تحت كفالة عائلة عديمة الدخل، بعدها فئة المعاقين سواء أكثر من 18 سنة أو اقل فهي تمثل 5239 شخص فهذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة، لا يمكنهم العمل نظرا لنوع الإعاقة التي لديهم وليس لهم مورد مالي .لتاتي فئة النساء ربات العائلة بـ 2919 فهن فقدن رب الأسرة والشخص الذى يعولهم وعدم وجود دخل لهم، فيعتبرون من الطبقة الهشة عديمة الدخل ومن خلال الفروع الآتية سيتم التطرق بالتفصيل الى كل فئة تم الإشارة اليها سابقا.

الفرع الثاني: فئة البطالين: تعتبر فئة البطالين هي الفئة الهشة عديمة الدخل، التي تشكل نسبة الأكبر من عدد الفقراء عديمي الدخل في ولاية المدية، وستناول بالتفصيل فيما يلي الشروط القانونية والإحصائية لهذه الفئة.

أولا: الشروط قانونية: من خلال مرسوم التنفيذي رقم 70-122 في مادته 2[1]، والذي ينص أنه للاستفادة من منحة البطالة التي حدد مبلغها بـ 15000 دج.

-يجب على البطال ان يكون طالب للشغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية لتشغيل منذ لا يقل على 6 أشهر، و بلغ من العمر من 19 إلى 40 سنة؛

- أن يكون من جنسية جزائرية ومقيم فيها؛

-ان لا يكون مسجلا في مؤسسة التعليم العالي أو التكوين المهني؛

-ان لا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية للدعم لإحداث وتوسيع النشاطات والمساعدات على الإدماج المهني والمساعدات الاجتماعية؛

-الا يستفيد من دخل مهما تكن طبيعته، باستثناء المداخيل التي لا تتجاوز مبلغها 13000 دج و الناتجة عن المعاشات أو ريوع أو منح التقاعد المنقولة؛

وللإبقاء الاستفادة من منحة البطالة وجب الالتزام بما يلي:

+التقدم لمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بمكان الإقامة التجديد تسجيله (كل ستة اشهر).

+الاستجابة للاستدعاءات مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

+ عدم رفضت عرضين للعمل مطابقين لمؤهلاته.

+ عدم رفض تكوين يرمي إلى تحسين قابلية تشغيل في هذا الإطار فقد استفاد البطالين متحصلين على المنحة البطالة حوالي 6680 مستفيدة من التكوين بمختلف أنواعه ويقدر قيمة المنحة بـ 15000 دج.

ثانيا: عدد البطالين الذين تحصلوا على منحة البطالة لولاية المدية شهر أبريل 2024.

عدد البطالين المستفيدين من منحة البطالة 60158 مستفيد (حسب إحصائيات مديرية التشغيل لولاية المدية لشهر أبريل 2024) وهي تمثل حوالي 57,69 % من نسبة الفقراء عديمي الدخل (الفئة الهشة) الذين يستفيدون من منحة نقدية مقدمة من طرف الدولة وهذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للفرد، يرجع سبب ارتفاع نسبة هذه الفئة أنها تمثل الفئة الناشطة في المجتمع والتي تمثل 60% من تركيبة المجتمع في ولاية المدية، وهي فئة عاطلة عن العمل، تنتظر مشاريع تنموية واستثمارية لتحتويها وتقضى على البطالة.

[1] الجريدة الرسمية مرسوم التنفيذي 70/22، مادة 2.

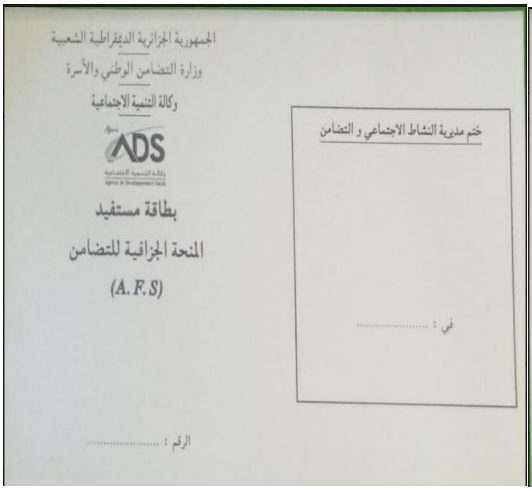
الفرع الثالث– عرض تحليلي لفئة المسنين وفئة المصابين بالأمراض المزمنة عديمي الدخل: سنتحدث في هذا الفرع على فئة المسنين وفئة الأمراض مزمنة عديمي الدخل ولهم جنسية جزائرية ومقيمين دائمين في الجزائر.

أولا: فئة المسنين: وهي الفئة التي تجاوز الفرد فيها 60 سنة ولإعطاء تفاصيل أكثر على هذه الفئة، سنتناول الشروط القانونية وبعض الإحصائيات لهذه الفئة.

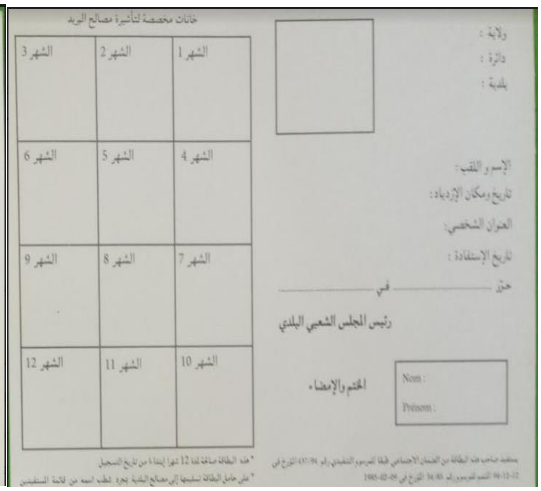
أ– الشروط القانونية: يعتبر مسنا فقيرًا، كل شخص تجاوز 60 سنة ولا يملك دخلاً شهري وهو موجود ضمن الحالات التالية:[1]

مسن رب عائلة، مسن يعيش لمفرده، مسن يعيش ضمن عائلة، وهذا حسب المرسوم التنفيذي 437/94 المؤرخ في12/ 04/12.[2]

ويستفيد كل مسن مذكور أعلاه، من منحة شهرية جزافية للتضامن قدرها، 7000دج عبر البريد بالبطاقة المستفيد موضحة في الشكل التالي.



الشكل (2)



الشكل (1)

ب– عدد المسنين الفقراء (عديمي الدخل) بولاية المدية ابريل 2024: بلغ عدد المسنين عديمي الدخل بولاية المدية حوالي 12614 فردا موزعون حسب الجدول التالي:

[1] وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية وثائق إحصائية للمنحة.

[2] الجريدة الرسمية مرسوم التنفيذي 437/94 المؤرخ في 1994/12/12

جدول رقم (5): توزيع عدد المسنين عديمي الدخل لولاية المدية (ابريل 2024)

اسم الفئة	ذكور	إناث	المجموع
مسن رب عائلة	6332	3595	9927
مسن يعيش بمفرده	97	264	361
مسن يعيش ضمن عائلة	743	1583	2326
المجموع	7172	5442	12614

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية.

تلاحظ من الجدول أن فئة المسن رب عائلة تمثل 78.69% وهي الأكبر نسبة في فئة المسنين، وهذا راجع لنسيج الاجتماعي للولاية، التي تكون فيه الأسر على شكل عائلات يحكمها رب أسرة تعود لتقاليد خاصة بمجتمع الجزائري، وهي موزعة بين أغلبية الذكور على حساب الإناث 63.78% وتأتي بعدها مسنين يعيشون بمفردهم وهي الفئة الصغيرة، وهذا لوجود تكافل اجتماعي بين أفراد المجتمع ولا يسمح بوجود مسن يعيش بمفرده.

ثانيا: فئة الامراض المزمنة عديمي الدخل: وهي الأشخاص الذين يعانون من مرض دائم أو طويل الأمد أو مرض يأتي مع الوقت ويتقدم بشكل بطيء ويستمر لمدة أكثر من 3 أشهر وهو لا ينتقل من شخص إلى أخر ولا يمكن أن تختفي اثاره وتبقى معالجتها بالمداومة على الأدوية الخاصة بها والتي تكون في بعض الأحيان مكلفة خاصة على عديمي الدخل، ولإعطاء تفاصيل أكثر على هذه الفئة نتناول:

أ– الشروط القانونية: أن يكون لا يملك دخلا أو عملا يتقاضى به أجر.

– أن يكون متقدم مشمولا في التأمين الاجتماعي.

– أن يمتلك نسخة من بطاقة المتابعة أو الملف الطبي الذي يوضع فيه تشخيص مرضه أو استمارة اللجنة الطبية الولائية المتخصصة.

ب– عدد المصابين بالأمراض المزمنة عديمي الدخل الولاية المدية شهر أبريل 2024.

بلغ عدد المصابين بالأمراض المزمنة عديمي الدخل لولاية المدية لشهر أبريل 2024 حوالي 14193 فرد، موزعون في الجدول التالي:

جدول رقم (06): توزيع المصابين بالأمراض المزمنة عديمي الدخل لولاية المدية لشهر أبريل 2024

الفئة	الذكور	الإناث	المجموع
رب عائلة	3160	2975	6135
يعيش بمفرده	50	107	157
يعيش ضمن عائلة	1798	6103	7901
المجموع	5008	9185	14193

المصدر: الوكالة التنمية الاجتماعية للولاية المدية(AFS)

عند ملاحظتنا للجدول نجد أن نسبة 55.66% هي فئة المصابين بالأمراض المزمنة يعيشون ضمن عائلة من إجمالي هذه الفئة عديمي الدخل بالولاية، كما تمثل الفئة الأمراض المزمنة الذين يمثلون رب عائلة 43.22 % ،وارتفاع هاتين النسبيين يرجع للنسيج الاجتماعي للولاية، اين تعيش هذه الفئة ضمن أسر، يغلب عليها طابع تكافل خاصة وأن المصابين بالأمراض المزمنة يستوجب متابعة و عناية خاصة ، ومن بين الأمراض المزمنة نذكر (الداء السكري، ارتفاع الضغط الدموي، أمراض القلب والأوعية الدموية، الغدة الدرقية، أمراض الربو، السرطان...).

الفرع الرابع: عرض تحليلي لفئة المعاقين عديمي الدخل:

المعاق وهو المصاب بقصور الكلي أو الجزئي بشكل دائم أو لفترة طويلة من العمر في إحدى القدرات الجسمية، الحسية، العقلية، تواصلية، تعليمية أو نفسية وتسبب في عدم إمكانية تلبية متطلبات الحياة العادية من قبل الشخص المعاق وعدم القدرة على العمل ولا يمكنهم الحصول على دخل وسنتناول هذه الفئة التي يقدر عددها الإجمالي حوالي 5239 فردا بولاية المدية لشهر أبريل 2024.

أولا: فئة المعاقين الأكثر من 18 سنة وهو الشخص الذي تجاوز سن 18 وله إعاقات بمختلف أنواعها وليس له دخل، وسيتم التطرق بالتفصيل لهذه الفئة فيما يلي:

أ- الشروط القانونية :هم الأفراد الذين يتجاوز عمرهم 18 سنة والمعترف بإعاقتهم ولا يملكون مورد مالي، فإذا كانت الإعاقة لديهم تمثل 100% يستفيدون من وكالة تنمية الاجتماعية (ADS) ، منحة جزافية شهرية المتضامن تقدر بـ 12000 دج.

أما إذا كانت الإعاقة، تشخص بأقل من نسبة 100% تدفع وكالة التنمية الاجتماعية شهريا منحة جزافية للتضامن وتقدر ب 7000دج، وهذا بحصولهم على بطاقة المعاق.[1]

ب– إحصاء عدد المعاقين الأكبر من 18 سنة ولا يملكون دخل لولاية المدية لشهر أبريل 2024.

بلغ عدد المعاقين الذين يفوق سنهم 18 سنة وعديمي الدخل في شهر أفريل2024 حسب الوكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية حوالها 4192 وهم موزعون بتفصيل في الجدول التالية:

جدول رقم (07): توزيع عدد المعاقين الأكثر من 18سنة عديمي الدخل لولاية المدية ابريل 2024

نوع الإعاقة / حسب الجنس / نسبة الإعاقة	ذكور						إناث					
	حركي	عقلي	بصري	صم بكم	متعدد	مجموع	حركي	عقلي	بصري	صم بكم	متعدد	**مجموع**
أقل %100	1040	720	3	65	0	1828	522	391	4	63	0	**920**
% 100	0	0	393	364	0	757	0	0	331	296	0	**627**
المجموع	1040	720	396	429	0		522	591	335	359	0	
المجموع الكلي	2585						1607					

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية 2024.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 65.55% هي للمعاقين الأكثر من 18 سنة عديمي الدخل والتي تمثل نسبة الإعاقة لديهم 100% (عددهم 2748 فردا) وهي تمثل النسبة الأكبر، أما النسبة المتبقية 34.44 % هي للمعاقين الأقل من 100 %، كما يمكن تصنيف هذه الفئة حسب حالتهم المدنية سواء يعيشون ضمن عائلة يمثلون حوالي 62.69% من النسبة الإجمالية لهذه الفئة، و 33.61 % منهم هم أرباب عائلات أما النسبة الباقية

[1] بطاقة المعاق، هي وثيقة تحدد طبيعة ودرجة الإعاقة تسلم من طرف مدير العمل الاجتماعي والتضامن لولاية بقرار من اللجنة الطبية المختصة بعد فحص الملف الطبي إدارياً.

يعيشون بمفردهم، وعلى العموم فهذه الفئة (المعاقين) تحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية تسخر لها ، لتمكينها من قضاء حاجياتها الأساسية:

ثانيا فئة المعانين أقل من 18 عديمي الدخل: هي فئة من ذوي الاحتياجات الخاصة يقل سنهم عن 18 سنة مصابين بإعاقة سواء حركية أو جسدية، أو ذهنية وهم من الفئة الهشة، سنوضح الشروط والاحصائيات الخاصة بهم.

أ– الشروط القانونية: هو كل فرد يقل عمره عن 18 سنة يعاني من إعاقة بمختلف أنواعها بنسبة 100% أو أقل، يعيش ضمن عائلة لا تملك مورد مالي، والحامل لبطاقة المعاق، إذا كانت الإعاقة 100% يتحصلون على منحة من وكالة تنمية الاجتماعية بمبلغ 12000 دج، أما إذا كانت نسبة الإعاقة أقل من 100% فيحصلون على 7000 دج.

ب/ توزيع عدد المعاقين أقل من 18 سنة وعديمي الدخل لولاية المدية أبريل 2024: بلغ عدد المعاقين الأقل من 18 سنة حوالي 1047 فردا، موزعين حسب نوع الإعاقة ونسبتها في الجدول أدناه.

جدول رقم 08: توزيع عدد المعاقين الأقل من 18 سنة لولاية المدية أبريل 2024.

الجنس	ذكور						إناث					
نوع الإعاقة	حركية	عقلية	بصرية	صم بكم	متعدد	مجموع	حركية	عقلية	بصرية	صم بكم	متعدد	مجموع
نسبة الإعاقة 100%	152	255	14	43	44	508	137	130	6	31	40	344
نسبة الإعاقة أقل 100%	88	27	0	9	0	124	54	9	0	8	0	71
المجموع	632						415					
المجموع الكلي	1047											

المصدر: وكالة تنمية الاجتماعية بولاية المدية

من خلال الجدول نلاحظ يقدر عدد المعاقين نسبة الإعاقة 100 % حوالي 852 فردا بنسبة 81.37% من إجمالي المعاقين أقل 18 سنة، و17.09% يمثلون المعاقين نسبة الإعاقة أقل من 100%، يعيشون ضمن عائلة عديمة الدخل.

الفرع الخامس– فئة النساء ربات عائلة وفئة الأشخاص تحت الكفالة: سنتحدث عن فئة النساء ربات عائلات وفئة الأشخاص متكفل بهم بالتفصيل فيما يلي:

أولا: دراسة تحليلية لفئة النساء ربات عائلة: نقصد بالنساء ربات عائلة هن النساء المطلقات، الأرامل، منفصلات أو أم العزباء واللاتي لا يتجاوزن 60 سنة. فيما يلي سنتحدث بالتفصيل على الشروط القانونية والإحصائيات لهذه الفئة.

أ– الشروط القانونية: تتمثل الشروط القانونية لفئة النساء ربات عائلة

– ألا يكون لهن دخل، ألا يتجاوزن 60 سنة، يكون لديهن أطفال.

– شهادة تثبت الحالة المدنية (للمطلقة شهادة طلاق، للأرملة شهادة الوفاة الزّوج للمنفصلة وأم العزباء شهادة ميلاد الأب).

وفي حالة استكمال الشروط، تستفيد الفئة النساء ربات عائلة من منحة شهرية جزافية لتضامن بمنحة قدرها حد7000دج بواسطة بطاقة المستفيد عن طريق البريد.

ب– إحصائيات الخاصة لفئة النساء ربات عائلة عديمي الدخل لولاية المدية شهر أبريل 2024 :بلغ عدد النساء ربات عائلة عديمي الدخل حسب الوكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية شهر أبريل 2024 حوالي 2919 امرأة موزعين بالشكل التالي:

جدول رقم 09: توزيع عدد نساء ربات عائلة عديمي الدخل المستفيدين من المنحة جزافية للتضامن لشهر أبريل 2024 لولاية المدية

الحالة العائلية / الفئة	ربات عائلة
مطلقة	1684
أرملة	1226
منفصلة متكلفة أم عزباء	9
المجموع	2919

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية

نلاحظ من الجدول أن نسبة 57.75 % تمثل النساء المطلقات من النسبة الإجمالية لهذه الفئة، فهن يعشن ظروف اجتماعية صعبة تتطلب من السلطات التكفل بها ومد يد العون لها وكذا فئة الأرامل التي تمثل نسبة 42 % وهذه الفئة هي الأخرى تعاني ظروف صعبة نتيجة فقدان رب العائلة التي يكفل العائلة وعدم وجود دخل يحسن ظروفهم المعيشية كما فئة منفصلة ومتكلفة والأم العزباء التي نسبتها ضعيفة تقدر ب 2 % فهي فئة غير مرغوب فيها في المجتمع .

وعليه فالمنحة الجزافية للتضامن لهذه الفئة تقدر ب 7000دج غرضها تحسين مستوى المعيشي لهذه الفئة.

ثانيا: الأشخاص تحت الكفالة (PAC): هم الأفراد الذين يعيشون تحت كفالة عائلة سواء أبناء او زوجات وليس لديهم موردا ماليا أو دخلا شهريا.

وفيما يلي سنتحدث عن الشروط القانونية وبعض إحصائيات الخاصة بها:

أ– الشروط القانونية: هي الأفراد التي تعيش تحت كفالة عائلة.

– أن تكون العائلة ذات جنسية جزائرية ومقيمة دائمة بالجزائر

– ألا تملك دخلا أو مورد مالي

– عدد الأشخاص المتكفل بهم أن يتجاوز 3 أفراد

وهذه الفئة تحصل على علاوة شهرية تقدر بـ 120 دج لشخص الواحد وألا يتجاوز عدد الأشخاص المستفيد من هذه العلاوة من ثلاثة أشخاص على الأكثر.

ب– عدد الأشخاص تحت الكفالة عديمي الدخل لولاية المدية لشهر 2024.

الجنس / الفئة	ذكور	إناث	المجموع
الأشخاص تحت الكفالة	2995	6334	9329

من خلال الجدول نجد عدد الأشخاص تحت الكفالة من الإناث يمثل نسبة 67.89% وهذا يرجع أن البنت أو الزوجة تبقى تحت الكفالة مهما كان سنها على عكس الذكور التي تمثل نسبة 32.11% والذي يكون تكفل بهم محدود عندما يصلون السن 19 سنة يتم سحب هذه الكفالة وتلغى العلاوة.

وكخلاصة لهذا المبحث فنجد أن الدولة أولت أهمية واهتماما خاص بالفئة الهشة أو الفقراء معدومي الدخل بمنحهم دعم نقدي ليسدوا به احتياجاتهم الضرورية. ورفع مستوى المعيشي لهذه الفئة، كما تسعى الدولة في الأشهر القادمة على رفع هذه المنحة وتسخير الخدمات المالية اللازمة لتقاضيها في آجالها المحددة وكذا سهولة سحبها.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال تحليلنا للفصل الثاني، توصلنا إلى أنّ للفقر عدة مفاهيم وتعاريف، تمت صياغتها في المنظمات الدولية ومختلف المفكرين الاقتصاديين والأنظمة الاقتصادية، فالكل حسب منظوره ومبادئه إلا أنهم خلصوا أن الفقر من المشكلات العويصة التي تعيق التنمية، والتقدم الاقتصادي وأنّ من مظاهره الامية، سوء التغذية، تدهور الصحي، الحرمان، العنصرية، الجهل ... الخ فعدم مقدرة الفرد أو جماعة من المجتمع على توفير أدني مستويات العيش الكريم يؤدي حتما إلى تفشي ظاهرة الفقر.

وترجع أسباب الفقر إلى أسباب داخلية سواء اقتصادية أو الاجتماعية أو حتى سياسية وديمغرافية وأخرى خارجية. وللفقر عدة تصنيفات وأنواع نذكر منها الفقر المطلق والفقر النسبي والفقر المدقع، أما إذا أخذنا في الاعتبار القدرة الزمنية فنجد أن هناك فقر ثابت، وفقر موسمي مؤقت.

وحتى نتمكن من وضع تصحيحات وبرامج تنموية ناجعة وجب التشخيص الصحيح لمحددات الفقر الذي تدخل فيها عدة عوامل منها العوامل السكانية (النمو الديمغرافي) وعوامل اقتصادية (توزيع الدخل، ضعف الهياكل الاقتصادية) وعوامل اجتماعية وأخرى سياسية. ولمعرفة واقع الفقراء لولاية المدية قمنا بدراسة تحليلية لتطور السكاني لها والعوامل المؤثرة فيه وهذا عن طريق دراسة الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للولاية وكذلك الإمكانيات البشرية للولاية (من حيث الكثافة ومكان الإقامة والتركيبة السكانية).

وتم تحليل واقع الفقراء لولاية المدية من خلال عرض لمختلف الفئات عديمي الدخل كل واحدة على حده. ثم التعرف على الفئات الهشة أو الفقيرة لولاية المدية ومتمثلة في البطالين والمسنين والأمراض المزمنة والمعاقين ونساء ربات عائلة وأشخاص تحت الكفالة وكل هذه الفئات تعاني من عدم توفر دخل أو مورد مالي فتناولنا أهم الشروط القانونية لها وكل الإحصائيات المتعلقة بها.

وأولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالفئة الهشة للمجتمع، والتي تفتقر إلى دخل أو مورد مالي وقدمت لها دعما نقديا على شكل منح يتم الاستفادة منها عن طريق ضخ الأموال في البريد لتصل إلى أكبر عدد ممكن من الفئة الهشة لذا هناك جهود متواصلة ودراسات تسعى إلى تقريب الجهاز المصرفي لهذه الفئة الهشة، عبر فتح حسابات مصرفية حتى تسهل عملية الحصول إلى الدعم النقدي في أجاله ولمستحقيه وتعميمه لأكبر شريحة ممكنة وهذا ما سوف نتناوله في **الفصل الثالث والأخير**.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للشمول المالي بولاية المدية على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي

ويشتمل على:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار النظري الشمول المالي؛**
- ✓ **المبحث الثاني: الشمول المالي في ولاية المدية على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية.**

تمهيد:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتطوير الشمول المالي، حيث سعت الحكومة والمؤسسات المالية الى تطوير البنية التحتية المالية، وتقديم خدمات مبتكرة، تستهدف زيادة نسبة المواطنين الذين فيمكنهم الوصول الى الخدمات المصرفية واستخدامها، وخاصة أنّ الشمول المالي جاء لتعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع وحتى الفئات المهمشة المعنية بالدعم النقدي للخدمات والمنتجات المالية وفتح الحسابات البنكية لها، وهذا يتناسب مع أهداف الشمول المالي التي تسعى لتحسين المستوى المعيشي، وتعزيز تكافؤ الفرص وتحقيق النمو اقتصادي شامل ومستدام، وفق خصائص تدعم وتعزز هذه الأهداف، ولدعم الشمول المالي، واعتمدنا مجموعة من المؤشرات لقياس مدى وصول الأفراد إلى الخدمات المالية واستخدامها و قياس جودتها. وولاية المدية هي الأخرى معنية بالجهود التي تسعى الحكومة والمؤسسات المالية لتعزيزها وتطويرها خاصة لتحسين الشمول المالي، وبالتالي بعث التنمية الاقتصادية المستدامة لهذه الولاية. وفي هذا الفصل نذكّر بالإطار النظري للشمول المالي، ثم نتناول الشمول المالي في ولاية المدية على ضوء الخيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية ويضم هذا الفصل مبحثين هما:

- ✓ **الإطار النظري الشمول المالي؛**
- ✓ **الشمول المالي في ولاية المدية على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية.**

المبحث الأول:

الإطار النظري للشمول المالي

يعدّ الشمول المالي أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا بتمكين جميع الأفراد والشركات الوصول الى المنتجات والخدمات البنكية بجميع شرائح المجتمع، من حيث الزمان والمكان والجودة والتكلفة، وسنتحدث بتفصيل في هذا المبحث لعلى مفهوم شمول المالي وأهدافه، وخصائص ومؤشرات شمول المالي.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأهدافه

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المؤسسات المالية، ومن قبل مختصين ماليين، وعلى حد سواء مما أدى الى ظهور عدة تعاريف، وخلصت الى عدة هداف نتناولها في هذا المطلب تحت فرعيين.

الفرع الأول–مفهوم الشمول المالي: عرّف **البنك الدولي** الشمول المالي بإمكانية وصول الافراد والشركات الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة، تلبي احتياجاتهم والمتمثلة في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان وتامين، ويتم تقييمها بطريقة مسؤولة ومستدامة[1]. كما عرفه **اتحاد المصارف العربية** على أنه مفهوم يهدف الى تقييم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية، بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والافراد وخصوصا فئات المهمشة، من ذوي الدخل المحدود، وهذا من خلال القنوات الرسمية، وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف مناسبة لتفادي لجوء تلك الفئات الى القنوات والوسائل غير رسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والاشراف[2].

وكتعريف شامل للشمول المالي: هو الحصول على الخدمات البنكية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات ذات الدخل المنخفض وبتكاليف معقولة[3].

الفرع الثاني–أهداف الشمول المالي: لتحقيق الشمول المالي، وجب الوقوف على أهدافه رئيسية كالاستقرار المالي، النزاهة، السلامة والحماية المالية للعملاء، وهذا كله يصبو لتطوير الانس ان وتحسين مستوى المعيشي وتعزيز تكافؤ

[1] مجموعة البنك الدولي، الشمول المالي،http://www.albankaldowali.org ،

[2] اتحاد المصارف العربية وموقع الشمول المالي في العالم العربي http://www.uabouliz.org

[3] معمري نرجس أوكيل حميدة، **الشمول المالي في الجزائر، واقع وتحديات**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2019.

الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط، والحد من الفقر، ودعم المساواة، وتامين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو الاقتصادي شامل ومستدام ونجمل هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الضمان والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

-تسهيل الوصول الى المصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشة للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

-تحقيق مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية؛

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

-نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى، من خلال تعاون كافة الأطراف المشتركة وتنظيم وصياغة العقود والمواد المتعلقة بحماية العملاء؛

-تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

المطلب الثاني: خصائص الشمول المالي ومؤشراته

حتى نتمكّن من تحقيق الأهداف السابقة للشمول المالي، وجب توفير خصائص تدعم وتسهل الوصول لخدمات مالية وتوسعها على نطاق كبير، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة، كما أنّ هناك مؤشرات تقيس مدى تطور الشمول المالي، وفي هذا السياق نتناول بالتفصيل في الفرع الأول: خصائص الشمول المالي وفي الفرع الثاني مؤشرات الشمول المالي.

الفرع الأول-خصائص الشمول المالي: وفقا لدراستنا السابقة على مفهوم الشمول المالي وأهدافه، فهو العملية التي تهدف إلى وصول الافراد والشّركات الى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم مثل المعاملات والمدخرات والائتمان والتامين ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة، ومنه كل ما سبق نستنتج عدة خصائص الشمول المالي تتمثل في:

[1] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طنجة للدراسات العملية الاكاديمية، المجلد 04، العدد 02، سنة 2021، ص649.

– **الوصول الى الخدمات المالية**: يتيح للأفراد والمؤسسات الوصول بسهولة الى مجموعة واسعة من الخدمات المالية؛

– **التكلفة الميسورة**: يجب أن تكون الخدمات المالية ميسورة التكلفة للمستهلكين، بحيث لا تشكل عبئا ماليا كبيرا عليهم؛

– **الجودة**: يجب أن تكون الخدمات المالية ذات جودة عالية وتلبي احتياجات المستهلكين؛

– **الأمان**: يضمن أنّ المعاملات المالية تتم بشكل آمن وموثوق مما يعزز الثقة في النظام المالي؛

– **الشفافية**: يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية واضحة وشفافة للمستخدمين، مما يساعدهم على اتخاذ القرار المالي المناسب؛

– **المرونة**: القدرة على التكيف مع احتياجات المختلفة والمتغيرة للعملاء؛

– **الاستدامة**: تأكد ان الخدمات المالية المقدمة قادرة على الاستمرار على المدى الطويل دون التأثير سلباً على الاستقرار المالي للمستفيدين او المؤسسات المقدمة؛

– **التنوع**: توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية لتلبية متطلبات مختلف الشرائح السكانية؛

– **العموم**: وهي استهداف جميع الشرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل[1]؛

– **الوقت**: توفير الخدمة او المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات[2].

فهذه الخصائص، من شانها ان تعزز الشمول المالي كأداة لنمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي من خلال إدماج الجميع في النظام المالي لاسيما الطبقة المهمشة والفقيرة.

الفرع الثاني– مؤشرات الشمول المالي: مؤشرات الشمول المالي هي أدوات تساعد في قياس مدى الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها من قبل مختلف شرائح المجتمع تشمل هذه المؤشرات عدة جوانب من أبرزها:

أولا–الحصول على الخدمات المالية: يشير الى القدرة الوصول للخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي، مثل تكلفة والقرب من النقاط الخدمات البنكية

[1] أسامة فراح، ورحمة عبد العزيز، مرجع سابق، ص640.

[2] نفس المرجع، ص648.

يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن المؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية في النقاط التالية[1]:

-عدد النقاط الوصول لكل 1000 من البالغين على المستوى الوطني، مجزا حسب نوع الوحدة الإدارية؛

-عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 كيلو متر مربع؛

-حسابات النقود الالكترونية؛

-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا-استخدام الخدمات المالية: يعدّ استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية التي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، وتكمن مؤشرات هذا البعد في[2]:

-نسبة البلغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاعمال كحساب ائتمان منتظم؛

-عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين؛

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواترة؛

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

-نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

---

[1] معمري نرجس، **مرجع سابق**، ص37.

[2] صورية الشنبي والسعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلة العدد 02، 2018، ص ص109-110.

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛

عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ثالثا- جودة الخدمات المالية: تُعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية، حيث يعتبر عدم الوصول للخدمات المالية مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ومع ذلك فان ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة اتخاذ إجراءات تستند الى ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، ويعتبر بعد الجودة للشمول المالي بعدا غير واضح وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كما يلي[1]:

-القدرة على التحمل التكاليف: ونقصد به مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وإمكانية تحمله؛

-الشفافية: يلعب الوصول الى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية ان يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء؛

-الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات؛

-حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير الشرعية؛

-التثقيف المالي: ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛

-المديونية او السلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة؛

-العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكن يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

[1] حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تخفيف المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2017، ص ص14-15.

المبحث الثاني:

الشمول المالي بولاية المدية على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية وانعكاساته

يتضمّن الشمول المالي توفير الخدمات المالية لجميع الفئات المجتمع، بأدوات ملائمة وتكلفة معقولة، بهدف تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل من الفقر، وفي الجزائر يمثل الشمول المالي أحد الخيارات كتحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية وهو تحدي وفي نفس الوقت هو فرصة، ولتوضيح أكثر ارتأينا في هذا المبحث، دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر، ومؤشر الشمول المالي بولاية المدية للمعنيين بخيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد الدولي، لاتزال الجزائر تسجل مستويات متدنية في الشمول المالي على غرار الدولي العربية، الامر الذي الزم البنك الدولي، لانتهاج سلسلة من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي، الذي يقاس بعدد المؤشرات التي تنطوي ثلاثة جوانب رئيسية: الوصول الى الخدمات المالية استخدام الحسابات المالية وجودة الخدمات المالية، فقياس هذه المؤشرات تساعد الحكومات والمؤسسات المالية على تحسين الوصول الى الخدمات المالية وتقليل الفجوات بين مختلف الشرائح السكانية، لذا سندرج في الفروع التالية بعض المؤشرات الشمول المالي في الجزائر وتحليلها.

الفرع الأول–مؤشر استخدام حساب بنكي: يُعبّر مؤشر استخدام حساب عن مدى استجابة النظام المصرفي، وقدرته على تقديم الخدمات للأفراد والمؤسسات، كما يعبر عن مدى انتشار الوعي المصرفي لديهم وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للبنوك تقديمها، ويرتكز على مجموعة من الأبعاد[1]:

أولا: عدد الحسابات البنكية المستخدمة في الجزائر: نقصد بعدد الحسابات البنكية المستخدمة من طرف الأفراد سواء، ذكور او اناث او ماديين او معنويين، وفقا للبيانات المقدمة من طرف البنك المركزي الجزائري نذكر في الجدول التالي عدد الحسابات البنكية المستخدمة في الجزائر خلال فترة زمنية الممتدة من 2016 حتى 2021.

[1] مفيدة الاحسن واخرون، **واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)**، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر (2023)، ص29.

الجدول رقم (11): عدد الحسابات البنكية المستخدمة في الجزائر خلال (2016-2021)

السنوات	عدد الحسابات البنكية
2016	11876700
2017	10914.746
2018	11868327
2019	12021953
2020	11502426
2021	11655567

المصدر: بنك الجزائر https:// www.bank-of-algeria.dz-comptes-actif

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في عدد الحسابات البنكية المستخدمة ففي 2017 نلاحظ انخفاض سلبي حوالي 11 مليون في عدد الحسابات البنكية المستخدمة بسبب الظروف الاقتصادية آنذاك وارتفاع التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، بعدها ارتفع عدد الحسابات في 2019 بحوالي 12 مليون وهذا يتعين الظروف الاقتصادية وهدفها انخفاض أخرى الى حوالي 11.5 مليون في (2020)، وهذا بسبب جائحة كورونا وليعود ارتفاع خفيف من جديد (2021)

ثانيا- عدد السكان البالغين في الجزائر: نقصد بعدد السكان البالغين وهو الفرق بين العدد الإجمالي للسكان وعدد السكان لفئات العمرية من (0-14سنة)، أي عدد السكان الذي يفوق سنهم 15 سنة .

-كيفية حساب عدد السكان البالغين لسنة 2016: عدد الإجمالي للسكان المقدر في هذه السنة 40.836.000 نطرح منها عدد السكان الأقل من 15 سنة فئة (0-14 سنة) والمقدرة في 2016 ب 11954000 نسمة، فنحصل على عدد الافراد البالغين في الجزائر لسنة 2016 ب28882000سنة (40836000-11954000=28882000 سنة)، ويتم بنفس الطريقة حساب كل من السنوات (2017-2018-

2019-2020-2021)، وهذا مع الإشارة أنّ المعطيات المعتمد عليها، أحيانا مقربة وأحيانا متوفقة أي تقديرية، وهذا حسب الديوان الوطني للإحصائيات ويمكن تلخيص ما توصلنا اليه في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (12): عدد السكان البالغين في الجزائر لسنة (2016-2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان البالغين	28882000	29314000	29749000	30201000	30721000	31247000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لعلاوي نواري استخدام وسائل الدفع الالكتروني لإرساء الشمول المالي في الجزائر مع الإشارة الى تجارب دول رائدة، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يحي فارس بالمدية، الجزائر 2022، **ص169**.

-نلاحظ من خلال الجدول زيادة تدريجية في عدد السكان البالغين وهذا نتيجة لزيادة نمو العدد الإجمالي للسكان حيث بلغ عدد البالغين في 2016 (28882000) ليصل سنة 2021 الى (31247000) نسمة.

ثالثا-حساب مؤشر استخدام الحساب البنكي لفئة البالغين الجزائر: نقوم بحساب هذا المؤشر بقسمة عدد الحسابات البنكية المستخدمة في الجزائر لكل سنة على عدد الأشخاص البالغين في الجزائر والحاصل نضربه في مئة

$$\text{-مؤشر} = 100 \text{ x } \frac{\text{عدد الحسابات البنكية المستخدمة}}{\text{عدد الافراد البالغين}}$$

-حساب مؤشر استخدام الحسابات البنكية للبالغين في الجزائر 2016: لدينا عدد الحسابات البنكية المستخدمة خلال سنة 2016 (11876700 حساب) نقسمها على عدد السكان البالغين للجزائر سنة 2016 (28882000 نسمة) فضربها في 100.

وعليه مؤشر استخدام الحساب البنكي للبالغين في الجزائر (2016) $= 100 \text{ x } \frac{11876700}{28882000}$

مؤشر استخدام الحساب البنكية للبالغين على الجزائر (2016) = 4112%

[1] لعلاوي نواري، **استخدام وسائل الدفع الالكتروني لإرساء الشمول المالي في الجزائر مع الإشارة الى تجارب دول رائدة**، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يحي فارس بالمدية، الجزائر 2022، ص162.

وبنفس الطريقة وبالاعتماد على الجدول رقم (11) والجدول رقم (12) نحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): مؤشر استخدام الحسابات البنكية للبالغين في الجزائر (2016 الى 2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر نمو الصافي	%41.12	37.29%	%39.89	%39.80	%37.44	%37.30

المصدر: تم اعتماده على المعطيات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر

حسب الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ مؤشر استخدام الحسابات البنكية للبالغين في الجزائر بلغ في 2016 حوالي 41.12%، ليسجل تراجعا سنة 2017 بفجوة (4%)، وهذا نتيجة لارتفاع نسب التضخم، الأمر الذي أدى تدني القيمة الشرائية وبتالي نقص المعاملات الاقتصادية، وهذا أدى الى تراجع في استخدام الحسابات البنكية لنقود لانتعاش من جديد سنة 2019، حيث سجل المؤشر 39.80% وهذا لتحسن الأوضاع الاقتصادية ليعود من جديد الى التراجع بفجوة 2% في كل من 2020 و 2021، وهذا نتيجة وباء كورونا الذي أحدث شللاً عالمياً وركوداً اقتصادياً، أدى الى تدني المعاملات الاقتصادية وتراجع في استخدام الحسابات البنكية.

ومن خلال هذا المؤشر، نلاحظ أن الشمول المالي في الجزائر مازال يعاني ضعف وتدني مؤشراته في الجزائر على الرغم من الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية، والتي تعمل على تحسين المنظومة المصرفية والخدمات المالية، وتعكس تدني المؤشر على ضعف الوعي المالي بين السكان خاصة البالغين منه وتفشي ظاهرة البطالة بين أوساطهم، كما وجود قيود وشروط على امتلاك حسابات بنكية، وهذا ما يجعلهم لا يتمتعون بالاستقلالية المالية.

الفرع الثاني: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية[1]: يقيس هذا المؤشر الأفراد البالغين الذين يقترضون أموالا من المؤسسات المصرفية الرسمية والجدول يوضح نسب هذا المؤشر في السنوات (2011-2014-2017-2021).

[1] مفيدة الأحسن، **مرجع سابق**، ص31.

الجدول رقم (14): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24-15	25+
2011	%1	%5	%0	%0	%2
2014	%6	%7	%5	%5	%6
2017	%5	%7	%3	%1	%7
2021	%4	%5	%2	%2	%5

المصدر: **source: world Bank (2011-2021) (مفيدة الاحسن**، مفيدة الاحسن واخرون، **واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)**، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر (2023)،)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر وصلت سنة 2021 (4%) من إجمالي السكان البالغين كأعلى نسبة وهي نسبة متدنية جدا، إذا ما تم مقارنتها بنظريتها من الدول العربية، كما نلاحظ وجود فجوتين، الأولى تخص توزيع بين الجنسين (الذكر، الأنثى)، والتي كانت نسبة 3% لصالح الذكور سنة 2021، أما الثانية بمقدار الضعف في توزيع فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات اقتراض اتلى اجمالي السكان البالغين، مقابل فئة الكبار وكانت قيمة الفجوة تمثل 3% لصالح الكبار (+25).كما نلاحظ ان سنة 2017 وصلت نسبة من لديهم حسابات اقتراض من فئة الشباب (1%) مقابل 7% لفئة الكبار (+25)، أي بفجوة 6% لصالح الكبار، ويرجع السبب، تدني نسبة الملكية حسابات الاقتراض لعدم امتلاكهم الشباب منهم لحسابات مالية في المؤسسات رسمية، ويفضلون الاقتراض من العائلات والأصدقاء، ويتحاشون التعامل بمعدل فائدة بسبب العقيدة الإسلامية، بالإضافة الى امتناع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة وعدم تقديم القروض لها.

الفرع الثالث– مؤشر الادخار: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقومون بالادخار على المستوى المؤسسات المالية الرسمية، ويكشف عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الافراد المجتمع، وتفضيلهم لتعاملات الرسمية، كما يعبر عن دور البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الاوعية الادخارية، وتقديم

خدمات مالية متميزة، والجدول أدناه يمثل نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات الادخارية في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر لسنوات (2011-2014-2017-2021)[1].

الجدول رقم (15): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24-15	25+
2011	%4	%6	%3	%1	%6
2014	%14	%22	%6	%9	%16
2017	%11	%14	%8	%3	%15
2021	%16	%18	%14	%6	%20

المصدر: source: world Bank (2011-2021)

نلاحظ من الجدول أنّ نسبة البالغين لعام 2017 حوالي 11% وهي منخفضة بالنسبة للأعوام التي سبقتها، بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها الجزائر، آنذاك الامر الذي أدى الى تأكل الأجور نتيجة انخفاض الأسعار النفط. في حين سجلت اعلى نسبة لها، 16سنة 2021، وتقدر حجم الفجوة بين توزيع الجنسين ب4% لصالح الذكور، كما نجد فجوة بمقدار كبير بين توزيع فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات الادخار مقارنة بفئة الشباب بمقدار 14% لصالح الكبار، ويفسر تدني نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية، إلاّ أنّ هناك فئة قليلة من الأفراد الذين يقومون بإيداع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية، وهذا ما يجعلها دون المستوى المأمول، وهذا ما يجبر البنك المركزي الجزائري على مضافرة الجهود التوعوية لتحفيز الأفراد على الادخار وتوجيهه نحو المؤسسات المالية الرسمية.

الفرع الرابع-نسبة البالغين الذين يستخدمون الأنترانت أو الهاتف النقال للوصول الى الحسابات: نقصد بهم هم عدد الأفراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف النقال للوصول الى حساباتهم البنكية، وهذا في كل من سنة 2017 و2021[2]، والجدول يوضح ذلك.

[1] مقيدة للأحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

[2] مفيدة الأحسن-مرجع سابق، ص ص33-40.

جدول رقم (16): نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى الحسابات

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24-15	25+
2017	5%	%3	%1	%1	%3
2021	/	%4	%3	%3	%4

source: world Bank (2011-2021)

نلاحظ من الجدول أعلاه، نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال أو الانترنت للوصول الى الخدمات المصرفية والمالية في الجزائر سنة 2017 بلغت 5%، في حين بلغت 7% سنة 2021، كما نلاحظ وجود فجوة بقيمة العجز والتي تقدر ب1% لصالح الذكور، ووجود فجوة أيضا بقيمة الضعف لصالح الكبار الذين يستخدمون الانترنت والهاتف النقال، قصد الوصول للخدمات المالية والمصرفية مقارنة بفئة الشباب والتي قدرت ب1% سنة 2021، حيث نجد أنه في 2017 وصلت نسبة من يستخدمون الانترنت والهاتف النقال من فئة الكبار الى 3% مقابل 1% لفئة الشباب في حين سجلت أعلى نسبة لصالح الكبار الذين يستخدمون الهاتف النقال أو الانترنت سنة 2021 بنسبة 4% مقابل 3% لصالح الشباب، ويرجع تسجيل هذه النسبة المنخفضة الى الضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبتها المنظومة المصرفية الجزائرية للتطورات المتسارعة والحديثة التي تطرأ على وسائل الدفع الالكتروني، كما أن تنظيم الاعمال الالكترونية المصرفية يحتاج إلى قوانين وتشريعات غير انه في الجزائر نجد ضعف ونقص كبير في القوانين والأنظمة والتشريعات المنظمة وأخرى تضبط الأعمال الالكترونية بالمعاملات المصرفية خاصة الالكترونية.

الفرع الخامس-معوقات الشمول المالي في الجزائر والجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي: من خلال الفروع السابقة، لاحظنا ضعف في المؤشرات الشمول المالي في الجزائر، والتي كان سببها عدة صعوبات يتم حصرها ثم تقديم الجهود المبذولة فيما يلي:

أولا–معوقات الشمول المالي في الجزائر: تتمثّل فيما يلي[1]:

–ضعف او عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة، وهذا ما يجب التعامل معها من قبل الأفراد؛

–هيكل ملكية القطاع المصرفي الخاضع يشكل كبير للقطاع العام، الامر الذي حد من توسع القطاع الخاص، الأمر الذي ينعكس سلباً على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛

–ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية، والبطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية كلها مساعدة ومشجعة على الاقصاء المالي، وكل هذه العوامل تزيد من تكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات غير رسمية والتي تكون خارج الدائرة غير رسمية للاقتصاد؛

–ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية يزيد نوعا ما من الجمود في النظام المالي وعلى البطء في تنفيذ الخدمات والمعاملات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة؛

–البنية التحتية المالية الضعيفة والتي تعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وجودتها وتكلفتها الامر الذي يجعلها غير متاحة للفئات المستبعدة ماليا.

ثانيا–جهود الجزائر في تعزيز الشمول المالي: أهم الجهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الشمول المالي نذكر ما يلي:

أ–البنية التشريعية: قامت الجزائر بإصدار القانون النقدي والمصرفي 23–09، والذي تضمّن في أحد مكوناته تعزيز الشمول المالي؛

ب–التثقيف المالي: تضمّن إعداد وصياغة استراتيجية وطنية شاملة موجهة لتعزيز مستويات التثقيف المالي وتطويرها، من خلال مشاركة الدولة الى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة، في نشر الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين، خاصة الفئات المستهدفة كالشباب والنساء والمؤسسات الناشئة صغيرة ومتوسطة من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، والتقليل من المخاطر، إيجاد نظام تعليمي متكامل يهدف الوصول الى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع[2]؛

[1] معمري نرجس، أوكيل حميدة، **مرجع سابق**، ص ص43–44

[2] بهوري نبيل، **الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 10، العدد 03، (2019)، ص 175.

ج–تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: يعدّ التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديد ونماذج الاعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها، كسداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول[1]؛

د–تطوير البنية التحتية: يولي الفكر الاقتصادي أهمية بالغة للخدمات الوساطة المالية، لما لها من مساهمة وأهمية في إحداث النمو الاقتصادي، وتتضمن هذه الأولويات ما يلي[2]: بنية التشريعية، الانتشار، تطوير نظم الدفع والتسوية بتوفير بيانات شاملة لضمان الشفافية وحماية الحقوق.

المطلب الثاني: مؤشر الشمول المالي بولاية المدية المعنيين بخيار تحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية وأهم انعكاساته.

يُعتبر امتلاك حساب بنكي من اهم المؤشرات الشمول المالي، فهو بوابة رئيسية للوصول لمختلف الخدمات المالية والاستفادة منها، ففئة الفقراء يمكن أن يستفيدوا من الدعم النقدي، عن طريق هذه الحسابات ويستطيعون عن طريقها أيضا تلقي مختلف الخدمات البنكية الأخرى، كطلب الائتمان والتحويلات الخ.... وغيرها لذلك من المهم معرفة مؤشر الشمول المالي المرتبط بعملية صب التحويلات النقدية للفقراء عن طريق فتح حسابات بنكية.

الفرع الأول–مؤشر الشمول المالي: يتم حساب المؤشر الشمول المالي بقسمة عدد الحسابات البنكية للأشخاص المستفيدين من الدعم النقدي لولاية على عدد الأشخاص البالغين في ولاية المدية مضروبا في 100.

ولحساب هذا المؤشر وجب توفر بعدين هما:

أولا–استنتاج عدد الحسابات البنكية للأشخاص المستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية (2019–2023): من خلال الدراسة التحليلية للفقراء ولاية المدية المعنيين بالدعم النقدي (عديمي الدخل)، وحسب المعلومات التي تحصلنا عليها من وكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية ومديرية التشغيل بولاية المدية تحصلنا على المعطيات التالية:

---

[1] لوزري نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تطويره موازنة الشمول المالي لمجموعة من الدول العربية**، مجلة البحوث والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02 (2021)، ص26.

[2] طرشي محمد وانساعد رضوان، عمر عبو، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال**، مجلد01، العدد 01 (2019)، ص130.

جدول رقم (17): عدد الفقراء، عديمي الدخل المستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية

الفئة / السنوات	عدد الفقراء عديمي الدخل معتمد بمنحة جزافية	عدد المستفيدين من منحة البطالة	المجموع الكلي	عدد حسابات البنكية
2019	31116	/	31116	31116
2020	31116	/	31116	31116
2021	31416	/	31416	31416
2022	31616	62089	93705	93705
2023	35000	60795	95795	95795

المصدر: تم اعداده اعتمادا على الوكالة التنمية الاجتماعية لولاية المدية ومديرية التشغيل لولاية المدية

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ ثبات تبني في عدد الفقراء المعنيين بالدفع النقدي لولاية الحد من بمتوسط 31216 من سنة (2018 الى 2020) وهذا لوجود منحة الجزافية فقط. أما مع سنة 2022 نلاحظ ارتفاع بالمنحة لفئة الفقراء المعنيين بالدعم النقدي، وهذا بزيادة الحكومة مع دعم نقدي على شكل منحة البطالة، والتي استفادت منه شريحة الشباب البطال التي تمثل النسبة الأكبر في تركيبة السكان لولاية المدية لتصل المجموع الكلي للفقراء المعنيين بالدعم النقدي لولاية المدية سنة 2023 حوالي 95795 نسمة. ومع افتراض امتلاك كل مستفيد من الدعم النقدي بولاية المدية حساب بنكي، فيصبح المجموع الكلي في الجدول أعلاه عبارة عن عدد حسابات بنكية للفقراء المستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية.

ثانيا–استنتاج عدد الافراد البالغين لولاية المدية (2019–2023): نقصد بهم الأشخاص الذين يفوق عمرهم 15 سنة، ويتم احتسابه من خلال طرح العدد الإجمالي للسكان بولاية المدية من عدد السكان الأقل من 15 سنة فئة (0–14 سنة) للولاية، وحسب الاحصائيات المحصل عليها لعدد السكان ولاية المدية والتي تكون عادة مقدرة وتقريبية من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية تم تحصل على:

–كيفية حساب عدد الافراد البالغين لولاية المدية:

–2019: عدد السكان الإجمالي لولاية المدية (1002134) نطرح فئة السكان الأقل من 15 سنة (23000) تساوي 772130 نسمة؛

-2020: 1081677 – 332983 = 748694 نسمة؛

-2021: 1102554 – 378187 = 724367 نسمة؛

-2022: 1123833 – 345970 = 777863 نسمة؛

-2023: 1145031 – 352509 = 792522 نسمة.

وعليه نستنتج الجدول التالي:

جدول رقم (18): عدد السكان البالغين لولاية المدية (2019–2023)

السنوات	عدد الافراد البالغين
2019	**772130**
2020	**748694**
2021	**724367**
2022	**777863**
2023	**792522**

المصدر: تم اعداد اعتمادا على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المدية.

عند ملاحظة الجدول نجد وصل عدد السكان البالغين لولاية المدية سنة 2019 حوالي 772130، ليشهد انخفاضا قدره 748694 سنة 2020، وهذا لأسباب جائحة كورونا التي أدت الى فقدان عدد من السكان، ليعود لارتفاع من جديد في 2022 حوالي 777813، ويواصل ارتفاع سنة 2023 بحوالي 792522.

ثالثا– نسبة استخدام حسابات البنكية للفقراء معنيين بالدعم النقدي لولاية المدية: يتم حساب هذا المؤشر بقسمة عدد الحسابات البنكية للأشخاص المستفيدين من الدعم النقدي (عديمي الدخل) لولاية المدية على عدد السكان البالغين لولاية المدية مضروب في مئة.

***كيفية حساب المؤشر:**

-بالنسبة لسنة 2019: عدد الحسابات البنكية للمستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية (31116) نقسمه على عدد البالغين لولاية المدية (772130) والحاصل نضربه في 100 نحصل على 4.02%. وبنفس الطريقة نحصل على المؤشر لكل من سنة 2020-2021-2022-2023، ونحصل على النتائج موضحة في الجدول أدناه.

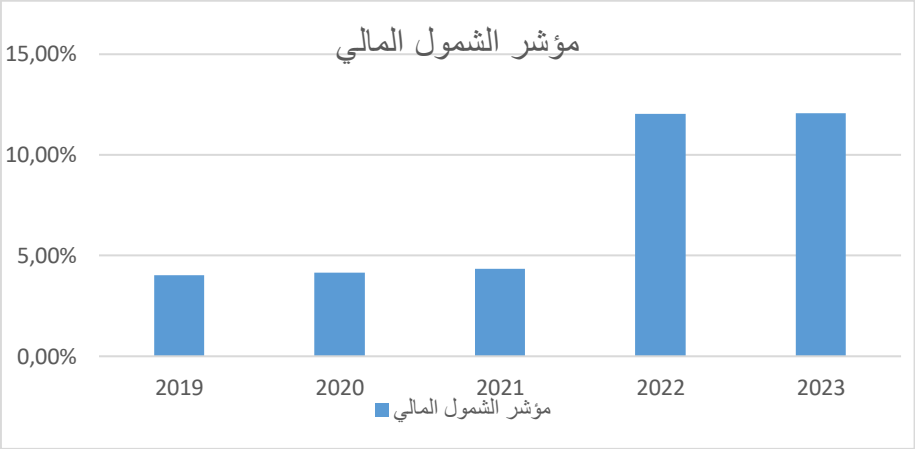
جدول رقم (19): مؤشر الشمول المالي لفئة المستفيدين من الدعم النقدي لولاية المدية (مدخل الحسابات البنكية)

السنوات	مؤشر الشمول المالي
2019	%4.02
2020	%4.15
2021	%4.33
2022	%12.04
2023	%12.08

المصدر: تم الاعتماد على معطيات الجدول رقم (17) والجدول رقم (18).

من خلال ملاحظة الجدول نلاحظ ان مؤشر الشمول المالي في كل السنوات (2019-2020-2021)، كانت نسبته ضعيفة ونوعا ما ثابتة تتراوح بين 4% وفي 2022 و2023، شهد مؤشر ارتفاعا ملحوظا الى حوالي 12%، وهي نسبة معتبرة وهذا راجع لزيادة عدد الحسابات البنكية للمستفيدين من الدعم النقدي، وهذا بزيادة منحة البطالة التي استفادت منها شريحة كبيرة من البطالين الشباب بولاية المدية، ورسم البياني يوضح ذلك (تعبير عن الجدول رقم 19).

شكل رقم (05):



المصدر: تم اعداده اعتمادا على معطيات جدول (19)

ومن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ ارتفاع الشمول المالي لكل من سنة 2022 إلى 2023، وهذا بزيادة عدد الحسابات البنكية للفقراء المستفيدين من الدعم النقدي، وهذا بسبب قيام الحكومة بضخ دعم نقدي جديد لفئة الشباب البطال على شكل منحة البطالة، والتي استفادت منه شريحة كبيرة من شباب البطال، باعتباره النسبة الأكبر في التركيبة السكانية لولاية المدية.

الفرع الثاني–انعكاسات على ضوء التحول نحو الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية على الشمول المالي: يُعتبر التحول نحو الدعم النقدي من خلال الحسابات البنكية، خطوة هامة نحو تعزيز الشمول المالي في المجتمعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهذا ما يحمل في طياته عدة انعكاسات إيجابية أو سلبية نذكرها فيما يلي:

أولا–الانعكاسات الإيجابية:

أ–زيادة الوصول إلى الخدمات المالية: يساهم في ادماج فئات واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي، مثل النساء وسكان المناطق الريفية والفئات ذات الدخل المنخفض أو المنعدم؛

ب–تحسن الكفاءة والشفافية: يقلل من الفساد والتسرب المالي الذي قد يحدث في نظام الدّعم التقليدي، يعزز شفافية العمليات المالية، بفضل إمكانية تتبع التحولات النقدية؛

ج–تعزيز الادخار والتخطيط المالي: يمنح الأفراد القدرة على الادخار والتخطيط المالي الشخصي مما يمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية؛

د–الاجتماعية: تقليل الفجوة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، وإلغاء الطبقية الموجودة؛

هـ–التكنولوجيا: يدفع الشمول المالي نحو اعتماد على الخدمات المالية الرقمية، مما يعزز الادماج الرقمي في المجتمع، وتبني التكنولوجيا المالية التي تجعل الخدمات المالية أكثر كفاءة وسهولة في الوصول ويمحو البيروقراطية الإدارية؛

و–الاقتصادية: يمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو والتوسع مما يخلق فرص عمل جديدة ويحفز النمو الاقتصادي.

ثانيا–الانعكاسات السلبية:

أ–التحديات التقنية والبنية التحتية: قد يكون هناك صعوبات في الوصول إلى البنوك أو الفروع المصرفية في المناطق النائية، كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول قد تحد من فعالية هذا التحول؛

ب –مخاطر أمنية: تزايد مخاطر الاحتيال الالكتروني وقرصنة الحسابات البنكية، مما يتطلب تعزيز إجراءات الأمان وتطوير الأمن السيبراني؛

ج–مقاومة التغيير: قد يواجه التحول نحو الدعم النقدي، مقاومة من الفئات التي اعتادت النظم التقليدية، والتي قد تحتاج إلى حملات التوعية والتثقيف المالي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قراءتنا للفصل الثالث والأخير خلصنا إلى أنّ الشمول المالي يعني الوصول الى مختلف الخدمات المصرفية والمالية لكل شرائح المجتمع، وبأقل تكلفة وفي أي وقت وفي أي مكان. وتكمن أهداف الشمول المالي في تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية وتعريفها بأهميتها وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بمعنى تسهيل الوصول الى مصادر التمويل لتخفيض مستويات الفقر، وتحسين المستوى المعيشي ودفع مشاريع العمل الحر، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لأجل للوصول الى نمو اقتصادي شامل.

كما يتميز الشمول المالي بخصائص تتمثل في التكلفة الميسورة والجودة والأمان والشفافية والمرونة والاستدامة والتنوع. ولقياس الشمول المالي، يتمّ استخدام ثلاثة مجموعات أساسية من المؤشرات تُمثّل مداخل لقياس الشمول الماي هي: استخدام الخدمات المالية، والحصول على الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية.

وقصد التعرف على أهمية الشمول المالي بولاية المدية، على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية، قمنا أولا بدراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر، وهذا من خلال دراسة تحليلية لعدة مؤشرات للشمول المالي كمؤشر استخدام حساب بنكي ومؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الانترنت والهاتف النقال للوصول للحسابات. وخلصنا أنّ هذه المؤشرات كلها كانت ضعيفة، بمعنى أنّ الشمول المالي شهد مستويات متدنية في الجزائر، وهذا لوجود عدة معوقات. وتعمل الجزائر جاهدة للتقليل منها عن طريق التثقيف المالي للجمهور وتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية وتطوير البنية التحتية لها.

وقمنا بدراسة مؤشر الشمول المالي بولاية المدية، وهذا للفقراء المعنيين بالدعم النقدي عبر التحول نحو الدفع عبر طريق الحسابات البنكية، ولاحظنا تحسناً في مؤشر الشمول من منظور الحسابات البنكية. واستعرضنا وفي الأخير كل الانعكاسات المترتبة على ضوء خيار التحول نحو الدعم النقدي للفقراء عبر الحسابات البنكية.

خاتمـــــــــة

خاتمة:

ضمن إطار الجهود المبذولة لرفع المستوى المعيشي من طرف المنظمات الدولية والحكومات، لعبت سياسة الدعم الحكومي دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المرجوة، فالدعم الحكومي هي أداة تمارس بها مسؤوليتها الاجتماعية بمختلف أنواعها، ويعتبر الدعم العيني من أهمها، وهو منتشر بشكل كبير في الدول النامية وهذا لسهولة تسييره، حيث يتم من خلاله تقديم السلع والخدمات بأسعار منخفضة وبأقل تكلفة سواء للمنتج أو للمستهلك. لكن هذا النوع من الدعم شكّل عبئاً على ميزانية الدولة، وأحدث تشوهات في الهيكل الاقتصادي وكذلك عدم وصوله لمستحقيه، فكان الدعم النقدي بديلاً لذلك، فيم تقديم مبالغ مباشرة للأفراد والمؤسسات، ولقد أثبت ناجعته من خلال زيادة كفاءة الاقتصادية، ووصوله لمستحقيه المتمثلين في الفئة المحرومة في المجتمع غير القادرة على تلبية احتياجاتها من (غذاء، لباس، سكن صحة، تعليم ،الخ)، ولذلك وجب توفر معلومات شاملة ودقيقة على هذه الفئة بالإلمام بجوانبها(محدداتها، أسبابها وأنواعها)، لتقديم حلول ناجعة لتحسين مستوى المعيشي لها و بحث التنمية المستدامة.

وفي ظل التحولات الحاصلة في العالم يعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008، ألزمت الدول على ضرورة الاهتمام بالخدمات المالية والمصرفية وإيصالها لمختلف فئات المجتمع، بما فيهم فئة الفقراء ذوي الدخل المنعدم وبتكلفة منخفضة، وهذا وصولاً للاستقرار المالي، وبالتالي رفع المستوى المعيشي لهم. والجزائر كأحد الدول النامية تعرف تأخراً وضعفاً في منظومها المالية، وهذا ما يعكس ضعف مؤشرات الشمول المالي فيها، و هي تعمل على رفع مستواه من خلال الجهود المبذولة وهذا بتفعيل ووضع قوانين ومراسيم تشريعية من أجل إصلاح لمنظومة المالية، كما تعمل على خيارات مهمة للتّحول نحو الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية للفئة الفقراء عديم الدخل، وتم قياس مؤشر الشمول المالي لهذا التّحول، وهذا بأخذ عينة من فقراء عديمي الدخل لولاية المدية، فلاحظنا تحسناً في مستوى الشمول المالي وتم التطرق لأهم انعكاساته.

حيث يعتبر خيار التحول نحو الدعم النقدي للفقراء عن طريق حسابات بنكية لولاية المدية خطوة مهمة، تستدعى تظافر الجهود لبلورتها وتحقيقها على أرض الواقع، من خلال وضع قوانين وتشريعات مدعمة لهذا الخيار، وتعزيز إمكانيات المنظومة المالية وتطويرها ونشر الثقافة المالية، وكل هذا تعزيزاً لشمول المالي، وبالتالي بعث التنمية الاقتصادية المستدامة للولاية والدولة ككل ورفع من مستوى المعيشي للفرد والمجتمع، وتشجيع الفرد على الادخار والائتمان، وتمويل المشاريع المصغرة، مما يخلق فرص للعمل وبالتالي القضاء على البطالة.

أولاً–اختبار الفرضيات: بالنسبة لاختبار الفرضيات، يمكن تلخيصها كما يلي:

– اختبار صحة الفرضية الأولى: تضمنت هذه الفرضية، أنّ "الدعم الحكومي يتجلى في عدة أنواع أهمها الدعم العيني والدعم النقدي "، وقد أثبتت الدراسة أن الدعم الحكومي له أشكال كثيرة، منها الدعم العيني الذي يلقى انتشاراً في الدول النامية، من خلال دعم السلع والخدمات بأسعار منخفضة وأقل من تكلفتها، وأما دعم النقدي فهو الآخر يعرف إقبالاً من طرف العديد من الدول لناجعته، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى؛**

– اختبار صحة الفرضية الثانية: تتمثل هذه الفرضية في أنّ "الفئة المعنية بالدعم النقدي هم أصحاب الدخل المنعدم"، وقد أثبتت الدراسة التحليلية أن الدولة تقدّم دعماً نقدياً للفئات الفقيرة عديمة الدخل على شكل منح كمنحة البطالة حسب المرسوم التنفيذي رقم 22/07 المادة (2) ومنحة الجزافية لتضامن حسب المرسوم التنفيذي رقم94/437 المتمم لمرسوم رقم 85/341. وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية.**

– اختبار صحة الفرضية الثالثة: نصّت الفرضية الثالثة أنه "يؤدي خيار الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية إلى انعكاسات إيجابية على الشمول المالي بولاية المدية"، وقد أثبتت الدراسة من خلال قياس مؤشر الشمول المالي لولاية المدية تحسنه الملحوظ، وهذا يؤثر بالإيجاب بزيادة في استخدام الحسابات البنكية. مما يحفز ويطوّر المنظومة المالية وتزيد من كفاءتها، وبالتالي تعزيز الشمول المالي وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية المستدامة، هو ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة.**

ثانياً–نتائج الدراسة: توصّلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها في هذه النقاط التالية:

1–الدعم الحكومي هو جزء من المسؤولية الاجتماعية للدولة، التي هي مجبرة على تقديم العون والرعاية للفئات المحرومة غير القادرة على توفير احتياجاتها وكذلك المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، سواء من إيراداتها أومن مصادر أخرى. وللدعم الحكومي **أهداف** تسعى الدولة لتحقيقها: **اجتماعية:** كتحقيق العدالة وحماية الفقراء و**اقتصادية:** زيادة في معدلات تنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد الاقتصادية نحو إنتاج السلع والخدمات التي تخدم المجتمع، وحماية المؤسسات محلية و**سياسة:** تحقيق السلم الاجتماعي لإرساء الأمن وتحقيق التكافل والتعايش بين أفراد مجتمع الواحد؛

2–**أشكال** الدعم الحكومي متنوعة، نذكر أهمها: **دعم مباشر** (صريح في الميزانية)، و**دعم غير مباشر** يكون ضمني لا يظهر في الميزانية (كدعم سعر الصرف)، و**دعم معمم** يشمل جميع شرائح المجتمع **ودعم مستهدف** يكون مقيد بشروط (منحة البطالة)، بالإضافة الى الدعم الاكثر انتشارا **الدعم العيني** (السلع والخدمات وبأقل

من تكلفتها)، و**الدعم النقدي** (مبالغ مالية مباشرة). ويعتبر الدعم العيني والدعم النقدي من أهم الأشكال التي يتم الاعتماد عليها من طرف العديد من الدول، لا سيما الجزائر التي تتخذ من الدعم العيني الشكل المفضل لها لسهولة تسييره، غير أنه أثبت عدم نجاعته، لتشكيله عبئاً على الميزانية العامة، واستنزاف الموارد وعدم وصولها لمستحقيها، وكذلك التشوهات التي تحدث في هيكل الاقتصاد، مع فرض نمط محدد للاستهلاك، لهذا السبب لجأت العديد من الدول للدعم النقدي، لما يحققه من كفاءة على المستوى الاقتصادي ومنحه حرية اختيار السلع والخدمات الاستهلاكية. ولتطبيقه على أرض الواقع وجب توفر نظام معلوماتي شامل لتحديد الفئة المستهدفة والمستحقة للدعم. والجزائر تسعى نحو التوجه التدريجي للدعم النقدي. وقد لعبت سياسات الدعم الحكومي **أدواراً** في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتمثّل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتغيير الهيكل الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل، وتنمية القدرات البشرية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

3-تتمثّل **آثار الدعم الحكومي** في زيادة الاستهلاك (الأسعار منخفضة)، وزيادة الانتاج (دعم مواد الانتاج)، كما شكّل هذا الدعم عبئاً على الميزانية العامة، مما يؤدي الى العجز الدائم. ولقد أنجرت عنها **ايجابيات والسلبيات** خاصة في دعم القطاعات الحيوية والمشاريع التنموية. أيضاً زيادة الطلب، وتغيير الهيكل الاقتصادي، ودعم المشاريع الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، وتقديم الدعم للفتاة الهشة والفقيرة، والتنمية البشرية، وتحفيز الابتكار والبحث إعادة توزيع الثروة، والأمن الغذائي، والاستقرار، والحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، هذه كإيجابيات. أما السلبيات فتكمن في احتمال تفاقم عجز الميزانية، وارتفاع معدلات التضخم، وتشوه الهيكل الاقتصادي، واستنزاف الموارد المدعمة (تهريب وتبذير)، وتشجيع الاقتصاد الموازي.

4-الفقر ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد، فيصعب تحديد مفهوم الدقيق له، لهذا كثرت التعاريف الخاصة به، فهو مرتبط بحياة الفرد وتطلعاته، لهذا لا يمكن أن نعمّم مفهوم الفقر في جميع الدول، نظرًا لوجود طابع الخصوصية. لذلك تطلب الأمر آلية مسح شامل على المستوى المحلي، ليسهل عملية حصر الفقراء. وبالتالي صياغة سياسة ملائمة له. ويمكن أن نقسّم **أسباب الفقر** إلى: **داخلية** (سياسة إنمائية غير مناسبة، نقص الهياكل الأساسية، انخفاض معدلات الأجور، نقص الموارد المالية، تضخم، تحكم المحدود في الموارد، قلة الخدمات الاجتماعية كصحة تعليم السكن، سوء توزيع الدخل، عدم التزام الحكومي بمكافحة الفقر، انهيار الاستقرار الداخلي نتيجة للنزاعات، فساد الحكم). وأما الأسباب **الخارجية** (عدم ملائمة برامج مكافحة الفقر الدولية، عبء الديون، عولمة الأسواق السلع والخدمات، تدهور نسب تبادل التجاري). وفيما يخص **محددات الفقر**: نجملها في: نمو الديمغرافي السّريع

المقابل لبطيء في نمو الاقتصادي يؤدي الى انتشار الفقر، توزيع غير العادل للدخل، وضعف الهياكل الاقتصادية والاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي هو رهن الأسواق الدولية وتقلبات الاسعار فيها وتزايد الأمية وانخفاض مستوى التعليمي، ونقص اليد العاملة المؤهلة وازدياد البطالة، وتهميش دور المرأة، ونقص الخدمات والرعاية الصحية، والخلفية الاستعمارية للدول النامية واستنزاف مواردها، وعدم النضج السياسي لطبقة الحاكمة. أما **أشكال الفقر**، فيمكن تقسيمها حسب مستوى الفقر: **الفقر المطلق، الفقر النسبي، الفقر المدقع** حسب زمن: **فقر مزمن** (ثابت) و**فقر موسمي**. ولنتمكن من حصر فئة الفقراء؛

5-ضمن إطار تحليل الفقر بولاية المدية من منظور **الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية**، لاحظنا أنه تبلغ مساحة ولاية المدية 565 877 كلم2، وتقع في الجزء الجنوبي للجزائر العاصمة ب (88) كلم، وعلى ارتفاع 900م على سطح البحر، هي جزء من الإقليم الأوسط تحدها ولاية البليدة شمالا، عين الدفلى غربًا، البويرة والمسيلة شرقا والجلفة وتسمسيلت جنوبًا، كما تضم 64 بلدية موزعة على 19 دائرة. أما **تضارسها** فتنقسم إلى **منطقة جبلية** (من جبال الونشريس الى تابلاط)، وتتميز بغطاء غابي كثيف وقلة السكان، تمارس حرفة تربية المواشي. وأما **المنطقة التلبية** فتتوسط إقليم الولاية التي تتميز بالنشاط الفلاحي. ولدينا **المنطقة السهلية** فتقع وسط المنطقة التلية، وتضم سهل بنيي سليمان وسهل مراشد، وتنتشر فيها زراعة الحبوب والمجاري المائية. وأما **المنطقة الجنوبية، ف**تتميز بالهضاب وعدم انتظام التساقط حيث تكثر فيها زراعة الحبوب وتربية المواشي، ويتميز **مناخها** بأنه متوسطي شبه قاري معتدل بارد ورطب شتاء وحار جاف صيف. وأما **شبكة الطرقات** فلديها شبكة طرقات مهمة تربط بين الشمال والجنوب، طريق وطني رقم (1)، وتربط الشرق بالغرب الطريق الوطنية رقم (18)، يضاف لها 35 محوراً رئيسياً من الطرق الولائية بالإضافة إلى الطرق البلدية. وأما **اقتصاديا** فيغلب على الولاية الطابع الفلاحي بالإضافة الى بعض الصناعات المتمركزة في المراكز الحضرية صناعة الأدوية مجمع صيدال والصناعة الميكانيكية، وصناعة الزروع ومطاحن القمح، وصناعة الأحذية، بالإضافة لوجود إمكانات صناعية (مقلع الجبس، الرمل، الحجر)، أما المنشآت القاعدية فهي جد محتشمة إذا ما قورنت مع مساحة الولاية، فلديها قطب جامعي واحد، و7مستشفيات)، وتعرف السياحة ضعفا في الهياكل سياحية وتشمل دار الأمير عبد القادر، آثار الأشير، حديقة بن شكاو.

6– تحليل الفقر بولاية المدية من منظور **الإمكانيات البشرية:** بلغ عدد سكان ولاية المدية في 2023 بـ 1145031 نسمة، يتم توزيعهم **حسب الكثافة السكانية** إلى **منطقة ذات الكثافة المرتفعة** (أكثر من 200ن الكلم2.)، حيث نسبة السكان فيها حوالي 60% من إجمالي السكان، تتربع على مساحة لا تتعدى 4.28% من المساحة الإجمالية للولاية، وهي تعتبر من مناطق الجذب السكاني، حيث تعرف ازدحاماً للسكان وهذا لتوفر الهياكل القاعدية والمرافق الضرورية، ومن أهم بلديات هذه المنطقة البلديات التالية: المدية، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان. وأما **المناطق ذات الكثافة المتوسطة** (199 ن/كلم2 إلى 50ن كم2)، ونسبة السكان فيها33 % من إجمالي سكان الولاية على مساحة تمثل15 % من المساحة الإجمالية للولاية، ومن أهم بلدياتها نذكر (عين بوسيف ، ميهوب، مغراوة، بوغار، بوسكن). وأما **المنطقة ذات الكثافة المنخفضة** الأقل من 50ن/كلم2، وتمثل 11% من عدد إجمالي السكان، وتتربع على مساحة كبيرة تقدري 80 % من إجمالي مساحة الولاية، ويرجع سبب عدم تمركز سكان فيها الى طبيعة التضاريس القاسية في الجزء الشمالي الشرقي لوجود طابع جبلي وكثافة الغطاء الغابي، فالعيش شبه منعدم والجزء الجنوبي شبه صحراوي؛

7–فئة الفقراء عديمي الدخل لولاية المدية يقدر عددهم ب 95123 حسب تقارير أبريل 2024. والمكونة من: **أ– فئة البطالين** : هم طالبي للعمل لأول مرة لدى مصالح وكالة التشغيل منذ ما يقل عن 6 أشهر تتراوح أعمارهم (19– 40 سنة)، يمثلون حوالى 63 %من نسبة الفقراء عديمي الدخل يتحصلون على الدعم حكومي على شكل منحة بطالة تقدر ب15000دج حسب مرسوم التنفيذي 07/22 مادة2.

ب– فئة المسنين: وهم كبار السن الذين يفوق أعمارهم 60 سنة ولا يملكون دخلا، حيث قدرت نسبتهم 13.26% من النسبة الفقراء عديمي الدخل، الذين يتحصلون على دعم حكومي على شكل منحة جزافية للتضامن ب 7000 دج حسب المرسوم التنفيذي 437/94.

ج–فئة الأمراض المزمنة: هم أشخاص يعانون من حالة مرضية دائمة وطويلة تتطلب علاجاً، يملكون ملفاً طبياً يثبت الحالة المرضية لهم ويكون مسجلون بتأمين الاجتماعي، وهم يمثلون 14% من النسبة الفقراء عديمي الدخل، يتحصلون على دعم حكومي على شكل منحة جزافية التضامن ب 7000 دج؛

د–فئة المعاقين: هم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مصابين بإعاقة (حركية، حسية، بصرية، عقلية، أو متعددة)، عديمي الدخل يمثلون حوالي 5.50% من عدد الفقراء عديمي الدخل للولاية، يُقسّمون حسب السن أكثر من 18 وأقل من 18 سنة، حيث تقدم الدولة لهم دعماً نقدياً على شكل منحة جزافية للتضامن، فإن

كانت نسبة الإعاقة 80% بمبلغ 7000 دج وأما إذا كانت نسبة الإعاقة 100% فيتحصلون على المنحة الثقيلة من مديرية التضامن ب12000 دج؛

هـ–الفئة نساء ربات عائلة: هي فئة النساء الذين لديهم أطفال ويقل عمرهم عن 60 سنة وحالتهم المدنية هي مطلقات، أرامل، عازبات ليس لديهن دخل، ويمثلون نسبة 3% من إجمالي فقراء عديمي الدخل لولاية المدية، يحصلون على منحة جزافية 7000 دج. هذا بالإضافة الى الأشخاص تحت الكفالة الذين يمثلون 9329 وهم يعيشون ضمن عائلة عديمة الدخل، مصنفة في الفئات السابقة سواء أبناء أو زوجات تقدم الدولة لهم علاوة ب 120 دج لشخص الواحد يستفيد منها 3 اشخاص فقط من العائلة الواحدة.

8–من خلال هذه الدراسة التفصيلية لعدد الفقراء عديمي الدخل لولاية المدينة، توصّلنا إلى أن الدولة أولت اهتماماً خاصاً بالفئة الهشة أو الفقيرة عديمة الدخل، وهذا بمنحهم دعماً نقدياً لتغطية احتياجاتهم الأساسية، لكن هذه المنحة غير كافيه مع ارتفاع تكلفة المعيشة. لذا عملت الدولة على زيادة معتبرة لهذه المنحة وهي قيد التنفيذ، كما هناك إجراءات قائمة على تحويل عملية دفع المنح عن طريق الحسابات البريدية (ccp)، وهذا لتقريب المواطنين لاسيما الفئة الهشة الى الخدمات المالية.

9–يعمل الشمول المالي على احتضان جميع شرائح المجتمع للوصول إلى مختلف الخدمات المصرفية الرسمية بأقل تكلفة وبأقل جهد، وهو يهدف إلى تدعيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلا على قدرته على دعم الفئات الاجتماعية المقصين ماليا كالفقراء الشباب والنساء وسكان الأرياف وأصحاب الدخول المنخفضة، والعمل على وصولها إلى الخدمات والمنتجات المالية، وهذا من خلال التأكيد على أهميتها وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، كما أنّ للشمول المالي **خصائص** تتجلى في: التكلفة الميسورة، والجودة، والأمان والشفافية والمرونة والاستدامة والتنوع. ولقياس الشمول المالي، وضع البنك الدولي عده **مؤشرات** تقسم إلى ثلاثة مداخل: مدخل الوصول إلى الخدمات المالية، ومدخل استخدام الخدمات المالية، ومدخل جودة الخدمات المالية. ومن خلال قياس بعض **مؤشرات مدخل الاستخدام للشمول المالي بالجزائر**، تتم الحصول على النتائج التالي:

– يرجع ضعف مؤشر استخدام الحسابات البنكية إلى تدني مستوى البنية التحتية المالية وضعف استخدام الأنظمة المالية؛

–ضعف مؤشر الادخار مرجعه تدني معدلات الفائدة، وارتفاع معدل البطالة، والتضخم وتدهور القدرة الشرائية؛

– يرجع ضعف مؤثر الاقتراض لمعدل الفائدة وعزوف الأشخاص عن الاقتراض، بسبب التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– ضعف مؤشر استعمال الاتصالات للوصول للحسابات، وهذا راجع للبنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبة المنظومة المصرفية الجزائرية للتطورات الحاصلة في وسائل الدفع الإلكتروني؛

–رغم ضعف المؤشرات الشمول المالي في الجزائر، هذا لا يقلل من الجهود المبذولة من الدولة من أجل تعزيز الشمول المالي، في محاولة تطوير البنية التحتية لاسيما التشريعية، كالقانون النقدي والمصرفي 23/09، ونشر الوعي المالي بين الأفراد المجتمع؛

–على ضوء خيار التحول الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية لولاية المدية، وعند قياسنا لمؤشر الشمول المالي، لاحظنا هناك تحسناً ملحوظاً وخاصة في السنوات الأخيرة (2022، 2023)، وهذا بعد زيادة عدد الفقراء المعنيين بالدعم النقدي بدخول منحة البطالة حيز التنفيذ؛

–خيار التحول نحو الدعم النقدي للفقراء عن طريق الحسابات البنكية خطوة مهمة، وهذا بإدماج فئات المجتمع ولا سيما الفقراء منها في المنظومة المصرفية، وتقديم مختلف الخدمات المالية لها، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية والحد من الفقر ودفع عجلة التنمية في المنطقة، وخلق فرص العمل من خلال تمويل المشاريع الصغيرة؛

–أهم الانعكاسات المتوقعة على ضوء هذا التحول إيجابيا على الشمول المالي، كزيادة الإقبال على الحصول على خدمات مالية، وهذا بدمج أكبر فئة ممكنه من المجتمع، وتحسين كفاءة المنظومة المالية، وزيادة الشفافية، وتعزيز الإدماج الرقمي بالاعتماد على الخدمات الرقمية، ووضع قوانين وتشريعات الإصلاح المالي وتطوير البنية التحتية، نشر الوعي المالي وإبراز أهميته.

ثالثاً–اقتراحات الدراسة: استنادًا إلى ما تم عرضة من نتائج، يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

1) التخلي عن سياسة الدعم العيني بصورة تدريجية بالتزامن مع الاصلاحات الاقتصادية، وتعميم بديل الدعم النقدي عن طريق الحسابات البنكية؛

2) دمج مبالغ الدعم الحكومي في الأجور والمرتبات بالنسبة للفئات المحدودة الدخل،

3) العمل على حصر الفقراء وضبط تعدادهم، وهذا يوضع آليات وقاعدة معلومات شاملة تتطلب موارد بشرية مدربة ومتخصصة من أجل الوصول إلى مسح دقيق وشامل على مستوى الوطني؛

4) تكثيف الجهود بوضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتعزير الشمول المالي بالجزائر؛

5) العمل على تحسين الخدمات المالية والمصرفية التي تتوافق مع الأحكام الشرعية الشريعة الإسلامية وتطويرها، وهذا للاستقطاب أكبر عدد من العملاء خاصة محدودي الدخل.

رابعاً–آفاق الدراسة: بعد هذه الاقتراحات التي قمنا بها، واجهتنا إشكاليات وأسئلة صالحة لتكون نواة لبحوث قادمة منها:

1-انعكاسات الشمول المالي على تحسين مستوى المعيشي ومكافحة الفقر في الجزائر.

2-آليات إصلاح سياسات الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I–مراجع باللغة العربية:

أولاً–الكتب:

1–أعمر يحياوي، مساهمة في الدراسة المالية العامة وفق تطورات الراهنة في الجزائر، دار النشر والتوزيع2010

2–رشوان حسين عبد الحميد أحمد، الفقر والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.

3–سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، جامعة بيروت العربية، دار الجامعة، 2008.

4–شافعي عبد الرحيم، مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، إبريد عالم الكتب الحديث، 2009.

5–الشوم محمد القاسم، الفقر، أسبابه أثاره علاجه من منظور الإسلام، دار النوادر2012.

6–طارق محمد صفوت، إصلاح دعم المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي، اندونيسيا وإيران، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2018.

7–طاهر الجانبي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصول العراق، بدون سنة نشر.

8–الطريقي عبد الله عبد الحسن، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، عالم الكتب الحديث 2009..

9–عبد الرزاق فارس، الفقر وإعادة توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية بيروت،2001.

10–عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة الإسكندرية، 2005.

11–عزت فتاوي، أساسيات في المالية العامة دار العلم والنشر والتوزيع،2006.

12–عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

13–عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة القاهرة، 1971.

14-فليح حسن، خلق التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، أبريد عالم الكتب الحديث،2006.

15-الفنجري محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة العربية العامة للكتب، طبعة 05.2997.3

16-خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، 2016..

17-محارب عبد العزيز قاسم، الاقتصاد الإسلامي علما وعملا، منهجية وخصائص تطبيقية تاريخية مستقبلية، المكتب الجامعي الحديث، 2015.

18-محمد شاكر عصفور، أصول الميزانية العامة، الأردن، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 7، 2015.

19-محمد عبد العزيز، المحرك محمد شفيق، أصول الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى، النشر العلمي والمطابع الجماعية الملك السعود مملكة العربية السعودية، 2003.

20-هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، اسكندرية، 2006.

ثانياً-الأطروحات:

1-حسن صيام، سياسة دعم الأسعار عن طريق الإعانات الاقتصاديات مع التركيز خاص على التجربة المصرية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 1983.

2-حنصال أبو بكر، سياسة الدعم الأسعار أسبابها أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي الاجتماعي، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر.

3-حنين مجد بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تخفيف المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة أعمال جامعة غزة فلسطين، 2017.

4-دندن فتحي حسن، سياسة الدعم الحكومي وأثارها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، ل م د، في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.

5-رضوى عبد الواحد، عبد الحليم يوسف، نموذج إحصائي للتنبؤ، احتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإحصاء التطبيقي، جامعة عين الشمس.

6-عبد المنعم لطفي، محمد كمال، الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011.

7-قدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، دراسة استشراقية، لحالة الدعم الوقود في أفاق 2030، أطروحة دكتوراه للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2020.

8-لعلاوي نواري، استخدام وسائل الدفع الالكتروني لإرساء التحول المالي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دول الرائدة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر،2020.

ثالثاً-المجالات والدوريات:

1-أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلة04، العدد02، 2021.

2-بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، دراسة حالة الدول العربية، محلية الاقتصادية الجديدة، مجلد10 العدد 03، 2019.

3-الجيلالي النوني، إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المقدرة له، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد2 جوان2020، الجزائر.

4-حمود شافعي العجمي، إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي، رؤية شرعية، مجلة كلية دار العلوم، المجلد71، العدد 131، 2020

5-زينب التوفيق، السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة 1990 إلى 2014، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد74، 2016.

6-سالم الجيلاني، الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لولاية المدية وعلاقتها بالتوزيع السكاني والمردود التربوي الطور بين الابتدائي والمتوسط.

7-سي محمد كمال، تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر، المجلد 08، العدد 02، الجزائر.

8-طرشي محمد، وانساعد رضوان، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة للاقتصاديات الأعمال، مجلد01، العدد01، 2019.

9-عدي سالم، علي الطائي، واقع شبكة الحماية الاجتماعية العراقية وإمكانية تطويرها، مجلة البحوث المستقبلية، عدد24، 2008.

10-فتوى محمد عبد ربه، دور الدعم الحكومي في تأثير على كل من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في إطار ضوابط شرعية، مجلد تجارة والتمويل، العدد 02، 2017.

11-فوزي حليم رزق، آليات ترشيد الدعم ووصوله لتحقيق، مجلة مصر المعاصر، المجلد 100، العدد 489

12-لوزري نادية، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تطويره، موازنة الشمول المالي لمجموعة من الدول العربية، مجلة البحوث والمناجمنت، المجلد 02، العدد02، 2021.

13-ليعسوف سمير، إشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، 2017.

14-مجدي ماجد، محمد حسن، محمد حسيني حنين غانم، آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التنموية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 03، 2021.

15-محمود أحمد، محمود أمين، سياسة الدعم الحكومي في مصر، المشاكل والحلول، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، للعدد 03، 2013.

16-مصطفى عبد الباسط، حسن محمد، سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثاره على الاستقرار السياسي والاجتماعي، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 64، جوان 2018.

17-معمري نرجس، أكيل حميدة، الشمول المالي في الجزائر واقع وتحديات، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، مجلد 01ن العدد01 ديسمبر2019.

18-مفيدة الأحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر، واقع وتمنيات، مجلة الإدارة وتنمية البحوث، المجلد 02، العدد02، ديسمبر2023.

19-ممدوح عوض الخطيب، أثر الدعم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد14، 2008.

20-مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد، واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق2004-2016، مجلة واسط للعلوم الانسانية العدد115، 2019.

21-يلمى شاوش، فاطمة الزهراء آخرون، واقع امتيازات الجبائية في الجزائر بين الدعم الاقتصادي للمؤسسات والتهريب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب.

رابعاً-الملتقيات العلمية والمؤتمرات:

1-أحمد عماد، عمر خلف الله، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الوضعية، بحث منشور في الملتقى الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل في الجزائر.

2-سيف الملا، معضلات الأزمة المصرية (أزمة الدعم، أزمة الأجور) بين الرجاء آفاق ورؤى المؤتمر السنوي16، آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعة الناتجة عن أحداث الربيع العربي، دار الضيافة، جامعة عين الشمس، القاهرة، ديسمبر2011.

3-طارق إسماعيل، سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.

خامساً-النصوص القانونية:

1-مرسوم الإصلاح التنفيذي 09/23 الصادر في 22 يناير 2009، يتعلق بمهام تنظيم المفتشية العامة للمالية.

2-مرسوم التنفيذي رقم94 /437 الصادر في 12 ديسمبر 1994، المتهم المرسوم رقم 34/85 المؤرخ في 9 فيفري، المتعلق بالمنحة الجزافية للتضامن للفقراء عديمي الدخل.

3-مرسوم التنفيذي رقم 70/22 يتعلق بمنحة البطالة.

II–باللغة الأجنبية:

أولاً–الكتب:

1_TONG Xinle, et all ,The influence of government subsidy, on enterprise innovation, based on Chinese high tech, enterprises economic research, istrazivanja,35-1,2022.

ثانياً–الأطروحات ومذكرات الماستر:

1_Mohaman Fatchima, Impact des subvention à l'exportation des produits agricole sur la croissances économiques des pays en développement, Mémoire de master en sciences économiques, option économie général. Université ABDOU MOUMOUNI DE NIAMEY.2005/2006.

ثالثاً–المجلات والملتقيات وأوراق عمل:

1_Benedict Clement, et all government trend and reform option, international monetary fund, worker paper. September1995.

2_ Norman Myers and Jenifer Kent, Government sponsored poverty review of pen verse subsidy edition bio science, Vol51 n 05,May 2001.

3-Richard STON, Definition Measurement of national income and constriction of social qt count unite nation, Geneva1947. 4-OMC les surventions le commerce et l'OMC, rapport sur le commerce mondial 2006.

5-Subbarow etall, safety net programs and poverty reduction world bank. WASHINTON 1997.

رابعاً–المواقع الالكترونية:

1-http://smallbusiness.chron.com /effect of subsidies-supply-demend-curve.33921. htul. See 30/12/2017.

2- htpp://www.economic on line.com /competitive markets/subsidies.html.

3-http://www.used .org/gsi/site/défoules/primer. vue 13/11/2018.

4- http://www.bank-of-algeria.dz-comtes atif.